
مركز زايد للتنسيق والمتابعة
Zayed Centre for Coordination & Follow-up


دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

الصومال



الأزمة الصومالية

دراسة في الأسباب وسبل التجاوز

فهرســـت

مقدمة

شهد الصومال تطورات بالغة الخطورة نتيجة الاقتتال الداخلي بين الفصائل الصومالية . فقد بدأت الأزمة الصومالية في أواخر الثمانينات ، إثر تزايد المطالب السياسية بالمساواة في الحقوق والامتيازات السياسية والاقتصادية، ومع فشل النظام في إدارة الأزمة مع فصائل المعارضة والحركات المسلحة ، تطورت الأحداث وقادت الى سقوط نظام محمد سياد بري عام ١٩٩١ ، وفي أجواء الفوضى السياسية اندلعت المواجهات المسلحة واتخذت شكل حرب أهلية واسعة عصفت بالحياة في الصومال ٠

وقد أدت هذه التطورات الى انهيار البنية التحية للإقتصاد الصومالي ووضعت البلاد أمام مخاطر الانقسام والتفتيت الجغرافي ، الأمر الذي أصبح يهدد الصومال ككيان ، هذا الى جانب تهديد المصالح العربية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، حيث تمثل هذه المنطقة أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي ، ولها تأثير دائم في العلاقات الدولية ، حيث تمثل السواحل الصومالية الممتدة على المحيط الهندي ومدخل البحر الأحمر أهمية استراتيجية إقليمية ودولية ٠

شكلت الأزمة الصومالية تحدياً صعباً للمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومن ضمنها جامعة الدول العربية .. وقد شكل قرار مجلس الأمن ١٩٩٤/٩٥٤ بشأن الصومال والذي عبر عن فشل الأمم المتحدة في إحراز أي تقدم في تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال انعطافاً خطيراً في مسار الأزمة ، حيث انسحبت الأمم المتحدة من الصومال عام ١٩٩٥ ٠

وقد بذلت جهود دولية كبيرة باتجاه حل الأزمة الصومالية ومن بينها جهود الجامعة العربية وما بذلته كل من مصر وأثيوبيا عبر مبادرتيهما عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٧٠

الا أن مبادرة جيبوتي التي انطلقت منتصف عام ١٩٩٩ تمخضت عبر مؤتمر (عرتا) عن تشكيل البرلمان الصومالي المؤقت وانتخاب عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للجمهورية وتشكيله لحكومة انتقالية ، وهكذا وضعت الصومال من جديد على طريق استكمال مسيرة الوفاق والوحدة وإعادة البناء والإعمار ليعود الصومال الى وضعه الطبيعي ضمن أسرته العربية ومحيطه الإقليمي ٠

وتتناول هذه الدراسة طبيعة الأزمة الصومالية ، إذ سعت للوقوف على الأسباب التي أدت الى اندلاعها واستمرارها من خلال التعرض للتسليح الإجتماعي الصومالي ، ومتابعة ما طرأ على جهاز الدولة ومؤسساتها خلال مرحلة الحكم المدني والعسكري في الصومال ٠

ووقفت الدراسة على الدور الأثيوبي والكيني في مجريات الأزمة الصومالية ، كما تناولت بالتحليل أسباب فشل الأمم المتحدة والتدخل العسكري الدولي في التعامل مع الأزمة الصومالية بالنسبة للأمن القومي العربي ، ودور الجامعة العربية إزاء الأزمة الصومالية إنسانياً وسياسياً ٠

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

النظام السياسي والإجتماعي للصوماليين
قبل ظهور الدولة الحديثة

النظام القبلي :

يقوم النظام الإجتماعي الصومالي بوجه عام على النظام القبلي ، ولا شك أن منشأ هذا النظام هو نمط الإنتاج ، وأسلوب الحياة الصومالية التي تعتمد أساساً على الرعي، حيث يعمل أكثر من ثلاثة أرباع الصوماليين بالرعي ، وحتى أولئك الذين يعتمدون على نمط الإنتاج الزراعي فهم ينتظمون أيضاً في آلية النظام القبلي ، وإن كانت حدة القبلية تقل لدى المزارعين الصوماليين ٠

وينقسم الصوماليون الى قبائل ، ويرتبط أفراد كل قبيلة منها بسلسلة من الأنساب تنتهي الى جد مشترك تحمل القبيلة اسمه ، والوصول إلى هذا الجد يقتضي حفظ سلسلة أنساب طويلة يحفظها الصوماليون عن ظهر قلب ،(١) ويتناقلونها جيلاً بعد جيل ، ويولونها اهتماماً خاصاً ، إذ لا يمكن للشخص أن يتمتع بكل حقوقه الا إذا ارتبط بشجرة النسب في القبيلة ، فالقبيلة أهم وحدة سياسية في النظام التقليدي الصومالي٠

مقومات القبيلة :

وهناك مجموعة من المقومات يجب توافرها في القبيلة وبدونها تكون القبيلة عديمة الشأن وسط بقية القبائل ، وتكون عرضة للاعتداء ولنهب ممتلكاتها ومراعيها ، وهذه المقومات متى توفرت تكون القبيلة أشبه بدولة ، ولو بصورة بدائية ، وخاصة في وقت الحرب ٠ (٢)

وهذه المقومات والشروط تشتمل على ما يلي : -

١ . ضرورة توفر علماء يحكمون ويفصلون في المنازعات الإجتماعية والحياتية والدينية

وفقاً للدين الإسلامي والقانون القبلي الصومالي ، حتى لا تضطر القبيلة الى الإستعانة بفقهاء من قبيلة أخرى ٠

٢. ضرورة توفر «حكماء» «عقلاء» أصحاب مكانة وسلطان ومال يسند فكرهم ويدعم تنفيذ آرائهم ٠

٣. وفرة المال أو الإبل والماشية وأن يكون هناك استعداد دائم على دفع ما يطرأ من غرامات وديات على القبيلة من هذه الأموال أو الماشية ٠

٤. أن يكون بين أفراد القبيلة الصناع أو أصحاب الحرف ، سواء ينتمون بالنسب إليها أو يعملون لديها ٠

٥. أطباء يعالجون المرضى والجرحى ٠

٦. فصحاء وخطباء وشعراء يلهبون المشاعر وقت الحرب ، ويمجدون أصل القبيلة ونسبها ٠

٧. وفرة الجنود والشجعان ٠

وهذه المقومات ليست على نفس الدرجة من الأهمية ، إذ لا يضير القبيلة عدم وجود أصحاب الحرف والأطباء ، بل يمكن الإستعانة بهم من خارج القبيلة ، وكلما كان هناك اتفاق واتحاد بين أفخاذ وبطون وأفراد القبيلة ونسبتهم الى جد واحد ويسكنون في منطقة واحدة كلما قوى شأن القبيلة واكتمل بناء صرحها ٠

ويتضح مما تقدم أن القبيلة القوية أشبه ما تكون بدولة فهناك القيادة المسؤولة المطاعة التي تتمتع بالجاه والسلطان والرأي السديد (بند٢) ، كما يوجد القادة العسكريون القادرون على قيادة جيش القبيلة نحو النصر (بند٧) إضافة الى المؤسسات الإقتصادية التي تستطيع تمويل العمليات الحربية وسداد ما يطرأ على القبيلة من غرامات وديات (بند٣) ، كما أن لها جهازها الدبلوماسي والإعلامي الذي يستطيع أن يوضح للآخرين عدالة موقف القبيلة أمام القبيلة أو القبائل الأخرى (بند٦) كما يتوفر جهاز للخدمات الصحية والطبية (بند٥) ، وأخيراً ، لا بد أن يكون

هناك مصانع تنتج الأسلحة التي هي عبارة عن السيوف والرماح والسهام والتروس وغيرها ، وعادة ما تحول هذه المصانع أيضاً الى مصانع مدنية لإنتاج الإحتياجات المعيشية من أدوات الطعام وغير ذلك (بند٤) ، والجدير بالذكر أن ظروف الحرب الباردة واندلاع الصراع المسلح بين أثيوبيا والصومال ، وحرب الإستقلال الإريترية، وهشاشة أجهزة الدولة المستقلة حديثاً وعدم تمكينها من السيطرة على حدودها ، كل ذلك قد وفر بيئة ملائمة لحصول القبائل على الأسلحة النارية الحديثة ٠

ويمكن القول إن مقومات الدولة المستقلة للقبيلة قد اكتملت بإضافة عنصر الأرض التي تشكل حدود إقليم القبيلة ، كما أن الولاء والانتماء للقبيلة مرتبطين بالذود والدفاع عن هذه الحدود ومراعيها ، ولا تقتصر مهمة القبيلة على حشد مختلف إمكانياتها في حالة الحرب لحماية أراضيها وأفرادها بل هناك أيضاً نظام للتكامل الإجتماعي الذي يسمح بتقديم المساعدات الإقتصادية لأفراد القبيلة المحتاجين (فالقبيلة الطيبة لا يوجد بها أحد جائع) ٠

مجلس الحكماء (مجلس قيادة القبيلة)

كما في كل النظم القائمة على القرابة والنسب فإن السلطة السياسية التقليدية للصوماليين امتدت لتشمل مختلف أوجه الحياة الإجتماعية لهم ٠

وتلك السلطة تختص بكل ما يمس أوضاع القبيلة الداخلية ، وعلاقاتها بالقبائل الأخرى أيضاً ، وتلك مهمات مجلس حكماء القبيلة (٣)، الذي يترأسه زعيم القبيلة ، ويضم الخبراء ورؤساء العشائر والفقهاء ويحق لكل فرد من أفراد القبيلة الذكور حضور اجتماعات مجلس القبيلة والمجلس ليس به نظام للمناصب والرتب ، أو نظام دوري للإجتماع ، إنما يجتمع المجلس كلما اقتضت الحاجة ، ويتخذ القرار بعد مناقشات مطولة وبعد تحليل القضية من مختلف جوانبها بتوافق الآراء ، إذ ليس هناك أقلية وأغلبية ، فالقرار المتخذ يلتزم به جميع أفراد القبيلة ، وهذا النظام في اتخاذ القرار لا يسمح بتركز السلطات في مجلس القيادة ، بل يمكن القول إن مجلس قيادة

القبيلة يترأس فقط ولا يحكم ، ولا تتسع سلطات زعيم القبيلة أو مجلسها الا في حالة الحرب ، حيث يحق له تجنيد كافة إمكانياتها لصالح العمليات الحربية ، كما يكون له سلطة إجبار الأفراد على دفع الدية في حالة الصلح مع قبيلة أخرى لتصفية النزاع الناشئ عن جريمة قتل ارتكبها أحد أفراد القبيلة لتختار بين قتلة أو قبول الدية ، ونادراً ما تقوم قبيلة القتيل بقتل القاتل ، وإنما تطلق سراحه وترضى بالدية بل والقيام أحياناً بتسليم القاتل الى قبيلة القتيل ٠

القانون القبلي الصومالي (الحير)

يمكن النظر الى «الحير» باعتباره دستور غير مكتوب يحكم حياة الصوماليين ، فهو شكل من أشكال العقد الإجتماعي لتنظيم مختلف أوجه المجتمع وخاصة نزاعاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية (٤)، هو عبارة عن التقاليد والقواعد التي دأب عليها المجتمع الصومالي عبر السنين ، ولا يزال يتمتع «الحير» بنفوذ قوي ويتجاوز في الكثير من الأحيان سلطة رجال الدين وأحكامهم الشرعية ، بل كثيراً ما يلجأ الصوماليون الى تطبيق القانون القبلي «الحير»حتى ولو تعارض مع مقتضيات العقيدة الإسلامية ٠

ونصوص «الحير» تتحكم في كل مجالات حياة الصوماليين ، في الحرب والصلح ، ودفع الديات وفي مجال اكتساب الأراضي وإضفاء الشرعية عليها ، وفي مجالات التحالفات بين القبائل ، كما يتحكم «الحير» في قواعد الزواج وإنشاء الأسرة ، ومما هو جدير بالذكر فإن المرأة لا ترث وفقاً لقانون الحير بل يقتصر الإرث على الرجل ، ويلزم قانون الحير أفراد القبيلة بالتضامن والاتحاد والوقوف صفاً واحداً لمناصرة إحدى العشائر المنتمية للقبيلة في نزاعها مع قبيلة أخرى (٥)، وليس لأحد أن يناقش عما إذا كانت الحرب عادلة أو لا ؟ وفي حالة الحرب تختصر سلطات رؤساء العشائر وتتجمع في يد رئيس القبيلة ليتمكن من تجنيد جميع إمكانياتها نحو الحرب ، ولكنه لا يقود المعارك بنفسه ، بل تسند القيادة الى أكثر المحاربين كفاءة وتحمساً للقتال ويتفرغ رئيس القبيلة

الى تعبئة مختلف طاقات أفراد القبيلة ٠

ويظهر تأثير «الحير» واضحاً ليس فقط في حالات الحرب ، بل أيضاً في حالات التسوية السلمية للنزاعات ، فأحكام الحير تقضي بأن لا يدفع القاتل أو أسرته الدية وحدهما ، بل يتضامن في ذلك جميع أفراد القبيلة ، وفي الغالب يدفع أفراد قبيلة القاتل ثلثا الدية أما الثلث الباقي فيتوزع بين القاتل وأسرته ، وتفرض الأنصبة على كل فرد من أفراد القبيلة بنسبة عدد أعضاء أسرته الذكور بما فيهم الأطفال الذكور ، ولا يدخل في هذا الإحصاء الإناث ، ويختلف مقدار الدية من قبيلة الى أخرى كما تختلف تبعاً لشخصية القتيل ، ومركزه الاجتماعي (٦) ٠

عندما يكون هناك نزاع يتم الرجوع الى مجلس الحكماء الذي بدوره يدعو طرفي النزاع إمكانياتها مجلس خبراء في الحير ويتكون هذا المجلس من القضاة والشاهد ووظيفة الشاهد إنه حافظ القانون ويسأل كل من الطرفين عما إذا كان سيدافعان عن نفسهما أو أن يختارا بديلاً عنهما للدفاع ٠

والقضاة يتم اختيارهم تبعاً لسمعتهم المرتبطة بالشرف والقاضي وفقاً للقانون «الحير» هو الشخص العادل الذي يحكم وفقاً للحق والحقيقة ٠

وإذا أظهر القاضي أي تحيز فإنه يفقد شرفه وكرامته الى درجة أن ابنته لا يجرأ أحد على أن يتزوجها وبذلك ينحدر الى أسوء وضع اجتماعي ٠ والمدعي والمدعى عليه يقدمون قضيتهم مصحوبة بأمثلة تاريخية وبإلقاء قصائد شعرية ، وأداء المتحدث يتم تقييمه تبعاً لقدرته على الرد على الطرف المقابل وقدرته على إقناع المجلس ٠

نظام الحلف

يمكن القول إن نظام الحلف هو رابطة خاصة بين قبيلة وأخرى وهو عملية مستمرة من الانضمام أو الانفصال أو العيش في إطارها ، ويحكم ذلك ظروف البيئة الرعوية وضرورات التنقل من مكان الى آخر ، وقد تطور هذا النظام ليشمل الصوماليين

المقيمين في المدن والريف ، ونظام الحلف هو ضمن العادات والتقاليد التي تتعارف بها القبائل الصومالية ، حيث يعمل على أن يعيش أبناء القبائل المختلفة خاصة في المدن في مأمن وسلام فيتقاسمون الآبار والأرض ، وعندما ينتقل الفرد أو المجموعة من أرض قبيلته الى حدود قبيلة أخرى فما عليه أو عليهم سوى الانصياع التام للقوانين السائدة في المنطقة التي تسيطر عليها هذه القبيلة ليحصل على حرية الانتفاع والعيش مع حلفائه (٧) ٠

وبالرغم من أن القبائل الصومالية قد استقر بها المقام تقريباً في المناطق التي تقطنها حالياً ، الا أنه لا يزال هناك قدرٌ من الحراك والتنقل الداخلي والزحف نحو أراضي القبائل الأخرى للاستيلاء أساساً على المراعي الخصبة، وهناك وسيلتان لاكتساب تلك الأراضي أولهما بواسطة القوة المسلحة حيث تقوم القبائل القوية بطرد القبائل الضعيفة ، وغالباً ما ترتضي القبيلة المغلوبة مؤقتاً بالعيش في كنف القبيلة المنتصرة ، مع احترافها للحرف الدونية التي يترفع عنها المنتصرون ، وفي حالة طرد القبيلة المغلوبة فإن الأرض لا تستقر تحت أقدام الغزاة الجدد ، ذلك لأن القبيلة المغلوبة كثيراً ما تقوم بتنظيم قواها وتشن غارات انتقامية لاستعادة أراضيها ، وثانيهما يتمثل في الإحتلال السلمي للمناطق غير المأهولة أو نتيجة استفاضة قبيلة كبيرة لقبيلة صغيرة واقتطاعها جزء من أراضيها بطريق الهبة أو البيع أو التأجير (٨) ٠

وبالرغم من أن الحدود عموماً عند الرعاة غالباً ما تكون مرنة مقارنة بالمزارعين فإنه وفي أغلب الأحوال ما يكون لأرض القبيلة حدود معروفة ، حيث يتبع في تحديدها عدة أساليب وعلامات منها العلامات الحجرية أو الشجرية ٠

لعل من أهم ملامح المجتمع الصومالي التي تلفت انتباه أي دارس له ، وهي حالة التجانس الثقافي التي تسود بين سكانه ، فعلى النقيض من الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية التي استقلت وواجهت تحديات تكوين الضمير العام ، والوعي القومي بين القبائل المتفرقة بفعل الحدود الإستعمارية المصطنعة ، فإن الصومال حتى قبل الإستقلال كان يشكل دولة قومية واحدة توفرت لها عناصر ومقومات القومية حيث كانت الصومال أمة قبل أن تكون دولة ، فالشعب الصومالي كان ولا يزال يتمتع بوحدة

الشعوب بالهوية القومية ، وذلك نتيجة للوحدة اللغوية والدينية والعرقية والتاريخية التي تجمع بين أبنائه ، فالشعب الصومالي يشترك في وحدة الأصل العربي ، ويبدو متجانساً أنثروبولوجياً بانتمائه الى العنصر الحامي الكوشي بالتداخل والانصهار مع العنصر العربي بفعل العلاقة الوثيقة مع العروبة والإسلام بحكم الجوار مع شبه الجزيرة العربية بحيث يعتقد الصوماليون في انتسابهم الى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعتزون بهذا النسب الشريف ، حيث يشكل المسلمون ٩ر٩٩٪ من السكان ، وبالإضافة الى انتشار اللغة العربية هناك ، فإن اللغة الصومالية تحتوي على العديد من المصادر والألفاظ العربية ، وكان لنطق جميع الصوماليين باللغة الصومالية أثر حاسم في بلورة اللحمة القومية التي انعكست في تاريخهم المشترك وجهادهم ضد الجالا الوثنيين والمسيحيين الأثيوبيين وإحساسهم بالاختلاف والتميز عن جيرانهم (٩)٠

وبالرغم من حالة التجانس الثقافي التي ينفرد بها المجتمع الصومالي ، فإن هناك العديد من الصعوبات تعترض من يتناول التركيبة القبيلة الصومالية والأدوار السياسية لهذه القبائل منها :

كبرى هذه الصعاب هي تحديد حجم هذه القبائل ، حيث هناك تنافس شديد بينهما ، فتدعي كل قبيلة أنها أكبر القبائل تعداداً على مستوى الصومال ، وتنحصر المنافسة بين كتل أربعة هي (الهوية والدارود والإسحاق والرحنوين) ورغم أن هناك مناطق تتمركز فيها قبائل معينة الا أن الإحصاءات المستخدمة منذ عهد الإستعمار هي إحصاءات لسكان الأقاليم دون تحديد انتمائها القبلي ، وأغلب القبائل الصومالية لديها امتداد في كل من أثيوبيا وجيبوتي وكينيا وكثيراً ما يدخل البعض هذه الإمدادات في تقدير حجم القبائل بهدف تغليب حجم قبيلة على أخرى (١٠) ٠

كما أنه يصعب تحديد أماكن تمركز القبائل لوجود حركة انتقال مستمرة ، فغالباً ما يقيم في الإقليم الواحد أكثر من قبيلة أو عدة فروع لقبائل كثيرة ، وتدعي كل قبيلة إنها صاحبة الأغلبية في الإقليم ، ونظراً لانعدام الإحصاءات فإن تحديد القبيلة الرئيسية في الإقليم أمر بالغ الصعوبة ٠

إن دراسة الكتل القبلية من منظور سياسي تدفع الباحث الى تجاوز التقسيم الأفقي للقبائل الى التركيز على التقسيم الرأسي ، فالدور السياسي يرتبط بالثقل السياسي للمجموعة القبلية ، وهذا الدور يحتاج الى دقة وشمول في الدراسة لأن المراكز القانونية والدستورية التي شغلها أبناء قبيلة معينة ليست وحدها المحدد لحجمها أو وزنها أو قوتها الفعلية في ميزان القوى السياسية والعسكرية ، بل يدخل في ذلك مختلف الأدوار التي لعبتها القبيلة بما في ذلك تأثيراتها في مجال الثقافة والفن وعدد المتعلمين ٠٠ الخ وتلك أمور مختلف ومتنافس عليها في آن واحد بين مختلف القبائل الصومالية (١١) ٠

ومن جانب آخر هناك مجموعتين من القبائل في الصومال ويدعي كل منها أنه أصل سكان الصومال ، ولا تنتمي هاتين المجموعتين الى السلالة الصومالية بل تعود إحداها الى الأصل الزنجي والأخرى الى أصل آسيوي وتقدير حجم هاتين المجموعتين أيضاً أمر بالغ الصعوبة ، بمجموعة القبائل الصومالية السابق ذكرها ترى أن هاتين المجموعتين منتميتين الى السلالة الصومالية وأنهما تشكلان ٥٪ فقط من تعداد السكان ، بينما ترى قبيلة البانتوي ذات الأصول الزنجية أنها تمثل أكثر من ٤٠٪ وأن قبيلة الريرحمر ذات الأصول الآسيوية تشكل وحدها ٥٪ من تعداد السكان ، فهذا الإختلاف الكبير في التقدير قد يشكل بداية تصادم عرقي اثني في الصومال ينبغي أخذه في الإعتبار عند بناء مؤسسات الدولة الصومالية ٠

١- الهوية :

هي إحدى أكبر القبائل الصومالية ، وتنتشر في الأقاليم الوسطى والعاصمة وما حولها ، كما تنتشر في الأقاليم الجنوبية بالاشتراك مع فروع دارودية ورحنونية على الحدود الشمالية في كينيا وإقليم الصومال الغربي في أثيوبيا ، ويتفرع أبناء هذه القبيلة الى : أبجال - هبرجدر - شيخال - حوادلي - جحنطي - مورسدي ، وينتمي كل من الأبجال وحبرجدر والشيحال الى فرع مباشر من الهوية وهو الهيراب ، الذي يدير شؤونه

رئيس، غير أن سلطته ونفوذه نسبية جراء الصراع بين هذه الفروع خاصة خلال السنوات العشر الماضية .

وكان لهذه القبيلة دور بارز قبل الإستقلال وبعده من خلال حزب وحدة الشباب الصومالي ، وينتمي لهذه القبيلة السيد آدم عبدالله عثمان رئيس الجمعية التشريعية في عهد الوصاية ، والذي أصبح أول رئيس لجمهورية الصومال بعد الإستقلال حتى عام ١٩٦٧ ، كما كان السيد عبدالله عيسى أول رئيس للوزراء في عهد الحكومة الداخلية في نفس عهد الوصاية وأصبح أول وزير للخارجية بعد الإستقلال .

وقد تضاءل دور الهوية السياسي بعد هذه الفترة لبروز منافسها التقليدي قبيلة الدارود، ورغم أن الهوية من القبائل التي تعرضت للإضطهاد من قبل نظام سياد بري غير أنها لم تشكل معارضة سياسية في الخارج حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، فشكلت حزب المؤتمر الصومالي الموحد الذي ولد متعدد الأجنحة ، وتولى الحزب السلطة بعد سقوط نظام بري ، وعين من جانب واحد السيد علي مهدي محمد رئيساً للبلاد دون استشارة بقية القبائل والفصائل .

٢- الدارود :

هي واحدة من أكبر القبائل الصومالية ، وتنتشر في شمال وشمال شرق الصومال ، وبعض المناطق الوسطى الجنوبية ، ولها أيضاً امتداد في إقليم الصومال الغربي (أثيوبيا) وكينيا ، إضافة وجود فرعين من فروعها في الشمال المحمية البريطانية سابقاً وأشهر فروع هذه القبيلة هي : الاوحادين - المريحان - والليكاس - والهرتي، التي تنقسم بدورها الى الماجرتين والدبلهانتي والورسنجلي .

وفيما قبل الإستقلال برز من هذه القبيلة دور «محمد عبدالله حسن» في مقاومة الإستعمار (١٩٠٠-١٩٢١) ، واستمر دورها بجانب قبيلة الهوية من خلال حزب وحدة الشباب الصومالي وبعد الإستقلال ثم الوحدة بين الشمال والجنوب أصبح السيد

عبدالرشيد شرماكي رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية عام ١٩٦٧ ، حتى اغتياله في عام ١٩٦٩ ، كما ينتمي لها عبدالرزاق حاج حسين الذي شكل منصب وزير الداخلية ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٦٤-١٩٦٧ ، كما ينتمي للدارود فرع المريحان الرئيس محمد سياد بري من ١٩٦٩-١٩٩١ ، وقد حدثت منافسة بين فرع سياد بري وفرع الماجرين الذي كان ينتمي إليه الرئيس الأسبق عبد الرشيد شرماكي ، وتضاءل دور الأخير وتعرض للبطش والتنكيل على أثر محاولة استعادة نفوذه وقيامه بمحاولة انقلاب فاشلة ، وشكلت بعد ذلك أول معارضة سياسية مسلحة خارج البلاد عام ١٩٧٨ متمثلة في جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالي SSAF كما شكلت بعد ذلك بقية فروع قبيلة الدارود الفصائل الصومالية التالية :

- الحركة القومية الصومالية بفرعيها وتنتمي الى الا وجادين SPM
- الجبهة الوطنية الصومالية تنتمي الى المريحان SNF
- الحزب الصومالي المتحد وينتمي الى ألد لباهتي والروسنحلي USP
- الإتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي - ليلكاس وارورتيلي SNDM

٣- الاسحاق :

تعتبر قبيلة الاسحاق كبرى القبائل في شمال الصومال على الإطلاق (المحمية البريطانية سابقاً) وينتشر جزء منها أيضاً في منطقة هود التي ضمتها بريطانيا إلى أثيوبيا عامي ١٩٥٤-١٩٥٥ ، وتتفرع الاسحاق الى عدة فروع أشهرها هبر أول وهبر جلعو أرب جرحجس وتضم هذه كلاً من هبر يونس وايذاغل .

كما كان لها دور بارز في مقاومة الإستعمار ولعل دورها الأبرز هو المبادرة بتوحيد إقليمي الشمال والجنوب عام ١٩٦٠ ، ويرى أبناء القبيلة أنهم قد تعرضوا للإضطهاد والعنف أثناء فترتي الحكم المدني والحكم العسكري رغم تقلد أبناءهم عدة مناصب

وزارية أبان الفترتين ، حيث تقلد محمد إبراهيم عجال منصب رئيس الوزراء عام ١٩٦٧ ، وحتى عام ١٩٦٩ ، وأثناء النظام العسكري تقلدوا عدة حقائب وزارية .

وتعرضت القبيلة لإضطهاد سياسي وعسكري مكثف في السنوات الأزمة من حكم سياد بري اثر تشكيلها الحركة الوطنية الصومالية في أواخر عام ١٩٨١ ، وعندما دخلت مليشيات الحركة الصومالية قادمة من الأراضي الأثيوبية تعرض أكبر المدن في الشمال الى تدمير شامل (هرجيسيا - برعو) وذلك في عام ١٩٨٨ ، وأعلنت الحركة في ١٩٩١/٥/١٧ ، الانفصال عن الشمال بتكوين جمهورية صومالي لاند بنفس حدود المحمية البريطانية السابقة في الشمال .

٤- الرحنوين (الدحل والمر يفله)

وهي إحدى القبائل الرئيسية في الصومال ، وتنتشر في المناطق الواقعة من نهري جوبا وشبلى وتتفرع على عدة فروع أشهرها جدل - مر يلفه ، كانت مشاركتهم السياسية محدودة نسبياً فيما بعد الإستقلال رغم تقلد السيد عبدالقادر آدم منصب وزير الداخلية في الحكومة المدنية ، كما اختاره علي مهدي محمد في عام ١٩٩١ ، نائباً لرئيس الجمهورية ، وشكلت القبيلة أثناء فترة سقوط نظام سياد بري الحركة الديمقراطية الصومالية بأجنحتها المتعددة .

٥- قبيلة دير

تنتشر هذه القبيلة في شمال وجنوب الصومال ، وجيبوتي وإقليم الصومال الغربي (أثيوبيا) وتتفرع الى عدة فروع أشهرها هي : عيسى - جودا برسي - بيمال .

وشكلت هذه الفروع بعد سقوط نظام سياد بري الحركات التالية :

USF _ SDA _ SSNM ومن الجدير بالذكر أن فروع قبيلة الدير عادة ما تتحالف مع

أقربائها الاسحاق والهوية ، وعموماً هي لا تتمتع بثقل يقارن بثقل القبائل السابقة ، حتى أن بعض الباحثين في الشؤون الصومالية كثيراً ما يسقطونها عند دراستهم للقبائل الصومالية الرئيسية ·

وتشكل الغالبية العظمى من الشعب الصومالي لتلك القبائل الست السابقة ذكرها أما الأقلية الباقية فتوزع بين عدة سلالات مختلفة أهمها سلالة البانتو الزنجية الأصل التي تقطن في وادي نهري جوبا وشبيلي وتتفرع البانتو الى أربع مجموعات قبلية كما يلي :

- الراجوشـــه : وتعيش حول بحيرة جوبا السفلي ·
- الرير شابيلي : وتعيش على ضفاف نهر سبيلي ·
- الشيـــــدل : منطقة جوبا العليا ·
- حوبـــــين : تعيش في منطقة على نهر جوبا ·

ويشتغل البانتو بالزراعة وصيد الأسماك ، بالإضافة الى البانتو ، فهناك أيضاً قبيلة الرير حمر ذات الأصول الآسيوية ، وتعيش في منطقة مقديشو وبركا وهم يختلفون نوعاً حيث يعود من جذورهم الى أصول آسيوية وعاد نسبة كبيرة منهم أثناء الحرب الأهلية الى موطنهم الأصلي وخاصة اليمن ، ويمارسون الأعمال التجارية ، خاصة التصدير والاستيراد ·

طبيعة النظام القبلي خلال المرحلة الإستعمارية :

ظلت بلاد الصومال بعيدة عن الأطماع الإستعمارية الأوروبية الى أن بدأت البرتغال نشاطها الكشفي والاستعماري في القرن الخامس عشر الميلادي ، وقد لفت هذا النشاط أنظار الدول الإستعمارية الأوروبية الى الصومال بموقعه الإستراتيجي ، وتحكمه في الطرق التجارية العالمية ، وكانت مصر قد شعرت بالخطر المحدق على

الأقاليم المطلة على البحر الأحمر ، فسارعت الى مد نفوذها عليها غير أن التدهور الإقتصادي والسياسي الذي أصاب مصر في أواخر عهد الخديوي إسماعيل قد أتاح الفرصة للدول الإستعمارية لتحقيق أطماعها في هذه الجهات ، غير أنه قبل مجيء الإستعمار الى المنطقة بعدة قرون تطور النظام القبلي فقد عاش الصومال عهد من السلاطين حكموا عدة أجزاء من البلاد ، وكانوا في حكمهم أقرب الى رؤساء القبائل، ولكن بسلطات أوسع للسلطنات كما تميزت أيضاً بتقسيم المسؤوليات والوظائف بين مختلف القبائل وفروعها بدرجة تعكس تطور كل من وسائل وقوى الإنتاج حيث تخصص البعض في شؤون القضاء وإبرام العقود كما تخصص البعض الآخر في التجارة مع المناطق المجاورة ، وآخرين لجمع الضرائب (١٢) ٠

كما عرفت بعض هذه السلطنات أشكال عدة لتنظيم شؤون المدن والقرى، ورغم أن هذه السلطنات لم تعرف حدود مستقرة لها ، حيث كانت السمة البارزة آنذاك هي الحروب المستمرة بهدف توسيع نطاق السلطنة أو الدفاع عنها ، غير أن جميع السلاطين الذين حكموا هذه السلطنات قد تنازلوا عنها لصالح إيطاليا بفعل الإغراء المادي رغم أن بعضهم دخلوا الحروب ضد البرتغاليين ذودا عن سلطاتهم ٠

ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى بعض هذه السلطنات وهي سلطنة مقديشو من عام ١١٠٠ الى عام ١٨٩١ ، حيث تنازل السلطان محمد أبوبكر ابن السلطان علي بن محمود اليعقوبي عن ملكيته في مقديشو لصالح إيطاليا بتاريخ ١٨٩١/٤/١ ، وكذلك سلطنة هوبيا ١٨٧٠ الى ١٨٨٩م بدخولها الحماية الإيطالية ولحقتها سلطنة ماجيرتينا ١٨٨٩/٤/٧م ، حيث أعلن السلطان عثمان محمود يوسف وضع بلاده تحت حماية إيطاليا مقابل ١٨٠٠ ريال سنوياً (١٣) . وخلال المرحلة الإستعمارية في أفريقيا ، فإن القوى الإستعمارية لم تنظر للعامل القبلي أو الأثني على أساس أنه عنصر لتشكيل القومية .. بل نظرت إليه كأداة لخلق الصراعات الطائفية والقبلية التي تتيح تطبيق مبدأ فرق تسد الإستعماري ، فمن واقع المفاوضات التي تمت من بداية النظام الدولي الكولونيالي في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ، والذي حضرته الدول الأوروبية الأربعة عشر المهتمة بتقسيم المستعمرات الأفريقية ، لم تثر قضية تقسيم المستعمرات الأفريقية على

أساس الجغرافية الأثنية والقبلية ، ولكن أثيرت القضية على أساس من القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الكولونيالية ومشاريعها المقترحة ، وخاصة في إنتاج المواد الخام (التعدينية والزراعية) ، وربما ساعد في ذلك أن التجمعات القبلية آنذاك كانت ما تزال في طور الممالك والتي لم يتطور الشعور القومي داخلها ، غير أن النظام الإداري الإستعماري الذي طبق كان المقصود به إتاحة الفرصة للصراعات الأثنية القبلية للنمو وعدم التدخل لتحقيق التكامل البنائي من منطلق تعظيم الدور الوظيفي في الصومال ، فإن كل من البريطانيين والإيطاليين قد استحثوا نظاماً للسلطة المحلية موازياً لسلطة رؤساء القبائل ومجالس الحكماء ، واستهدف هذا النظام ضرب نفوذ زعيم القبيلة ومجلس قيادتها فقد عينوا لكل قبيلة قائداً (الاكيل) بمعنى الكفيل ، وكان يعطي مرتباً مالياً وبعض الامتيازات من السلطة الإدارية الإستعمارية ، ولقي هذا النظام معارضة واسعة خاصة من رؤساء القبائل لأنه تحدى مباشرة سلطاتهم (١٤)

كما أدى ذلك من جانب آخر أن اشتداد التنافس والتطاحن داخل القبيلة والى ضعف تماسك بنيانها وترتب على ذلك إضعاف المصدر التقليدي لإنتاج القيادة في البلاد وانعكس ذلك لاحقاً على أزمة النخبة التي قادت البلاد بعد الإستقلال ، فمع مجيء الإستعمار فإن الصومال لم تترك وحدها لتحل مشكلاتها في إطار علاقات تعاونية أو حتى علاقات صراعية بين القبائل المكونة لها وعلى نحو كان يمكن أن يؤدي الى ظهور الدولة القومية ذات الطبيعة القبلية تلك مرحلة كانت قد بدأت فعلاً في الصومال قبل الفترة الإستعمارية ، فخضوع الصومال للإستعمار كان بمثابة قطع لمسار التطور التاريخي لحركة القبائل الصومالية وسلطناتها وممالكها ، وقد أفضى ذلك بالضرورة الى تعقد مشكلة الإندماج الوطني في الصومال بصورة استثنائية ومركبة ، ويمكن الوجه الأولي لهذه الصورة في أن الشعب الصومالي يعد من أوائل الشعوب الأفريقية جنوب الصحراء التي ربطت بين التحرر من الإستعمار والوحدة الوطنية ، ولعل كفاح القائد الصومالي محمد عبدالله حسن الذي قاوم هو وأتباعه الدراويش كل من بريطانيا وإيطاليا والحبشة ، بالرغم من دخوله في مواجهات موازية مع الطرق الصوفية وبعض القبائل الرئيسية في الشمال ، شاهداً على ذلك ، وكما يقول أحد الخبراء في الشؤون الأفريقية على عكس الدول الجديدة في المنطقة ، كان الصومال

دولة قبل أن يكون دولة ، فهناك نحو خمسة ملايين نسمة في القرن الأفريقي يشتركون في الدين والثقافة .. وفوق هذا إحساسهم بأنهم جماعة قومية في أوائل الستينات حينما كانت معظم الدول الأفريقية الجديدة تتبنى سياسة بناء أمة ، وخلق هوية جديدة تتفق مع الحدود التي ورثتها عن العهد الإستعماري كانت هوية الصوماليين واضحة وبناؤها متماسكاً (١٥) ٠

ويمكن الوجه الثاني لهذه الصورة أن التقسيم الاستعماري للصومال قد أدى الى بروز حركة القومية ا لصومالية مبكراً ربما أسبق من البناء التحتي للمجتمع الصومالي ، وأدى ذلك الى اعتلاء هذه الحركة لمقاليد الحكم الوطني في فترتيه المدنية العسكرية، ودخولها في معارك عسكرية من جراء ذلك ، الأمر الذي أدى الى إنفاق كل عائدات البلاد ومدخولاتها والمعونات التي حصلت عليها بل وتوظيف كل قوى المجتمع لأجل استعادة الأقاليم المفقودة ، وقد انعكس ذلك كما سيتم توضيحه لاحقاً على تخلف وتأخر قوى الإنتاج ، وتفاقم الأزمات الإقتصادية التي انعكست بالضرورة على هياكل ومؤسسات الدولة الصومالية ٠

حتى أواخر القرن الماضي كانت الصومال منطقة واحدة تتنقل فيها القبائل الصومالية التي تعمل غالبيتها بالرعي دون أن تفصل بينها حدود أو فواصل طبيعية كالجبال أو البحار ، وبتقسيم أفريقيا سياسياً بنهاية القرن التاسع عشر قسمت المنطقة التي استوطنها الصوماليون الى خمسة أجزاء بين ثلاثة إمبراطوريات أوروبية هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إضافة الى أثيوبيا ٠

وعقدت معاهدات الحماية بين الدول الأوروبية وبين القبائل الصومالية والسلاطين المحلية واحتلت فرنسا سنة ١٨٨٤ جزءاً من الصومال عرف بالصومال الفرنسي (جمهورية جيبوتي حالياً) والذي رغم صغره إلا أنه يتميز بأهمية بالغة ٠ كما احتلت بريطانيا جزءاً آخر سنة ١٨٨٩ ، وأطلقت عليه الصومال البريطاني (الإقليم الشمالي) ، وفي سنة ١٨٨٩ ، وبدأت إيطاليا احتلال الجزء الثالث وأطلقت عليه الصومال الإيطالي (الإقليم الجنوبي) ، والقسم الرابع إقليم الصومال الغربي والذي عرف بالا وحادين ، وإن كانت الاوحادين أحد أجزائه فقد استولت أثيوبيا على أهم

جزء منه وهو هرر سنة ١٨٨٥ ، بعد إخلاء القوات المصرية له ، كما ضمت إليها باقي الأجزاء سنة ١٨٩٧ بموجب اتفاقية للحدود بينها وبين بريطانيا في نفس العام ، أما الجزء الخامس فيمثل المقاطعة الشمالية الكينية (NFD) وقد حددت بموجب معاهدة ١٨٩٤/٧/١٥ ، المبرمة بين إيطاليا جزء من أفريقيا الشرقية البريطانية وقد أوضح وزير خارجية بريطانيا في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني في عام ١٩٦٤ ما يلي: في نهاية القرن الماضي كانت هناك ثلاثة دول تتقاسم منطقة القرن الأفريقي وهي (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، إيطاليا) وكندا في ذلك الوقت تختص بقسم منها ، أما الأثيوبيون فقد كانوا يحتلون المنطقة الداخلية حيث المراعي التي يؤمها ما يقرب من نصف سكان الرحل الذين يعيشون داخل أراضي الصومال البريطاني مدة ستة شهور بأكملها من كل عام ، وكان على السكان الرحل الذين يعيشون داخل أراضي الصومال الإيطالي أن يعبروا الحدود أيضاً بحثاً عن المراعي في ذلك الوقت ، فاقترحنا بنية صافية توحيد أراضي الصومال البريطاني والإيطالي ، وكذلك المنطقة المتاخمة التابعة لأثيوبيا ، إذا وافقت على ذلك ، في شكل مقاطعة واحدة خاضعة لنظام الوصاية، وذلك حتى يتسنى للسكان الرحل أن يحيوا حياتهم البسيطة في أمان ودون أن يعترضهم أي عائق ، وبالتالي قد تكتسب هذه المنطقة فرصة حقيقية لتحقيق حياة محترمة من الوجهة الاقتصادية لجميع سكانها (١٦) ٠

إن خضوع أقاليم الصومال الخمسة لأشكال مختلفة من الإستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي إضافة الى أثيوبيا ثم كينيا لاحقاً لم تؤد فقط الى تقسيم القبيلة الواحدة وأراضيها بل أيضاً أدى الى الفصل بين المراعي الشتوية والمراعي الصيفية لمختلف القبائل الصومالية وخاصة القبائل الشمالية ، كما أن إخضاع أجزاء الصومال لأشكال مختلفة من الحكم الإداري وتقسيم العمل الإستعماري قد أدى الى اختلاف بنيوي في تلك الأقاليم ، وأثر ذلك واضح وجلي على النخبة المثقفة التي نالت حظوظاً متباينة ونوعية من التعليم والثقافة خلال المرحلة الإستعمارية ٠

الإستعمار الإنجليزي :

فالاستعمار الإنجليزي ابتدع إدارة بسيطة للإقليم الشمالي إذ قسم السكان إدارياً حسب أصولهم القبلية الى در ، دراود ، اسحاق وتم تقسيمهم بعد ذلك عملياً الى ست مناطق إدارية ، وكانت مشاكل الإقليم الأساسية نابعة من التقسيم الإستعماري العشوائي ، فمثلاً قبيلة العيس وجدت نفسها مجزأة بين الإدارة الفرنسية والبريطانية والأثيوبية ، كذلك قبيلة الجدابورسي أصبح مركز ثقلها بورما في يد الإنجليزي ، بينما احتفظ الأثيوبيون بمركز ثقلهم الآخر في جكجكا ، وركز الإنجليزي وجودهم في المناطق الساحلية ، بينما المناطق الداخلية خضعت أكثر من غيرها الى نظام وكلاء الإدارة الإستعمارية عن طريق اختيار كفيل من القبائل وإعطائه قدراً من السلطات والامتيازات .

كما استبقت الإدارة الإنجليزية المحاكم الشرعية للفتوى والفصل في قضايا الأحوال الشخصية ، لكن السلطات الحقيقية مالية أمنية عسكرية سياسية قانونية ، ظلت في أيادي مفتشي المراكز ومعاونيهم من الوكلاء المعنيين لثقة الإدارة فيهم ولأنهم بحكم مهنتهم أصحاب مصلحة في الإستقرار السياسي والإقتصادي وتنفيذ سياسات الإنجليز القائمة على محوري الأمن والإقتصاد باعتبار أن الإقليم يشكل مركزاً رخيصاً لإمداد عدن بالغذاء والأغنام .

أما في مجالات التعليم فإنه حتى بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ لم يشهد الصومال أية نهضة تعليمية وربما يعود ذلك لسببين أولهما تراخي الإدارة البريطانية في هذا الشأن ، والثاني يعود الى خوف السكان من عمليات التبشير المرتبطة بالتعليم الإنجليزي ، ورغم ذلك شجعت الإدارة بعض الصوماليين بل ومولت إيفاد بعثات الى كلية غردون التذكارية حتى عام ١٩٣٣ ، وأوفد البعض منهم الى إنجلترا لتلقي التعليم الحديث خاصة في مجال الإدارة ، ومن الجدير بالملاحظة أن تقرير لجنة القوى الأربع الكبرى التي زارت الصومال عام ١٩٤٧ ، قد أشار الى أنه ليس هناك إصلاحات أساسية أو كبيرة تم القيام بها في حقل التعليم (١٧) .

الاستعمار الإيطالي :

أقامت الإدارة الإيطالية نطاقاً إدارياً بيروقراطياً على نمط الإدارة الفاشية تحت إدارة الحاكم العام الإيطالي مباشرة ، ويليه مساعدوه وسكرتاريوه في مقديشو وقسمت المستعمرة الى سبع مديريات ، والمديريات الى ثلاثين وحدة إدارية ومنطقة وفي كل منطقة مسؤول إيطالي مقيم ، وضمت الإدارة الإيطالية ٣٥٠ مسؤولاً إيطالياً بالإضافة الى ١٧٥٠ معاوناً من الوكلاء الصوماليين المتعاونين (الاكيل) وبالرغم من الإدارة الإيطالية قد أبقت على المحاكم الشرعية وأعطتها سلطة وصلاحيات الإفتاء والقضاء أوسع من نظيرتيها في الشمال الا أن الإدارة الإيطالية أخضعت البلاد لثلاثة أنماط من القوانين وهي : –

– قوانين مدنية وجنائية تسري على الإيطاليين ٠

– قوانين مدنية وجنائية مخصصة لمحاكمة الصوماليين ٠

– قوانين المحاكم الشرعية ٠

وقد أبعدت القوانين المدنية والجنائية أهالي البلاد من ممارسة التجارة كما صمم جهاز الدولة لخدمة طبقة العسكريين والإداريين والتجار الإيطاليين ولخدمة مزارعهم (الموز) وأنديتهم وحياتهم الخاصة ، وافتتحت إيطاليا عدداً قليلاً من المدارس الإيطالية للصوماليين ٠

بالإشارة الى ما تقدم وارتباطاً به فإن آلية الإنتاج التقليدية الرعوية قد اتسمت بنمط الإنتاج الجماعي ، وبالمقايضة بين القبائل والعشائر ، غير أن الإستعمار الإداري حين سيطر على البلاد أدخل هذه الآلية الرعوية الى دائرة السوق مما أدى الى خلق نمط إنتاج جديد وأدى تعايش النمطين الى خلق طبقتين متميزتين ، طبقة الرعاة المنتجة وطبقة التجار الذين يسوقون الماشية داخلياً وخارجياً ٠

ولا يختلف نمط إنتاج الموز بالنسبة للعائد الإجتماعي عن ذلك ، سوى في إقحام نمط إنتاجي رأسمالي غير أن دائرة أصحاب رأس المال الزراعي لم تخرج عن دائرة

الإيطاليين ، وفي إطار هذا النمط وذاك اتفقت مصلحة الإدارة الإستعمارية مع مصلحة التجار الوطنيين وغير الوطنيين لتحرم طبقة الرعاة والعمال والمزارعين من عائد وفائض الإنتاج (١٨) ٠

ظهور الأحزاب السياسية :

وفي أغسطس ١٩٤٠ وأثناء الحرب العالمية الثانية استولى الإيطاليون على الصومال البريطاني ، ولكن ما لبث اتجاه الحرب أن تغير حيث استطاع الإنجليز طرد الإيطاليين من كل مناطق شمال شرق أفريقيا في إطار حملة استعادة أثيوبيا ، وسيطروا على كل أجزاء الصومال في مارس عام ١٩٤١ ما عدا الصومال الفرنسي (جيبوتي) وترتب على ذلك خلق مناخ سياسي أدى الى ظهور الأحزاب السياسية في كل من شمال وجنوب الصومال وتمثل ذلك في عاملين :

الأول : أدت هزيمة إيطاليا وطردها من شرق أفريقيا ، الى انفتاح الجالية الإيطالية في جنوب الصومال على الصوماليين ، وكانت الجالية الإيطالية مهتمة بمستقبل الصومال لأنه جزء من مستقبلها وكان تعداد هذه الجالية في ذلك الوقت يقدر بأكثر من خمسة آلاف شخص وتطور عددها بعد ذلك الى ثلاثين ألف شخص يسيطرون على أهم منافذ التجار والزراعة والمال ، وقد مالت الغالبية العظمى من هذه الجالية بأفكارها السياسية الى أفكار الديمقراطية المسيحية المناهضة لأفكار الحزب الفاشي الذي كان يتزعمه موسوليني ، وأدى ذلك الى تأثير العديد من الشباب الصومالي بهذه الأفكار مع ضفرها بالقومية الصومالية والإسلام ٠

ثانياً : شجعت بريطانيا الدعوة الى الصومال الكبير أو الوحدة الصومالية لأنها عملياً كانت تحكم كل مناطق الصومال الكبير ، ما عدا الصومال الفرنسي خاصة وأن ذلك سيسهل لها السيطرة المطلقة على طريق الهند والحفاظ على مصالحها الإقتصادية التي كانت قد بدأت في النمو في كل من أثيوبيا والصومال الجنوبي، منافسة في ذلك إيطاليا ٠

هذه الأحزاب حزب المؤتمر الصومالي وكان برنامج الحزب مكوناً من ٢٣ نقطة أهمها إنهاء الانتداب البريطاني واستبداله بوصاية إيطالية مرحلية لمدة ٣٠ عاماً غير أن الحزب لم ينل شعبية تمكنه من دخول الجمعية التشريعية لاحقاً ، أو التأثير العميق في الحياة السياسية الصومالية (١٩) .

وفي مايو ١٩٤٣ سمحت الإدارة البريطانية بتكوين نادي الشباب الصومالي على غرار نادي الخريجين السودانيين لموازنة حزب المؤتمر الإيطالي ، ومن هذا النادي خرج حزب وحدة الشباب الصومالي ، ونجح الحزب في استقطاب الشباب خاصة أبناء زعماء القبائل والشيوخ ، وفي تقرير لعام ١٩٤٦ بلغت عضوية الحزب نحو ٢٥ ألف شخص ، وبرغم الغلبة النسبية لشباب الدارود في قوامه أصبح للحزب فروع في كل من الشمال البريطاني والأثيوبي والكيني والفرنسي وارتكز برنامجه على توحيد جميع الصوماليين ، ونشر التعليم الحديث واللغة العربية ومحاربة كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية ، والعمل على كتابتها بطريقة صومالية ، بالإضافة الى نبذ القبلية ، وبالرغم من مشاعر العداء التي سيطرت على الحزب تجاه الإيطاليين والتي تطورت لاحقاً في المطالبة بالاستقلال والوحدة فإنه يمكن ملاحظة تأثر تيارات الحزب وهياكله بالأفكار السياسية الغربية والتي انعكست في برنامجه وبناء هياكله بل امتد هذا التأثير في زي أعضاء الحزب إذا اتخذ البنطلون الأبيض والقميص الأبيض الذي تتدلى منه علامة مميزة على الكتف في شبه ضلع منجرف مكتوب عليه SYL وبالرغم من ذلك ضرب الحزب بجذوره في أعماق التربة الثقافية والقبلية الصومالية (٢٠) .

وفي الصومال البريطاني فإنه بالرغم من النمو المبكر للحياة السياسية فيه مقارنة بالصومال الإيطالي نظراً للتسامح النسبي الذي تمتعت به الإدارة البريطانية مقارنة بالإدارة الإيطالية ، فإن أهم أحزاب الشمال على الإطلاق هو الرابطة الوطنية الصومالية SNL لم يتبلور إلا في عام ١٩٥١ ، وسبق ذلك عدة روابط وأندية ثقافية واجتماعية وسياسية في برعو ، وهرحيسيا وبربرا في عام ١٩٣٥ ، ومن هذه الجمعيات الجمعية الوطنية الصومالية التي أوفدت في عام ١٩٤٦ وفداً صومالياً الى لندن للمطالبة باستقلال المحمية ، ومن هذه الجمعية ذات الأهداف السياسية والاجتماعية

تبلورت الرابطة الوطنية الصومالية ٠

ولم تختلف أهداف الرابطة عن حزب الشباب الصومالي في الجنوب ، ومثلما شكل شباب الدارود الأكثرية في الحزب الجنوبي ، فقد طغى على الرابطة الوطنية الصومالية شباب الاسحاق وتلى هذين الحزبين الكبيرين قيام عدة أحزاب أخرى أغلبها قام على أساس قبلي أو ديني ، ويمكن في هذا الصدد الإشارة الى حزب الدستور الصومالي المستقل أو حزب الد يجل والميرفلي الذي برغم تبنيه الأهداف القومية الا أنه قد مثل قبلية الرحنوين بفرعيها ، كما أنه قد طالب بوصاية دولية على الصومال تمتد لمدة ثلاثين عاماً ٠

أدت تطورات الأحداث التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي طرأت على السياسية الدولية وظهور مبادئ تقرير المصير ، وحقوق الشعوب المقهورة مع نشأة الأمم المتحدة الى تبدل التوجهات الإستعمارية واضطرارها لتحقيق ظروف انفراج ومكاسب للشعوب المستعمرة ، كما انعكست أيضاً هذه التطورات من ناحية أخرى في بلورة المطالب الصومالية في الإستقلال والوحدة (٢١) ٠

أما المستعمرات الإيطالية ومن بينها الصومال أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة ريثما تمنح استقلالها وفي يونيو ١٩٤٦ أعلنت بريطانيا استعدادها لتحقيق رغبة الصوماليين في الوحدة والإستقلال داخل إطار الكمنولث البريطاني غير أن حزب الأغلبية الصومالية قد رفض الاقتراح البريطاني بوضع الصومال تحت الوصاية البريطانية تحت إشراف الأمم المتحدة ، واقترح بالمقابل أن تكون الدول الأربع الكبرى (إنجلترا ، وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتي) وصية على الصومال ولنفس المدة ، ولم يكن هذا الاقتراح عملياً أو واقعياً إذ لم يكن من السهل آنذاك أن تسمح الدول الثلاث الكبرى للإتحاد السوفيتي أن يضع أقدامه على منطقة القرن الأفريقي الإستراتيجية ٠

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد استطلعت رأي الشعب الصومالي ممثلاً في أحزابه وفئاته الإجتماعية من رؤساء القبائل والأقليات عن طريق لجنة دولية زارت الصومال

الا أن تقرير اللجنة قد رأى أن وجهات نظر الصوماليين في هذا الشأن متباينة ، مما أدى الى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٩ ، بوصاية الأمم المتحدة على الصومال الجنوبي تحت وصاية إيطاليا لمدة عشر سنوات تصبح بعدها دولة مستقلة ، وأن يكون للأمم المتحدة مجلس استشاري مقيم في الصومال ويضم ممثلين عن مصر والفلبين وكولومبيا ، مهمته مراقبة عملية نقل الصومال من مرحلة الوصاية الى مرحلة الإستقلال .

ومرة ثانية انتقل إقليم الصومال الجنوبي من الإدارة البريطانية الفعلية الى الإدارة الإيطالية التي عينت في إبريل ١٩٥١م ، ٦١ إدارياً ليحلوا محل الاداريين الإنجليز وباشر المجلس الاستشاري للوصاية أعماله ، وكوّن طبقاً لقانون الوصاية مجلساً إقليمياً من أهل البلاد لمساعدة الإدارة في الرقابة والتسيير وتشكل هذا المجلس على أسس قبلية وعرقية حيث تم تقسيم المقاعد كما يلي : -

- ٢١ مقعداً لتمثيل الأحزاب القبلية .
- ٧ مقاعد لتمثيل الأحزاب السياسية .
- ٢ لتمثيل القطاع الإقتصادي .
- ٢ لتمثيل الجالية العربية .
- ٢ لتمثيل الجالية الإيطالية .
- والبقية للجاليات الهندية - الباكستانية .

ويقوم الحكام باختيار ممثلي القبائل في المجلس الإقليمي من قائمة مرشحين ترفع إليه من مجالس مناطق القبائل ، كما يقوم الحاكم الإيطالي باختيار ممثلي الأحزاب الصومالية والأقليات بالتشاور معهم .

ويذكر أن المجلس الإقليمي قد أجاز اللوائح المنظمة لقيام المجالس المحلية التي أصبحت تتم بالانتخاب في عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وقد حرص حزب وحدة الشباب

الصومالي على انتهاج سياسية مرنة مع الإيطاليين لأجل اجتياز تجربة الوصاية ، ولكي يثبت فيها أن الشعب الصومالي على درجة من النضج والوعي السياسي الذي تتطلبه مسؤولية الدولة الحديثة ، غير أن هذه السياسية اعتبرها البعض سيادة مهادنة للاحتلال ، الأمر الذي أدى الى انشقاق مجموعة راديكالية حزب وحدة الشباب الصومالي لتؤسس حزب وحدة صوماليا الكبرى في يونيو ١٩٥٨ الذي دخل انتخابات المجال المحلية التي أجريت من أكتوبر ١٩٥٨ منافساً ، فلم يحصل الا على ٣٦ مقعداً ، بينما حصل حزب وحدة الشباب الصومالي على ٤١٦ مقعداً (٢٢) ٠

وظل الحزب متمتعاً بهذه الأغلبية الكبيرة في الإنتخابات التشريعية التي جرت في مارس ١٩٥٩ ، وكوّن حكومة برئاسة عبدالله عيسى في يونيو ١٩٥٩ ، وفي ديسمبر من نفس العام حددت الأمم المتحدة يوليو ١٩٦٠ موعداً لانتهاء الوصاية ، وجاء ذلك متوافقاً مع إعلان سكرتير المستعمرات البريطانية أن حكومته مستعدة لتسهيل مفاوضات الإتحاد (البريطاني والإيطالي) بعدما تمكن حزب الرابطة الوطنية الصومالية في الشمال من الفوز في انتخابات عام ١٩٦٠ ونال ٢٠ مقعد من بين ٣٦ مقعداً من مقاعد الجمعية التشريعية وتحالفت الرابطة مع حزب الصومال المتحد USP الذي احتل بدوره على ١٢ مقعداً ليشكلوا معاً الأغلبية الساحقة ، واستجابت بريطانيا تحت ضغوط واتصالات الشماليين الى إعلان استقلال الصومال الشمالي في ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ٠

تسارعت خطى السياسيين لإعلان الاستقلال وتوحيد صومالي المحمية والوصاية .. وفي منتصف إبريل ١٩٦٠ ، عقد أعضاء حكومتي صومالي الوصاية والحماية اجتماعاً مشتركاً في مقديشو ووافقوا على إمضاء الوحدة بين الصوماليين على أساس علم واحد ومجلس تشريعي واحد ورئيس واحد للدولة ورئيس للوزراء مع العمل لصهر الأجهزة الإدارية والقضائية والإقتصادية ٠

وفي ٤ مايو ١٩٦٠ عقدت الحكومتان اجتماعاً لتجهيز إجراءات الإتحاد والإستقلال وفي ٢٦ يونيو ١٩٦٠ أعلنت بريطانيا استقلال الصومال الشمالي وأصبح السيد / محمد إبراهيم عقال أول رئيس وزراء للصومال الشمالي لبضعة أيام ، ولكنه سرعان ما

ضحى بهذا المنصب لمصلحة الوحدة بانعقاد الجلسة المشتركة لمجالس البلدين النيابية في ١ يوليو ١٩٦٠ ، حينما أصبح هناك مجلس نيابي واحد ، وأعلن من خلاله قيام جمهورية الصومال في ١ يوليو ١٩٦٠ ، واستقلال صومال الوصاية أيضاً (٢٣) ٠

أداء الحكم الوطني المدني تجاه البناء الديمقراطي الموروث

نالت الصومال استقلالها وتحقق لها فعلياً الحرية والوحدة في أول يوليو ١٩٦٠ وكان أمام النخبة التي تولت إدارة شؤون الدولة ثلاثة تحديات مترابطة يمكن إيجازها في :

- بناء جهاز الدولة وتطوير النظام السياسي والإداري ٠
- التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٠
- استعادة بقية الأقاليم المفقودة ٠
- النظام السياسي والإداري وبناء جهاز الدولة :

١ - أ) بدأت متاعب الاستقلال حينما شعر أهل الشمال بأنهم ضحوا أكثر من غيرهم في سبيل الإتحاد وأن أهل الجنوب انفردوا بالغنائم ، إذ لم ينل أهل الشمال من المناصب الا منصب مجلس النواب ، كما أنهم ضحوا بهرجيسا عاصمة الشمال لمصلحة مقديشو العاصمة الإتحادية التي هاجرت إليها كل المؤسسات الحكومية ، بينما اضمحلت هرجيسا الى مجرد مركز إداري وعبر الشماليون عن استيائهم عن ذلك بمقاطعة انتخابات إجازة دستور الوحدة المؤقت ، حيث قاطعها حزب الرابطة الوطنية الصومالية ، كما عارض الدستور نصف الذين شاركوا في الاستفتاء من أهل الشمال (٢٤) ٠

ب) مثل توحيد القوانين وتوحيد أجهزة الدولة وتعريفة وإجراءات الجمارك أسبقية على غيرها ، لذا فقد كونت الحكومة الهيئة الإستشارية للتكامل ورأسها خبير من الأمم المتحدة وتضم أعضاء من بريطانيا والصومال للمساعدة في ذلك ،

ولكن لم تلتفت الحكومة لمشكلات الشمال النوعية في هذا الشأن ، بل كانت عاجزة على التعاطف مع أزمة الجفاف التي اجتاحت الشمال ، في الوقت الذي ضاعفت مرتبات النواب ، ويمكن النظر الى الإنقلاب العسكري الفاشل الذي وقع في هرجيسا في ديسمبر ١٩٦١ في هذا الإطار ولعل الحكومة الوحيدة التي نال فيها الشماليون قدراً من السلطات وعبرت عن توازن نسبي في المصالح والوحدة الوطنية كانت الحكومة التي تلت انتخابات ١٩٦٧ ، وبالرغم من اتهامها بالتزوير والفساد حيث فاز عبد الرشيد شارماركي بمنصب الرئيس من الجنوب وتولى حليفه محمد إبراهيم عقال رئاسة الوزراء من الشمال ٠

٢ - صدر الدستور الصومالي في ١٩٦١/٦/٢٠ ، وتضمن مبادئ التعددية والفصل بين السلطات ، ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بمنح البرلمان سلطة سحب الثقة من الحكومة إضافة الى استقلالية القضاء ٠٠ الخ (٢٥) ٠

فعلى صعيد التعددية الحزبية فقد وصل عدد الأحزاب الى ٨٦ حزباً سياسياً غالبيتها الساحقة قامت على أسس قبلية بالرغم من تحريم الدستور لإنشاء الأحزاب على تلك الأسس ، وقد تحايل الجميع على القانون والدستور ، فكل قبيلة تقريباً شكلت حزبها الخاص دون أن يحمل اسمها ، أما مبدأ تداول السلطة فلم يحدث إطلاقاً في الصومال ، فحزب وحدة الشباب الذي سيطر على الحياة السياسية في الجنوب قبل الإستقلال استطاع أن يستمر في الانفراد بالحكم واحتكاره له لا بفضل برنامجه السياسي وخططه الإقتصادية ، بل باستغلال مكاسبه المادية والمعنوية أثناء حكمه الداخلي في فترة الوصاية ، واستخدام أجهزة الدولة بمختلف أنواعها بما فيها الأجهزة الإقتصادية ومرافق النقل ، إضافة الى جهاز الأمن الذي كان بإمكانه الإطاحة بأي نائب ، ولم يقتصر الأمر على هذا الجهاز ، بل امتد الأمر الى الجيش حيث طلب رئيس الجمهورية شار ماركي من محمد سياد بري رئيس الأركان مساعدة مرشحي حزب وحدة الشباب في الإنتخابات فكانت أكبر نسبة تزوير في تاريخ الإنتخابات المدنية في مارس ١٩٦٩ ، وقد أكدت سلطات المحاكم وجود أكثر من خمسين دائرة انتخابية ، إضافة الى ذلك فإن البرلمان لم يشهد معارضة سياسية للحكومة بفعل انضمام النواب

المستقلين المنتخبين لحزب الحكومة لأسباب وظيفية ونفعية لأجل الحصول على الامتيازات المادية والمعنوية التي لا يتمتع بها أي نائب خارج الحزب ، ولكل ذلك فقد النظام البرلماني محتواه ومضمونه ، ولا أدل على ذلك من الفشل في انتخاب رئيس جديد للدولة خلفاً للرئيس عبد الرشيد شار ماركي الذي اغتيل في ١٥/١٠/١٩٦٩ فرغم أن الدستور ينص على أن يتولى رئيس البرلمان مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة لحين انتخاب رئيس جديد ، إلا أن البرلمانيين اختلفوا حول هذا الأمر ولم يتمكنوا من اختيار رئيس بديل ، ووصل الأمر الى أن ادعى أحد النواب بأحقيته بالمنصب باعتباره أقرب الموجودين نسباً للرئيس وظل النواب يتبادلون الإتهامات والتهديدات دون التوصل الى حل مما هدد بحرب أهلية قبلية أجلها قدوم العسكر الى سدة السلطة والحكم بانقلابهم في ١٩٩٦ .

التنمية الإقتصادية والإجتماعية

ورث الحكم الوطني المدني وضعاً اقتصادياً متدهوراً ، حيث بلغ الدخل القومي ١٧٠ مليون شلن صومالي ، كما يعتبر دخل الفرد ضئيلاً جداً وهو ما يجعل الصومال تحتل ذيل قائمة الدول الأكثر فقراً.

وكانت المؤسسات الإقتصادية تحت سيطرة الأجانب ، فقد احتكرت إيطاليا زراعة وتجارة الموز وصناعة السكر ، وهما أهم مصدرين للعملة الصعبة ، ولم يكن هناك مصرفاً صومالياً واحداً ، ومن بين تسع شركات للتأمين كانت هناك سبع شركات إيطالية واثنان بريطانيتان (٢٦) ، الى جانب ما سبق فإن القيادات الصومالية التي تكونت كنخب مثقفة في ظل الإستعمار الإيطالي والبريطاني قد وجهت القليل من الإهتمام لقضايا التنمية وبناء الدولة ، فلم يستطع الإقتصاد الصومالي تجاوز تلك المشكلات البنيوية ، بل أن قيادات الحكم المدني زادت أوضاعه سوءاً بالتوسع الكبير في الاقتراض الخارجي ، ولم تكن توظيف القروض في استثمارات هيكلية أو إنتاجية ، بل دأبت الحكومة على تقديم القروض الى القضاع وهي الفئة التي استفادت من ثمار

الإستقلال ، كما أن نسبة كبيرة من هذه القروض التي بلغت في السنوات الخمس الأولى ٥٦٫٩ مليون جنيه إسترليني أضاعها الفساد الإداري ، فقد أصبحت العلاقة بين الشركات الأجنبية وبعض المسؤولين حميمة ومشبوهة ، بل يمكن القول إن أغلب المسؤولين بمن فيهم رئيس الجمهورية آدم عبدالله عثمان خالف نص المادة ٧١ من الدستور الذي يحظر عليه مزاولة التجارة ، ولم يمنعه القسم على احترام الدستور من ارتكاب هذه المخالفة ، وكان الرئيس قد اشترى حسبما قال لاحقاً مدافعاً عن نفسه ١٠٠ سهم من أسهم شركة أجب للبترول ، وقد اضطر الى هذا الدفاع بعد أن كشفه أحد وزرائه المطرودين ، ولكن ذلك لم يؤد الى أي رد فعل من البرلمان ضده ، ويبدو أن الفساد أصبح وضعاً شبه مألوف ، ومع أن المواطن العادي كان لا يرى بأساً بهذه الواقعة الا أنها ذات خطورة بالغة ، إذ كان بوسع الشركات الأجنبية أن تحتمي بكبار المسؤولين في الدولة حين تتعرض لموقف حرج ، وتقع في مأزق فشركة أجب السالفة الذكر كانت تقدم أسهم شرف لبعض المسؤولين وقدمت لرئيس الجمهورية ١٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠٠٠ شلن (مائة ألف شلن أي بمبلغ عشرة ملايين شلن) حتى يعارض تأميمها دفاعاً عن أمواله ٠

ربما يمكن القول إن الإنجاز الوحيد للحكم المدني على الصعيد الإقتصادي إنه استطاع لاحقاً أن يصبح شريكاً لإيطاليا في مصنع السكر غير أن احتكار زراعة وتجارة الموز قد ظلا على حالهما ٠

وعلى صعيد الخدمات الإجتماعية ، فقد ارتفعت نسبة المتعلمين الى ما يربو على ٨٪ بعدما كانت في ظل الإستعمار لا تكاد أن تذكر خاصة في صومال الوصاية(٢٧) ٠

فقد جعلت الحكومة التعليم مجاناً ، كما أرسلت البعثات التعليمية الى الخارج ، وبلغ مجموعة الطلاب الموفدين نحو ١٤١٢ كما أمكن للحكومة توحيد المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية والإعدادية في كل الشمال والجنوب الا أن مناهج التعليم الثانوي قد تأخر توحيدها الى ما بعد الحكم المدني ٠

تشكل تجربة الوحدة الصومالية عام ١٩٦٠ ، إنجازاً هاماً على أكثر من صعيد ، فهي

أولاً قد بعثت الأمل على الصعيد الوطني الصومالي في إمكان تحقيق حلم الصومال الكبير ، وهي ثانياً قد مثلت سابقة قارية في النظام الأفريقي مثل نشأة منظمة الوحدة الأفريقية ، وهي ثالثاً تعد ثاني تجربة في إطار النظام العربي بعد التجربة المصرية السورية ، بل إنها تعد التجربة الأطول عمراً ، إذ إنها قد استمرت منذ أوائل الستينات حتى أواخر التسعينات ٠

ومن جانب آخر فإن بناء هذه الوحدة قد عبرت عن إضلالات جسيمة سواء في حجم التضحيات التي دفعها كل من الشماليين والجنوبيين لأجل بناء الوحدة والمحافظة عليها لمدة ثلاثة عقود ، إذ تحمل الشماليون أعباء باهظة بدأت بالتضحية بكافة المناصب الحكومية العليا ، والعاصمة مروراً بمعاناتهم من الحروب الأثيوبية - الصومالية وتحملهم أعداداً كبيرة من لاجئ الصومال الغربي جراء هذه الحروب ، وعدم التوازن بين الشمال والجنوب في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى بعد سقوط النظام العسكري في مطلع عام ١٩٩٠ ، تم تجاهلهم في مشاورات إقامة نظام بديل ، الأمر الذي دفع الشماليين الى الانزواء بمحاولة إقامة دولة المحمية البريطانية السابقة بالرغم من أنهم هم الذين قد بدأوا مع مطلع الثمانينات الكفاح المسلح ضد النظام العسكري بواسطة قوات الحركة الوطنية ا لصومالية الذين قد تلقوا أيضاً أعنف ضرباته العسكرية وعاصمتهم هرجيسيا ومدنهم الرئيسية ، وهم الذين سددوا الضربات القاسية التي مكنت من إنزال الهزيمة بقوات نظام سياد بري ولم تفعل قوات المؤتمر الصومالي الموحدة USC الذي تأسس في منتصف عام ١٩٨٩ أي قبل سقوط النظام بنحو ستة أشهر ، سوى الإجهاز على النظام بعدما ترنح تماماً بفعل ضربات الـ SNMO

وبالرغم من كل ما تقدم فإن حلم بعث الوحدة الصومالية من جديد لا يزال يراود النخبة المثقفة في الشمال بقدر ما يراود أيضاً جماهير الشعب ، ولكن بإدراك جديد مبني على تجربة الماضي الأليم فأي تصور لبناء جديد لدولة الوحدة الصومالية لا بد أن ينطوي على التفاوض من جديد على جميع حقائق هذه الدولة ورموزها ٠

كان طبيعياً أن تشكل نسبة الزيادة في التعليم مع مجانيته حافزاً يقوي الانتماء

والاندماج الوطني ، غير أن المحسوبية التي اتبعت في إرسال البعثات الى الخارج قد قطعت الطريق على نمو هذا الشعوب ، فقد أصبح أبناء الزعماء السياسيين ورؤساء العشائر هم المحظوظين بتلك المنح وحتى في هذا الإطار فإن المحسوبية تدرجت تبعاً لأهمية المبعوث ، فهناك من يذهب على منح السوق الأوروبية المشتركة الأكثر سخاء ، ومنهم من يذهب الى أوروبا الغربية بدون منح السوق ، وهكذا حتى يأتي دور الذاهبين الى الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وأخيراً الدول النامية وتقريباً تم تجاهل الشمال باعتبار أبنائه قد حصلوا على فرص أوسع في التعليم العالي أثناء الإحتلال الإنجليزي.

استعادة الأقاليم المفقودة

١ - ربط الشعب الصومالي وأحزابه السياسية مبكراً ما بين الإستقلال والوحدة ، وإذا كان كل من صومالي المحمية والوصاية قد حققوا الوحدة فور حصولهم على الإستقلال بفعل مبادرة الشمال ، فإن الدستور الصومالي بدوره قد نص في مادته السادسة على السعي لتحقيق وحدة الأراضي الصومالية ، وأصبح السعي نحو تحرير الأقاليم المفقودة ليس فقط مطلباً جماهيرياً ، بل هدفاً قومياً لا تستطيع أن تحيد عنه الحكومات الوطنية ، وقد أدت جهود الحكم المدني على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري في هذا الشأن الى أزمة عميقة مع دول الجوار ناهيك عن الفشل في إحراز تقدم على هذين الصعيدين .

٢ - وعلى الجانب الدبلوماسي بذلت جهود مكثفة من قبل حكومات العهد المدني مع كل من أثيوبيا وكينيا غير أن الصومال قد خسرت معركتها الدبلوماسية مع أثيوبيا وكينيا (٢٨) ، فبالرغم من تأييد الصومال لاتخاذ أديس أبابا مقراً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أن قرار القمة الأفريقية في القاهرة يونيو ١٩٦٤ بالإبقاء على الحدود في القارة كما تركها الاستعمار قد قضى على أية آمال في استعادة الأقاليم المفقودة عن طريق العمل الدبلوماسي خاصة مع الدول الأفريقية ، مما

دفع الصومال الى استضافة المؤتمر الإسلامي ا لعالمي في ديسمبر ١٩٦٤ وعلى الرغم من تأييده لحقوقه إلا أنه لم يتلق أية مساعدات تذكر من الدول الإسلامية، ولم يكن أمام الصومال غير عقد اتفاقية مع أثيوبيا في أكتوبر ١٩٦٥ قضت بامتناع الدولتين عن الدعايات المضادة ، وكانت الاتفاقية إجمالاً في صالح أثيوبيا ، التي سبق وأن عقدت اتفاقية للدفاع المشترك مع كينيا موجه أصلاً ضد الصومال في يوليو ١٩٦٤ ، وبالنسبة للجهود مع كينيا فإنها كادت أن تتوج فعلاً باستعداد إقليم NFP بعد أن أوفدت بريطانيا بعثة لتقصي الحقائق للإقليم ، وأسفرت نتيجة الاستفتاء عن تأييد ٨٧٪ من سكان المقاطعة للوحدة مع الصومال ، غير أن الإمبراطور هيلا سلاسي قد ا تصل بالرئيس الأمريكي آنذاك جون كيندي طالباً منه التدخل لدى بريطانيا حتى لا تلحق المقاطعة الكينية بالصومال لأن ذلك يهدد مصالح أثيوبيا ، فانضمام إقليم ثالث سيجعل من السهل انضمام الصومال الغربي (الأوجادين) والساحل الفرنسي (جيبوتي) واستجاب الرئيس الأمريكي وطلب من رئيس وزراء بريطانيا العدول عن ضم الإقليم للصومال وكان له ما أراد وأصبحت المقاطعة إقليماً تابعاً لكينيا ٠

وقد صدق البرلمان الصومالي على اتفاقية ازوشا ١٩٦٧/١٠/٢٨ بين الصومال وكينيا التي تبدو وكأنها تنازل صومالي عن مطالبه ، وتطور الأمر لاحقاً الى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين (٢٩) ٠

٣ - على صعيد الجهود العسكرية فقد ركزت الحكومات المدنية على بناء الجيش الوطني ولم تلق المساعدة في هذا الشأن سوى من الإتحاد السوفيتي فعقدت معه اتفاقية للتعاون تحصل بمقتضاه الصومال على مساعدات عسكرية سوفيتية تمثلت في تدريب وتسليح القوات ، ولم يكن يخفى على الإتحاد السوفيتي الميول الغربية لحكومات حزب وحدة الشباب الصومالي ، غير أنه على الأرجح قد سعى لتدعيم الجيش ومد نفوذه لضباطه ، ربما تفضي هذه الجهود الى وصول النفوذ السوفيتي الى السلطة السياسية في الصومال لاحقاً ٠

وقادت عملية تقوية الجيش الى تدعيم الجبهات داخل دول الجوار واستمرت الحكومة

المدنية في تأييد تسليك وتمويل تلك الجبهات الأمر الذي دفع أثيوبيا الى شن حرب خاطفة على الصومال في ١٩٦٤/٢/٦ ، غير أن الجيش الصومالي الوليد استطاع أن يصمد ، وتبع ذلك جهود دبلوماسية أفريقية تمكن من احتواء الأزمة ٠

ويمكن القول إن الحكم المدني في الصومال قد ارتضى بحدوده التي حصل عليها فور الإستقلال وتخلى عملياً عن استعادة الأقاليم المفقودة دون التصريح بذلك علناً ، وربما يعود ذلك الى عدة أسباب أبرزها : -

- كانت حكومة محمد إبراهيم عقال تعاني من مشكلات كبيرة في أوضاعها الداخلية لعل أهمها عدم الاستقرار الأمني وتصاعد الصراعات القبلية الأمر الذي هدد بحرب أهلية شاملة ٠

- بالإضافة لتأثر الصومال بهزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ سياسياً يتعرض الحليف القومي الأساسي لها في مطالبها بعودة الأقاليم المفقودة الى نكسة أثرت على أدائه على الصعيد الدولي فإن الصومال أيضاً قد تأثرت اقتصادياً بغلق قناة السويس ، فأثر ذلك سلباً على صادرات الموز الى إيطاليا ، كما أن الطيران الصومالي المحروم من الطيران فوق الأراضي الصومالية التي تحتلها أثيوبيا والمحروم أيضاً من الهبوط في كينيا كان يكلف الدولة ما يربو على ٧٫٥ مليون دولار إضافية ٠

- أفضت الجهود على ساحة أفريقيا الى وساطات أفريقية كان من نتائجها عدة اتفاقيات مع ا لجارتين لم تتنازل فيها سوى الصومال ، إضافة الى ذلك فإن مواقف القوتين العظمتين قد تطابقتا لاحقاً حول النزاع الإقليمي ، ولم يكن ذلك في مصلحة الصومال التي افتقدت قوة عظمى تساند موقفها السياسي ٠

ومع ذلك لقد كانت قضية الأقاليم المفقودة تمثل بوتقة انصهرت فيها الخلافات السياسية والإقليمية خاصة بين الشمال والجنوب كما أنها خففت الى حين من حدة الصراعات القبلية التي ما لبثت أن تجددت مع انتهاء المواجهة مع أثيوبيا عام ١٩٦٤ ٠

وهكذا فشلت تجربة الحكم البرلماني المدني في الصومال في الاستجابة الى التحديات التي واجهتها ٠

من خلال ما سبق يمكن الإشارة الى ما يلي :

يمكن القول إن الجهاز الإداري الذي انتقل الى أيدي الصوماليين فور الإستقلال كان عبارة عن جهاز أجنبي مفروض بالقوة ، فقد ظهر وكأنه بناء متطور وحديث وسط أبنية اجتماعية تقليدية ربما أن هذا الجهاز كان يمارس سلطة مطلقة تحكم وتخدم مصالح الإستعمار ، فقد استمر هذا الجهاز بعد الإستقلال يعالج الكثير من الأمور والمشكلات بنفس الأسلوب والطريقة وربما تحت مراقبة نفس الأشخاص ، فهذا الجهاز كان يمثل أداة قمع وإرهاب وكانت كل أجهزته مسلطة على كل من الفئات الإجتماعية الوطنية ، وبذلك أصبحت هذه الفئات الوطنية بغض النظر عن وضعها القبلي أو مصالحها الإجتماعية ، وأكثر من ذلك فقد عمل الجهاز الإستعماري على تجميد كل المؤسسات التقليدية التي كانت قائمة ، بل وعمل في بعض الحالات الى تحطيمها ، وعندما تولت قيادات الحكم الوطني إدارة البلاد لم يكن هناك بد من تقليد أشكال الأنظمة الغربية غير أن ممارستها قد أفضت الى تفريغ هذا النظام من محتواه ، وبقيت المجموعة السياسية التي قادت الإستقلال منشغلة بصراعاتها على السلطة في القمة ومحاولتها في البحث عن الشرعية والمساندة عن طريق التلاعب بالعواطف واللجوء الى أسلوب الرشوة السياسية في تقديم الامتيازات والخدمات لرؤساء المجموعات القبلية رغبة في الحصول على ولائهم ومساندتهم للنظام ٠

لقد أوضحت خبرة الحكم البرلماني في السنوات التسع التالية للاستقلال مدى إهدار النخبة السياسية للتطلعات القومية التي واكبت عملية توحيد شطري الصومال ، وعجزها عن ترجمة المشاعر القومية الى برامج وأبنية سياسية تتولى تحريك الجماهير ، وتعبئتها لقيادة مرحلة ما بعد الإستقلال ، بل على العكس كرست هذه القيادات الإختلافات والانقسامات الإقليمية القائمة ، ودفعتها نفعيتها ومصلحتها الضيقة والمباشرة إلى استخدام الانتماء القبلي في الحصول على التأييد الشعبي اللازم لاستمرارها في السلطة ، وكانت النتيجة انتشار الصراع بين مختلف القبائل (٣٠) ٠

ومن هنا أصبحت البنية السياسية الصومالية غير مطابقة لواقع البنية التقليدية

القائمة التي اشتملت على التنظيمات القبلية والتقليدية والدينية غير أنها تنظيمات عملت على فصل الحكومة عن الشعب ، كما عملت على تعطيل قيام أية ارتباطات اجتماعية وطنية في البلاد .

وكان يقضي الأمر إيجاد آلية وعلاقة بين كل من هذا الشكل القديم والحديث اللذين كونا البنية القومية للمجتمع الصومالي .

وبافتقاد هذه الآلية في جهاز الحكم تعرضت السلطة السياسية الحاكمة إلى نوعين من الضغوط أفرزتها كل من التنظيمات الجديدة والقديمة معاً.

غير أن النظام السياسي قد فشل تماماً في التكيف مع الأوضاع القائمة، بإيجاد معادلة صالحة لتوازن قبلي داخل القيادة السياسية، وقد أدى ذلك إلى دخول المعارضة السياسية والاجتماعية في صراعات قبلية عنيفة فقدت أثناءها كل المجموعات الوطنية ثقتها في النظام القائم تخوفاً من ضياع مصالحها الذاتية.

ارتباطاً بما تقدم فقد أضحت الوظيفة الحكومية والمركز السياسي ومقدار السلطات التي يتمتع بها الشخص ويمارسها في المجتمع هي التي تحدد مقدار ما يحصل عليه من مكانة وحظوظ اجتماعية، وما يكسبه من امتيازات مادية، ومشاركة عملية في اقتسام الثروات الوطنية ومن هنا عرف المجتمع الصومالي صراعاً عنيفاً من أجل الوصول إلى هذه الوظيفة، ولم يكن هذا تعبيراً عن صراع طبقي .. بل هو صراع فئوي من أجل انتزاع المكانة الاجتماعية.

وبذلك أصبح المركز «القومي» هو الذي يحدد مقدار ما يحصل عليه صاحبه من إمكانيات في البناء التحتي وليس العكس «فالذي يحكم يملك وليس الذي يملك يحكم».

واتخذ صراع الفئات الاجتماعية على هذه المناصب صيغة صراع عنيف استخدم فيه كل الوسائل ، الأمر الذي أدى في النهاية لصعود ونجاح الفئة الحائزة على القوة والتنظيم وهي الجيش .

أداء النظام العسكري ١٩٦٩ - ١٩٩١

لم يكن بروز العسكريين واستيلائهم على الحكم مبنيا على القوة المادية للجيش، ولا مفروضا على النسيج الاجتماعي الصومالي من الخارج، بقدر ما كان نتيجة للفراغ في جهاز السلطة وهشاشة الأبنية الاجتماعية والسياسية للدولة، لذا لم يكن غريبا أن يجد الانقلاب العسكري خلفه تأييدا جماعيا مرده رغبة الشعب في منع الانهيار السياسي والاجتماعي والحفاظ على الدولة ووحدتها واستقلالها.

ولم تكن ظاهرة الانقلابات العسكرية غريبة لا عن العالم الثالث ولا عن أفريقيا تحديدا، بل أن النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية آنذاك كان سريعا ما يوفر لهذه الانقلابات الاعتراف الدولي. (٣١)

سريعا ما استخدم قائد الانقلاب تعبيرات مثل «الاستعمار» و«الإمبريالية» و«العدالة الاجتماعية» و«الديمقراطية الاجتماعية» ليس فقط من اجل اكتساب شرعية جديدة بل أيضا من أجل ضمان المساندة السوفيتية له، وأصدر سياد بري ميثاقا وطنيا عام ١٩٧٠ خول له كرئيس للمجلس الثوري حكم البلاد حكما مطلقا ديكتاتوريا.

وعلى الرغم من أن سياد بري قد ربط بين القبلية والفساد واعتبر السلوك القبلي عملا إجراميا، غير أنه قد اتخذ عدة إجراءات وفرت لنظامه الوليد قدرا من الشرعية السياسية والتأييد الجماهيري وتمثلت تلك الإجراءات في تأميم المصالح والبنوك في مايو ١٩٧٠، وتلى ذلك تأميم التجارة الخارجية، والمدارس الأجنبية وتحديد أسعار السوق الداخلية وتخفيض إيجارات المساكن وحققت تلك الإجراءات للنظام تراكما رأسماليا بيروقراطيا محدوداً مكنه من تحقيق إنجازات في بعض قطاعات الخطة الاقتصادية الأولى ١٩٧٠-١٩٧٤ خاصة في مجالي البنية الأساسية والثروة الحيوانية وارتفع الناتج المحلي للبلاد، وتحسن الأداء في مجال الخدمات خاصة التعليم ومحو الأمية، كما اتسم أداء الجهاز الإداري للدولة بالقدرة على مساعدة المتضررين من الجفاف الذي ضرب أجزاء كبيرة من البلاد عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ حيث قام النظام

بإيواء المتضررين ونقلهم إلى نحو (٢٠) معسكراً كبيراً ، وقدر عدد النازحين من جراء الجفاف بنحو ٢٧٠ ألف نازح عاد منهم نحو ١٥٠ ألف إلى مناطقهم الأصلية بعد تراجع موجة الجفاف، بينما استوعبت المشروعات الزراعية والصيد بقيتهم (٣٢) .

وبالرغم أن المجال لا يتسع لتقويم شامل لتجربة الحكم العسكري، ولكن مما لا شك فيه أن عهد سياد بري قد شهد العديد من الإنجازات الوطنية فتم إنشاء مشاريع صناعية وزراعية كبرى، وتشييد البنية الأساسية لبلد مترام الأطراف، وعلى الجانب الاجتماعي بذلت مجهودات كبيرة للرعاية الاجتماعية والصحية، ومحاولات حثيثة لمحاربة عادة «القاط»وتنفيذ مشاريع هامة لإعادة توطين اللاجئين سواء بسبب موجات الجفاف المتعاقبة التي أصابت شرق أفريقيا عموماً، أو بسبب الحروب العسكرية. وعلى الجانب الثقافي فقد أعيد رد الاعتبار إلى الروح الثقافية الوطنية الصومالية وكان لكتابة اللغة الصومالية الإثر البالغ في حفظ التراث الثقافي الصومالي، بغض النظر عن كتابتها بالحرف اللاتيني بدلاً من الحرف العربي.

لم يستطع سياد بري تجاوز النظام التقليدي القبلي في تشكيلة المجلس الثوري، ورغم إعلانه نبذ القبلية وتجريمها.. فقد استأثرت قبيلة الدارود التي ينتمي إليها هو شخصياً بعشرة أعضاء من بين قوام المجلس المكون من ٢٥ عضواً.. بينما حرمت قبيلة كبيرة مثل الرحنوين من التمثيل تماماً، كما أن التشكيل لم يراع مركز كل من قبيلتي الاسحاق والهوية.. فقد مثلت الأولى بأربعة أعضاء والثانية بستة أعضاء، وقد دفع هذا التشكيل بعض أعضائه الى محاولات انقلابية فاشلة أبرزها محاولة كل من الجنرال حبيري والجنرال عنياش في مايو ١٩٧١ (٣٣) .

رغم اختيار سياد بري «الاشتراكية العلمية» مبكراً إلا أنه لم ينشئ الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي إلا في منتصف ١٩٧٦ استجابة أيضاً للمقترحات السوفيتية من أجل تقديم نظام سياسي بديل للنظام الحزبي البرلماني الذي أسقطه، ومن شأن ذلك أيضاً أن يحاصر تداعيات النظام التقليدي القبلي على النظام الجديد.

ولكن نشأة الحزب في الواقع كانت مجرد عملية تحول في المكتب السياسي التابع

لرئاسة الجمهورية والذي توغل في كل مؤسسات الدولة، وكل التنظيمات الفرعية للعمال والشباب والمرأة حيث لم يكن الحزب في الواقع غير واجهة للنظام العسكري.

وإلى جانب زيف المؤسسات التي كانت منوطة بنشر الأفكار الاشتراكية وتطبيقها، فإن تلك المؤسسات قد ناصبت العداء للبرلمانيين السابقين وزعماء القبائل ورجال الدين، بل قامت أيضاً بطرد المفكرين الاشتراكيين من تلك المؤسسات، وعندما نقد البعض منهم « التجربة الاشتراكية» قام سياد بري بإبعاد جميع المثقفين اليساريين من السلطة، وبعضهم بقى رهن الاعتقال ، والبعض الآخر ذهب إلى اليمن الجنوبية حيث شكلوا «حزب العمال الصومالي» وجبهة التحرير الديمقراطية الصومالية، غير أن زيف «الأيديولوجية الاشتراكية» لم يكشفها فقط التناقض بين المثقفين اليساريين والنخبة العسكرية الحاكمة، هذا التناقض الذي حسم مبكراً بتولي العسكريين المراكز القيادية الحزبية سواء المركزية أو في الأقاليم، بل الأجهزة الأخرى التي أنشأها النظام بغرض الحفاظ على الأمن الوطني والتي توغلت بدورها هي الأخرى في ممارسات البطش والتنكيل والتجسس، الأمر الذي جعل التأييد الذي لقيه الانقلاب العسكري يتحول إلى خوف وشك في التجربة وسرعان هذا التأييد ما انعكس بالسلب على المشاركة الشعبية في التجربة نفسها.

لقد اقترنت «التجربة الاشتراكية» في الصومال بعدد من النجاحات التي سبق ذكرها، إلا أنها اقترنت كذلك بحركة عميقة من الإحباط والإخفاق، والتهميش الاجتماعي والثقافي التي تحولت تدريجياً، إلى حالة مستمرة من الرفض لمشروع التحديث الذي قادته الدولة ، لذا فقد تنامت شرائح اجتماعية عريضة من المحبطين والمضاربين والمحرومين والمهمشين الذين انتظموا تدريجياً في مواجهة المشروع «الوطني» ورغم تعدد الإخفاقات فقد استمر النظام الاجتماعي التقليدي على الجانب الآخر مؤثرا في بنى المجتمع العميقة بل كان المرجعية السائدة والوحيدة طالما أن المرجعيات الأخرى انحسرت وأخفقت، ولعل هذا ما يفسر ارتداد الجماهير إلى «القبيلة كوحدة اجتماعية وسياسية» فهي التي استطاعت بدورها لاحقاً استيعاب توترات الإخفاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (٣٤)

وفي أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي قادها كل من العقيد عبد الله يوسف والعقيد محمود شح عثمان عرو في إبريل ١٩٧٨ اتجه سياد بري إلى جمع كل السلطات في يده وظل محتكراً لخمسة مناصب رئيسية وهي رئيس الدولة، والقائد الأعلى للجيش ، ورئيس مجلس القضاء ، ورئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى سكرتير عام الحزب الواحد ، ثم رئيس مجلس الثورة الذي تم إحياء دوره لاحقاً، وقد أقر دستور ١٩٧٩ هذا الجمع بين كل هذه المناصب.

وإذا كانت محاولة الانقلاب الفاشلة قد دفعت سياد بري إلى المزيد من تركيز السلطات في يده فإنها أيضاً جعلته لا يثق إلا فيمن يتوفر فيهم الولاء الدائم والشخصي له، وكان الأساس الأكثر ضماناً لهذا الولاء هو التحالف العسكري القائم على أسس من القرابة والنسب والذي ضم عشائر الدولبهانتى والأحادين والمريحان، وأصبحت كلمة MOD التي تشير إلى الأحرف الأولى لهذه العشائر تعنى السيطرة على كل مراكز السلطة والنفوذ بما في ذلك الجيش ومراكز الاقتصاد.

إن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الصومال خلال الحقبة الاستعمارية أو فترة الحكم المدني والعسكري ، اتسمت بطابع عدائي متبادل، وقد تحول هذا العنف المتبادل بعد انهيار نظام سياد بري إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل بين التعبيرات السياسية والعسكرية والبناء الاجتماعي التقليدي للصوماليين.

إنها عناصر متعددة ومتنوعة مختزنة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة المواطن بالنظام معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة ومن السياسة والاجتماع من جهة أخرى.

فيكفي أن ننظر إلى حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان يناير ١٩٩١ لنتأكد من حجم العداء المختزن طول سنوات عديدة، فقد شمل العنف المدمر قطاع المؤسسات العمومية ومقرات الحزب الحاكم وممتلكات الدول وسياراته ورموز السلطة ولا يمكن إنكار هذا العنف بسياسة الدولة فذلك متأكد تاريخياً وسياسيا وإنما هي ظاهرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الصومالي باعتبارها جزءاً أساسياً من حركية المجتمع الاجتماعية والثقافية . (٣٥)

طبيعة الأزمة الصومالية

الأسباب المباشرة للازمة

تنفي وقائع الحرب الأهلية القبلية في الصومال ما كان يتصوره البعض من أن التجربة الصومالية الحديثة في بناء الدولة، خاصة بعد أن تولى سياد بري السلطة عام ١٩٦٩، قد نفت أو قللت من حدة الخلافات والنزاعات بين القبائل، وتأثيرها المستمر على نواحي الحياة المختلفة للمجتمع الصومالي، فقد خلفت التجربة تعايش نمطين إنتاجيين متناقضين:

الأول: النمط التقليدي القديم المبني على القبلية كتقسيم اجتماعي، ونموذجه الإنتاجي ينصرف إلى الرعي والمقايضة.

الثاني: حضري : ارتبط بأجهزة الدولة ومشاريعها، وارتبط إنتاجه بكل من السوق المحلية والعالمية. (٣٦)

ولم يكن أداء الدولة هو مزج هذين النمطين في إطار خطة واضحة للتنمية بل أن تدخلها عبر النمط التقليدي الأول قد اصطدم بزعماء القبائل في إطار عمليات تأميم الصادرات والواردات وأدى ذلك إلى دخول أجهزة الدولة في معركة مع شيوخ القبائل- وإعدام بعضهم- فقد أضيرت مصالحهم الاقتصادية، وأوضاعهم الاجتماعية بفقدانهم لتجارتهم للماشية مع أسواق الخليج والسعودية ومصر، وكانت النتيجة هي التماسك النسبي للبنيان القبلي وعزلته في الوقت نفسه عن أجهزة الدولة والحزب بالاعتماد على تهريب الماشية وتجارتها مع الدول المجاورة ، وبالنسبة للنمط الإنتاجي الثاني المرتبط بأجهزة الدولة ، فقد شابه خلل خطير في توزيع برامج وخطط التنمية ، تمثل في إهمال شمال البلاد تنمويا، فشيدت المشاريع التنموية وانتشرت مصانع تعليب اللحوم والمذابح الحديثة في جنوب ووسط الصومال إبان الحركة الإنشائية العمرانية التي قادتها الدولة بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق، بينما ظل الشمال

برغم الجهد الفردي الذي بذله أبناؤه المغتربين، ورغم العلاقات التجارية مع جيبوتي ودول الخليج في غاية من التردي والتخلف مقارنة بالجنوب والوسط، وترافق مع هذا الخلل الجسيم في إدارة وتوزيع مشاريع التنمية ما اسماه الشماليون بعمليات تنظيف المناصب العليا في الإدارة الصومالية والجيش من الشماليين، وترتب على ذلك الخلل المزدوج إثارة النعرات القبلية بين الشمال والجنوب ، وبدأت الأصوات المنادية بانفصال الشمال تجد آذانا صاغية، ورغم أن الشمال كان صاحب المبادرة بالوحدة عقب الاستقلال في عام ١٩٦٠. (٣٧)

وكما سبق الإشارة فإنه بسبب الإحباط لفشل نظام الحكم الحديث المتمثل في المؤسسات الحكومية والدولة لجأ الصوماليون إلى نظامهم القديم والمألوف، وهو التنظيم القبلي أو العشائري، والقبلية كتعبير وكتنظيم سياسي لا تجند أنصارها من منطلق التزامهم بالأفكار والبرامج، بل لديه أعوان اعتنقوه بحكم ولادتهم فيه، وأصبحت عضويتهم تلقائية بموجب حق الانتماء ، ومن ثم فإن ولاءاتهم حتمية ، تصبح القبيلة أو العشيرة بأسرها ملزمة بحمايتهم، وهذا هو السبب في أن من المفارقات أن كل عشيرة تؤوى أعضاءها التابعين لنظام الحكم السابق وتحميهم الحماية الكاملة داخل ربوعها بصرف النظر عن جسامة الأخطار التي زعم أنهم ارتكبوها، ومع ذلك فإن وحدات هذا التنظيم العشائري مفككة التنسيق ولا يوجد بينها تشاور منظم ومن ثم فإن أي اتفاقات مع أي زعيم تتعرض لخطر الإخلال بها بسبب المعارضة من داخل فصيلته أو قبيلته ناهيك عن الفصائل أو القبائل الأخرى .

وينبثق العداء بين الفصائل الصومالية من خلفية مثقلة بتجارب المناورات السياسية والظلم التي دأب النظام السابق على استغلال الخلافات السياسية لتحقيق أهدافه في تكريس وجوده وبالإضافة إلى الخلاف وعدم الثقة بين مختلف العشائر والفصائل فقد خلف هذا النظام نزعة الشك والريبة إزاء أي سلطة مركزية وأصبح الشعب متشككاً في حياد أية سلطة مركزية ولا سيما تلك التي لا تستجيب للمشاركة الجماعية، ويعكس ذلك بوضوح ما قام به الصوماليون من تدمير كافة رموز الدولة وهياكلها ومؤسساتها في سياق حربهم ضد نظام سياد بري.

ومن جانب آخر فإنه يمكن القول أن النزاع السياسي الذي أدى إلى الحرب الأهلية في الصومال لم يكن أصلا بين العشائر فحسب، بل كان في جوهره نزاعا على المصالح بين ثلاث مجموعات اقتصادية في المجتمع هي الرحل والريفيون والحضر، مما يعكس الفوارق التقليدية بين هذه المجموعات الاقتصادية في تلقي الخدمات الاجتماعية.

ينبغي التأكيد على أن السياسيين والقادة العسكريين ينتمون إلى الشريحة العليا في النظام الاجتماعي التي تشمل فقط سكان المدن، بمن فيهم الأقلية المتعلمة والتي لا تشكل أكثر من ٢٠٪ من السكان على أحسن تقدير.

وفي المقابل فأن القيادة التقليدية بالرغم من إضعافها طوال ما يزيد عن ٣٠ سنة من الحكم شبه الحديث، وتقويض سلطتها بصفة خاصة طوال اكثر من عقدين من الديكتاتورية العسكرية لا تزال تتمتع بالنفوذ والاحترام لدى الأغلبية السكانية المكونة من الرحل الريفيين الذين يشكلون ٨٠٪ من السكان(٣٨).

وقد شهد الاقتصاد الصومالي في فترة الثمانينات وما بعدها أزمة اقتصادية طاحنة للأسباب التالية:

أ) حدثت تغيرات ملحوظة في أسعار تصدير الماشية الصومالية بسبب المنافسة الأسترالية الشديدة على السوق السعودية التي كانت تستوعب ٩٠٪ من الإنتاج الصومالي، وأدى خوف الصومال من فقد هذه السوق إلى تخفيض أسعارها ، إضافة إلى تقليل كمية الانتاج بسبب انتشار المواجهات المسلحة مع النظام في تلك الفترة ، وترتب على خفض الأسعار وتقليل التصدير انكماش مداخيل البلاد من العملة الصعبة، كما أثرت حرب الخليج الثانية على استيعاب السوق العربية للإنتاج الصومالي مما ضاعف الآثار السلبية للأزمة على مداخيل الرعاة والمنتجين والتجار.. الأمر الذي انعكس برمته على الدولة والمجتمع في الصومال (٣٩).

وقد واجه قطاع الرعي العديد من الأزمات جراء الاعتماد على السوق الواحدة

(السعودية) وتجلى ذلك عندما امتنعت السعودية عن استيراد الأغنام الصومالية لأسباب صحية عام ١٩٨٣، وتكرر ذلك بصورة حادة في النصف الثاني من التسعينات.

ب) أثر الجفاف الذي اجتاح شرق أفريقيا وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي على عمليات إنتاج الثروة الحيوانية، كما هلكت ثروة زراعة الموز الصومالي، الذي يمثل نسبة هامة من صادرات البلاد بسبب جفاف حوض نهر جوبا وشبيلي وتوقف استيراد الآلات الزراعية.

وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن هناك ٨.٣ هكتار من الأراضي الصومالية صالحة للاستغلال الزراعي، وأن المساحة التي كانت تزرع تشكل فقط ١٠٪ من هذه المساحة، ورغم محاولات الدولة للقيام بمشروعات تستهدف الاكتفاء الذاتي إلا أن الصومال قد اضطر فيما بين سنة ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى استيراد (ثلثي) غذائه، وأصبح هذا الاستيراد من سمات الاقتصاد الصومالي، الذي اعتمد لاحقا بصورة متزايدة على المساعدات والقروض الأجنبية. (٤٠)

ومن جانب آخر فقد ترك المزارعون مزارعهم لعدم وجود سعر مغر لمنتجاتهم الزراعية بعدما قيدت الحكومة حرية انتقال السلع إلى الإقاليم المختلفة بالإضافة إلى عدم وجود توازن في العرض والطلب حيث شاركت الدول المانحة للمساعدات في زيادة المعروض بتقديمها لبعض المساعدات الغذائية وقت حصاد المحاصيل مما أدى الى انخفاض أسعار المحاصيل الوطنية بالرغم من جودتها.

ج) لجأت أجهزة الدولة بعد أن فقدت جزءا هاما من قدراتها الاقتصادية بسبب الحرب مع أثيوبيا لاستعادة الصومال الغربي، إلا الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، في عام ١٩٨٥ بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٢٢٠ مليون دولار، وارتفع عام ٨٦ إلى ٢٧١ مليون دولار، بينما وصل عام ٨٨ إلى أكثر من ٣٨٠ مليون دولار، ويعادل الرقم الأخير خمسة أضعاف مداخيل الصادرات الصومالية ، وارتفعت نسبة التضخم في نفس العام إلى ١١٠٪ في بلد لا تكفي كل صادراته لتغطية نصف

قيمة خدمة ديونه البالغة ٣ مليار دولار ، وكنتيجة مباشرة لذلك عم البؤس ليصير الدخل السنوي للفرد ٢٨ دولاراً واستفحلت البطالة ، واختفت الخدمات الاجتماعية ومنها التعليم. (٤١)

وعلى الرغم من أن الانتاج الصناعي لا يسهم بقدر ذي بال من الاقتصاد القومي، إلا انه قد تعرض بدوره إلى التدهور الشديد جراء عجز قطاع الزراعة والرعي عن إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ففشلت المشروعات الصناعية في تغطية تكاليف إنتاجها ، كما عجزت الدولة عن استيراد التكنولوجيا اللازمة للصناعة أو قطع الغيار اللازمة لها، وكانت النتيجة انخفاض مستوى الانتاج مما أدى في النهاية إلى إغلاق اكثر هذه المصانع في الثمانينات كمصنعي الأسماك واللحوم ومصنع الألبان وأخيرا مصنع المكرونة. (٤٢)

وقد وصل التضخم في عام ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ وارتفع في عام ٨٨ إلى ٥٥٪ وفي عام ٨٩ إلى ٦٠٪ وقد كان هذا التضخم نتيجة لعدة عوامل بعضها هيكلي وبعضها الآخر عارض وأهمها يعود إلى السياسات الاقتصادية التي أدت إلى الانخفاض في منتجات القطاع الرعوي والزراعي والصناعي وفشل خطط التنمية في ظل ندرة المعونات الأجنبية من الولايات المتحدة والدول الغربية .

وبذلك يمكن القول أن الهزيمة العسكرية لنظام سياد بري في حربه ضد أثيوبيا ، والتي استمرت من خريف ١٩٧٤ حتى ربيع ١٩٧٨ ، ساهمت بشكل ملحوظ في فقدان النظام الشرعية السياسية، فبالإضافة إلى ما خلفته الحرب من لجوء أكثر من ربع مليون نسمة الى الشمال الفقير ليزيد من مشاكله مع النظام، فإن قضية الوحدة الصومالية قد تعرضت لنكسة كبرى بالهزيمة أمام أثيوبيا، ومثلما اشترطت كينيا توقيع اتفاقية للحدود عام ٨١ حاولت أيضا أثيوبيا إرغام الصومال على الاعتراف بالحدود في اتفاقيات إبريل ١٩٨٨ لتطبيع العلاقات بين البلدين، وقادت تداعيات الهزيمة ونتائجها إلى سيطرة العسكريين على المناصب القيادية في المحافظات والإدارات الحكومية وصارت المناصب السياسية العليا في يد الجنوبيين، ولم يثق سياد بري أخيرا إلا في أبناء عائلته من قبيلة المريحان الصغيرة ومثلما تعرضت قضية وحدة الأمة

الصومالية إلى تلك النكسة، تعرض أيضا الوفاق الوطني بدوره إلى الانقسام أمام جبروت الحكم الفردي العسكري وتطبيقه لسياسة قبلية واضحة ، تقوم على التفرقة بين القبائل باستمالة بعض أفرادها عن طريق منحهم امتيازات خاصة وضرب الآخرين بهم، مما أدى إلى تدهور الحالة الأمنية وتزايد الاعتقالات، وولّد هذا الاضطهاد السياسي والاجتماعي الذي اتخذ طابعاً عنصرياً وقبليا محضا انبثاق الحركات المسلحة للتخلص من النظام القائم.

الأزمة الصومالية ومحاولات مواجهتها:

منذ أن انقطع آخر خيط في نسيج السلطة المركزية لنظام سياد بري بالهجوم الذي شنه المؤتمر الصومالي الموحد USC في يناير عجز الصوماليون على إنشاء سلطة مركزية بديلة، وتحول المسعى الطويل ضد سياد بري ونظامه إلى صراع بين القبائل وبين الأخوة في الدم من اجل السلطة والسيطرة ، وليس من الصعب فهم الأسباب وراء ما حدث ، فجميع التنظيمات السياسية، أيا كانت مسمياتها واختصاراتها والتي كانت تحارب النظام ذات انتماء قبلي بحت، وما كان يربط بينها وقد زال وهو وضع نهاية لنظام غير مقبول شعبيا، ومن ثم فقد اختفت هذه الوحدة الظاهرة باختفاء النظام نفسه.

وقد كان المتوقع أن يقوم المؤتمر الصومالي الموحد USC بعقد مؤتمر عام للحركات المعارضة بعد إسقاط سياد بري تطبيقا لاتفاق ١٩٩٠/١٠/٢ في أديس أبابا بين الحركات الأساسية SNM و USC و SPM وذلك لوضع الترتيبات اللازمة لإدارة البلاد، لكن قيادة المؤتمر الصومالي الموحد أثرت تشكيل حكومة تعبر عن مصالح جانب من قبائل الهوية الأمر الذي أدى إلى نشوب الخلافات داخل المؤتمر الصومالي الموحد نفسه بين جناح « الجنرال محمد فارح عيديد، القائد العسكري للحركة» وجناح «علي مهدي» الذي تولى رئاسة الحكومة المؤقتة ، كما تسبب ذلك لاحقا في النزاع بين مختلف التنظيمات التابعة للفصائل الدارودية والمؤتمر الصومالي الموحد، حيث رأت

تلك الفصائل أن في كسر شوكة USC ضمانا لمصالحها القبلية وامتيازاتها، فدارت المعارك الدامية حول مقديشو وفي الجنوب خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ وتمركزت كل فصيلة في حضن قبيلتها. وكان من المتوقع أن تتحرك الحركة الوطنية الصومالية SNM في الشمال في اتجاه الحريق المشتعل في الجنوب والوسط، وبالذات في العاصمة بسبب انفراد USC بالسلطة، وأن تقوم بدور الوساطة بين الفصائل المتحاربة، لكن قيادة الحركة اعتبرت ذلك فرصة لإعلان حكومة في الشمال، ويكمن عنصر المفاجأة في أن سياسة الانفصال تتعارض ، ليس فقط مع الوحدة الوطنية الصومالية التي بادر بها الشمال عام ١٩٦٠ ولكنها تتناقض أيضا مع البند السادس من دستور SNM وجميع وثائقها وتصريحاتها منذ إعلانها، الأمر الذي زاد من الخلافات بين الحركة وبقية الفصائل الصومالية. (٤٤)

طبيعة الفصائل الصومالية:

كشفت حركة الصراعات والتحالفات بين الفصائل الصومالية منذ اندلاع الأزمة في ١٩٩١ ، عن عدد من السمات التالية التي تعبر عن أزمة الفصائل الصومالية:

١- أن كل الفصائل الصومالية بلا استثناء ، هي تعبير عن ارتباطات قبلية واضحة، وأن الخلاف بينها لا يعبر عن اختلافات فكرية أو منهجية بل يعكس الصراع على السلطة السياسية أساسا ولأجل الحصول على أكبر قدر من الامتيازات.

٢- حيث أن هذه الفصائل هي تعبيرات عن قبائل وعشائر ، فلا تخلو كل فصيلة من انشقاق طولي يعكس مصالح وتوازنات مختلف فروع القبيلة، ويترتب على ذلك صعوبة الالتزام بأي اتفاق يتم بين الفصائل مجتمعة أو داخل كل فيصل على حدة

٣- إن قيادات الفصائل قد شاركت من قبل في لعبة التوازنات القبلية للنظام السابق، ويعود سبب انخراطها في تلك التنظيمات وقيادتها لها، فقدانها لامتيازاتها وأوضاعها الوظيفية والاقتصادية، وهي لا تمتلك رؤية سياسية للوطن، أو برامج

للإصلاح السياسي، وتشترك جميع الفصائل في تقديمها لقائمة طويلة في نقد النظام السابق دون أن تملك رؤية متماسكة لمستقبل الوطن وموقعه في العالم .

٤- لجميع الفصائل ارتباطات وعلاقات وثيقة بالدول المجاورة للصومال، فيتوزع ارتباط الشمال بكل من أثيوبيا وجيبوتي، وإن كان لأثيوبيا العلاقة الأوثق ارتباطا بالحركة الوطنية الصومالية SNM ، كذلك فإن فصائل الجنوب والوسط تتنوع ارتباطاتها الوثيقة بين كل من كينيا وأثيوبيا.

فقد نشأت هذه المنظمات بدعم واضح من أثيوبيا أثناء صراعها مع الصومال إبان حكم كل من سياد بري، ومنجستو هيلا ماريام، غير أن أثيوبيا قد استمرت على علاقة وثيقة بهذه التنظيمات بعد رحيل منجستو، والجدير بالملاحظة أن كل هذه التنظيمات قد انطلقت من الأراضي الأثيوبية في طريقها إلى إسقاط نظام سياد بري . (٤٥)

ونظرا للطبيعة الخاصة لكل من الدورين الأثيوبي والكيني في تشكيل الأزمة الصومالية ومحاولات حلها، فان الوقوف على طبيعة هذين الدورين يشكل بعداً هاماً في فهم طبيعة هذه الأزمة.

الدور الأثيوبي:

من أجل تكوين الصومال الكبير خاضت الصومال ثلاثة حروب ضد أثيوبيا في أعوام ١٩٦٤ ، ١٩٧٧، ١٩٨٢ ، وأيضا حرب مع كينيا في الستينات تمثلت في القيام بعمليات فدائية داخل إقليم .N.F.D ولم تنجح المواجهات العسكرية التي خاضتها الصومال مع أثيوبيا باستعادة إقليم الصومال الغربي بل أدت إلى لجوء بعض القيادات العسكرية التي قامت بالانقلاب الفاشل في ١٩٧٨ ، ضد النظام الحاكم في الصومال إلى إثيوبيا وتأسيسهم أول تنظيم سياسي عسكري معارض (SSDF) ، وتتابعت الحركات الصومالية المعارضة للنظام الأثيوبي بما فيها جبهة تحرير شعوب أثيوبيا برئاسة مليس زيناوي.

وهكذا أصبح لكل طرف- الصومال - وأثيوبيا - معارضة مسلحة لدى الطرف الآخر تسعى لإسقاطه، مما أدى إلى استنزاف طاقات وموارد الدولتين ولم يكن أمام النظامين الأثيوبي والصومالي إلا توقيع اتفاقية في ١٩٨٨/٣/١٢، بعد اجتماع الرئيسين - بري ومنغستو- على هامش اجتماعات منظمة مكافحة الجفاف والتصحر (IGAAD) بجيبوتي ، وقد نص الاتفاق على:

- وقف النشاطات المخربة المتبادلة بين البلدين ووقف الدعاية المناهضة.
- عقد اجتماع وزاري بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بعد ذلك إلى رئيسي البلدين.
- تبادل الأسرى والمسجونين السياسيين.

ويبدو أن الاتفاق لم يهتم بإيجاد حل جذري وحاسم للنزاع، حيث انه لم يعترف بحق تقرير مصير الإقليم، كما أن الصومال لم تعترف بحدودها مع أثيوبيا وعليه فان الاتفاق يعد في واقع الأمر استجابة للظروف الداخلية والإقليمية والدولية السائدة آنذاك .

ورغم توقيع هذا الاتفاق بين الطرفين إلا أن ذلك كان بعد فوات الأوان، إذ لم تترتب عليه إطالة عمر أي من النظامين، حيث نجحت حركات المعارضة في إسقاطهما ، وكان من حسن حظ حركات المعارضة الأثيوبية إنها جنت ثمار الدعم الصومالي بتولي جبهة تحرير شعوب أثيوبيا السلطة بقيادة مليس زيناوي بدعم واضح من الغرب وبعد مفاوضات لندن الشهيرة بينما فشلت حركات المعارضة الصومالية في إيجاد البديل للنظام بعد إسقاطه مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة في الصومال. (٤٦)

ولم يقف الدور الأثيوبي تجاه الصومال باحتضان الحركات المسلحة الصومالية فقط بل تصاعد هذا الدور في الوساطات المتعلقة بتسوية الأزمة الصومالية بحكم علاقاتها بحركات المعارضة ودعم الغرب لها وبالحرص على مصالحها المتمثلة بالأساس في الحيلولة دون قيام صومال موحد يتبنى مرة أخرى مشروع «الصومال الكبير» وتفويض إفريقي يعود تاريخه إلى مؤتمر القمة الأفريقية بداكار ١٩٩٢، وبالقاهرة ١٩٩٣، كما

أن مؤتمر «قمة الإنسانية» للدول والمنظمات المانحة للمعونات في شهر إبريل ١٩٩٢، كان قد فوض أيضا دول الجوار الأفريقي -بزعامة أثيوبيا- لتحقيق المصالحة في الصومال على أساس التوصل إلى «حل إفريقي للمشكلة الأفريقية».

ورغم تحفظ أثيوبيا على انفصال «صومالي لاند» إلا أنها قد دعمته فعليا بإقامة علاقات تجارية ومالية معها ، فإثيوبيا هي اكثر الأطراف استفادة من قرار انفصال شمال الصومال وان كانت قد تحفظت عليه شكلا نظرا للحركات الانفصالية الراهنة والفاعلة داخل ربوعها.

ومن جانب أخر تعد أثيوبيا اكثر دول الجوار الجغرافي للصومال تأثرا بما يجرى فيها، وبالرغم من انتهاء احتمالات التهديد الصومالي لأثيوبيا ومطالبتها بإعادة إقليم الاوجادين ، بفعل انهيار الدولة الصومالية، إلا أنها ليست بعيدة عن انتقال عوامل الأزمة إليها، في ظل تصاعد دور حزب الاتحاد الإسلامي الصومالي في منطقة الاوجادين. واتهام أثيوبيا له بقيامه بعمليات تفجير لعدد من الفنادق السياحية بالعاصمة أديس أبابا.

ولقد أقدمت أثيوبيا على قيادة العديد من محاولات المصالحة الصومالية بعدما حصلت على تفويض من القمة الأفريقية بالقاهرة (يونيو ١٩٩٣)، وكان أهم هذه المحاولات «اتفاق سودري» (ديسمبر ١٩٩٦) الذي يشكل تحولا هاما في التعاطي مع الأزمة الصومالية. إذ أنه لأول مرة يؤخذ في الاعتبار الأساسي العشائري القبلي للمجتمع الصومالي في تصورات حل الأزمة.

وبرغم تأييد المجتمع الدولي للمبادرة الأثيوبية (سودوري) التي أفضت إلى تشكيل «مجلس الإنقاذ الصومالي» برئاسة خماسية تكون مهمته الإعداد لمؤتمر السلام في بصاصو بالشمال الشرقي الصومالي لإعلان الحكومة الانفصالية لكن التحالف الوطني الصومالي بزعامة حسين عيديد وكذلك محمد ابراهيم عقال رئيس جمهورية صومالي لاند رفضا اتفاق سودري لم يشاركا في أعمال المؤتمر الذي أفضى إليه .

وبالرغم من جهود مصر (عضو مجلس الأمن آنذاك) لحشد التأييد الدولي لتفعيل

اتفاق القاهرة ديسمبر ١٩٩٧، من مجموعة عيديد ومجموعة علي مهدي إلا أن الموقف الدولي كان سلبيا حيث سعت أثيوبيا إلى عدم الترحيب به، متهمة مصر بأنها قامت باختطاف جهودها في سودري، واحتضنت من جديد الفصائل المعارضة لاتفاق القاهرة بدلا من القيام بجهود توفيقية لصالح عملية المصالحة.

الدور الكيني:

نتيجة للمطالب الصومالية التاريخية في مقاطعة الحدود الشمالية (N.F.D) في شمال كينيا واعتبارها ضمن أراضي الصومال الكبير اتسمت العلاقات الصومالية الكينية بالتوتر والحساسية وترفض حكومة كينيا هذه المطالب طبقا للنظام القانوني الأفريقي لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي حافظ على حدود ما بعد الاستعمار والذي يؤكد على مبدأ قدسية الحدود وعدم المساس بها وهي بهذا تتفق والموقف الأثيوبي من الصراع في القرن الأفريقي، بل أن الرئيس كينياتا قد أوجد تفسيرا خاصة لمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لصومالي كينيا حيث قال عبارته المشهورة: «إذا أراد الصوماليون الموجودين داخل حدود كينيا الارتباط بالصومال فما عليهم إلا أن يأخذوا جمالهم ويرحلوا» وهذا يعني عدم التفريط في بوصة واحدة من الأراضي الكينية.

ونتيجة للتقارب المبدئي لوجهات النظر بين كل من أثيوبيا وكينيا واعتبار الصومال عدوا مشتركاً لهما تم في يوليو ١٩٦٣، توقيع معاهدة صداقة وتعاون ودفاع بينهما مدتها عشر سنوات تتجدد تلقائيا كانت موجهة أساسا ضد الصومال، ومنذ ذلك الحين توترت العلاقات الصومالية – الكينية وأعلنت حالة الطوارئ على منطقة الحدود وقطعت العلاقات الدبلوماسية بل أن كينيا أعلنت عام ١٩٦٦، إنها في حالة حرب مع الصومال ولم تهدأ حالة التوتر بين البلدين إلا بعد توقيع اتفاقية أروشا في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٧، وكان مضمون هذه الاتفاقية: الحفاظ على السلم في ضفتي الحدود ووقف الدعاية المغرضة بين البلدين، وإنهاء حالة الطوارئ ، وتشكيل لجان مشتركة لحل النزاع بين البلدين وعادت حالة التوتر مرة أخرى بين البلدين في عام ١٩٨٩ ، حيث تصاعدت الخلافات اثر عبور وحدة صغيرة من الجيش الصومالي للحدود الكينية بغرض مطاردة المتمردين الصوماليين الأمر الذي سبب إزعاجا شديدا لكينيا وقدمت احتجاجا رسميا للصومال وحشدت قواتها على الحدود الصومالية متهمة الصومال باشراك قوات ليبية في مطاردة المتمردين.

ورغم هذا لم تحتضن كينيا الحركات المسلحة المعارضة لنظام الحكم في الصومال وذلك لرغبتها في عدم الدخول في صراع مفتوح مع نظام مقديشو مكتفية بانهماك

الصومال في صراعه المصيري مع أثيوبيا على إقليم الصومال الغربي.

ولكن بعد سقوط النظام العسكري في الصومال وتدفق اللاجئين الصوماليين الذين قدر عددهم نحو ٣٠٠.٠٠٠ شخص على كينيا ، بالإضافة الى انتقال أعداد كبيرة من السياسيين الصوماليين السابقين إلى نيروبي، خصوصا أولئك الذين ينتمون إلى قبائل الدارود أصبحت كينيا أمام واقع جديد ولذلك أرادت أن يكون لها دور داخل الفاعليات السياسية في الصومال وهو أمر لم تكن تطمح إليه لولا انهيار الدولة في الصومال. فقامت بدعم بعض الفصائل المتمركزة في أقصى جنوب الصومال والمنتمية الى قبيلة دارود والتي تمتد داخل أراضيها.

وكان ذلك سببا في العلاقات المتوترة بينهما وبين الجنرال محمد فارح عيديد الذي اتهمها بتسليح قوات «الرئيس السابق في الصومال» محمد سياد بري ، وقد عبر الرئيس الكيني دانيلا أراب موي في كلمته في مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية عام ١٩٩١ ، انه سيوقف أي دعم لمجموعة سياد بري الموجودة ببلاده.

ولعل هدف الرئيس من هذا القول هو إشعار المؤتمرين الصوماليين بعدم تجاهل المصالح الكينية ودورها المؤثر في أي مصالحة صومالية. وبعد فشل مؤتمر جيبوتي استمرت كينيا في دعمها لهذه الحركات الى درجة إيوائهم حيث انسحب الجنرال محمد سعيد «مورغان» قائد قوات محمد سياد بري وزوج ابنته ومقاتليه الى داخل الأراضي الكينية بعد أن هزم في مواجهة مع القوات التابعة للجنرال محمد فرح عيديد. (٤٧)

وقد حاولت كينيا لعب دورا في جهود المصالحة بين الفصائل المتصارعة ، على الأخص في الفترة التي انكمش فيها الدور الأثيوبي ، وبالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي لجهودها إلا أن تداعيات الأزمة لم تمكنها من إحراز تقدم يذكر، سوى في إعلان نيروبي مارس ١٩٩٤ ، حيث جمع الرئيس الكيني كل من الجنرال عيديد والسيد علي مهدي وجميع قيادات الفصائل الصومالية. وقد اصدر الاجتماع بيانا بشأن المصالحة وقع في نيروبي في ١٩٩٤/٣/٢٤، من جانب كل من علي مهدي وعيديد ، ونص إعلان

نيروبي على «أن إعادة السيادة للدولة الصومالية يتطلب عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ١٩٩٤/٥/١٥ ، لانتخاب رئيس ونواب للرئيس ولتعيين رئيس للوزراء ، وسيقوم المؤتمر أيضا بإكمال واستعراض تشكيل السلطات المحلية كأساس للاستقلال الذاتي الإقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية الصومالية».

وللإعداد للمؤتمر نص الإعلان على عقد اجتماع للفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا (١٩٩٣) ، والحركة الوطنية الصومالية للشمال الغربي في ١٩٩٤/٤/١٥ ، في مقديشو لوضع القواعد والإجراءات المتصلة بالتصويت ومعايير المشاركة في المؤتمر ، ومناقشة سبل ووسائل إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية التي ستكون بعد تشكيل الحكومة الوطنية. غير أن موعد المؤتمر قد تم تأجيله إلى ١٩٩٤/٤/٢٥ وأثناء ذلك هاجمت قوات عيديد ميناء مركا جنوب مقديشيو واحتلته الأمر الذي أدى الى فشل الاتفاق.

علاقات القوى الدولية:

لا شك أن خروج الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات من منطقة القرن الأفريقي - تلك المنطقة الفقيرة التي شكلت عبئا ثقيلا عليه - سمح للولايات المتحدة بإدارة مصالحها وترتيب أولوياتها في المنطقة بعيدا عن أجواء المنافسة الاستراتيجية وبدرجة عالية من الانفراد بدول المنطقة فالمراقب للدور الأمريكي يلاحظ أن هذا الدور اهتم أولا بتطورات الوضع في أثيوبيا ثم ثانيا بتطورات الوضع في جيبوتي بينما اتسم الأداء الأمريكي تجاه الصومال بالتراخي خوفا من التورط في الرمال الصومالية المتحركة وانتظارا لما قد يرتبه الاهتمام الأول والثاني وحركات الأحداث على الساحة الصومالية في وقت لم تتبلور فيه بعد أية معالم لنظام بديل في الصومال وفي المقابل أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها لنظام مغنيستو هايلي مريام وحثت كلا من الاتحاد السوفيتي وإسرائيل على الامتناع عن إمداد النظام الأثيوبي بالأسلحة وقدمت العون للجبهات الأثيوبية المعارضة ونظمت مفاوضات لندن في أيار مايو ١٩٩١ ، بينه وبين

الحكومة الأثيوبية وسهلت أخيرا مهمة استيلاء الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب أثيوبيا على السلطة بعد سقوط منغيستو. هذا الأداء الأمريكي الكثيف في التعامل مع أثيوبيا قابله اهتمام متريث سواء بفصائل المعارضة الصومالية أو نظام سياد بري الذي نصحته بالتخلي عن الديكتاتورية واعتناق نظام اكثر ديمقراطية في الوقت الذي منعت عنه المعونات المالية والعسكرية ويعكس تصريح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تموز يوليو ١٩٩١ ، جوهر الموقف الأمريكي حين قال إن بلاده في حاجة الى تسهيلات في ميناء بربرا الصومالي لكنها ترى ضرورة وجود حكومة مركزية للاتفاق معها في الشأن ويبدو أن الدور الأمريكي إزاء الصومال ارتبط بتصور النظام الأمني في المنطقة تلعب فيه أثيوبيا الدور الفاعل الأكثر أهمية لذلك سعت الإدارة الأمريكية آنذاك لتسوية نزاعات المنطقة بالقدر الذي يحافظ على أثيوبيا قوية وموحدة نظرا إلى أهميتها الاستراتيجية سواء في القرن الأفريقي أو البحر الأحمر أو منابع نهر النيل الحيوي بالنسبة الى مصر والسودان.

ولاقى الموقف الأمريكي تجاه الصومال منذ منتصف الثمانينات وحتى النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، ريبة أوروبية فعلى رغم انشغال أوروبا بمشكلات وحدتها والمعضلة اليوغسلافية إلا أنها لا ترحب بهيمنة أمريكية ، وتخشى تهميش دورها في مناطق نفوذها القديمة التقليدية ومع ذلك نظرت فرنسا بقلق بالغ الى الاهتمام الأمريكي بجيبوتي المتمثل في كثافة الزيارات الأمريكية أو في زيادة المساعدات الأمريكية من صندوق الدعم الاقتصادي الأمريكي، وحول ذلك صرح هيرمان كوهين في زيارة لجيبوتي في ١٩٩١/٤/١٢ ، «أن المساعدات الأمريكية لجيبوتي ستزداد لان هذه الدولة لم تقف معنا فقط إبان أزمة الخليج وإنما دخلت الآن ضمن الدول التي لنا فيها مصالح متعددة الأوجه» ، وقد حرص السفير الأمريكي في جيبوتي أثناء الزيارة نفسها أن يبدد شكوك فرنسا فأكد «أن واشنطن لا تنوي قط أن تحل محل باريس في هذا الجزء من القرن الأفريقي وتحديدا في جيبوتي» وقد سمح هذا الموقف للدول الأوروبية خصوصا إيطاليا وفرنسا صاحبتي المصالح الأساسية في تلك المنطقة الملتهبة بأن تتعامل مع الأزمة في القرن الأفريقي وفق تصورات تقوم على إعادة ترتيب المنطقة في إطار اثني ، غير أن هذا المنظور نفسه حجّم دور إيطاليا المستعمر السابق لجنوب

الصومال.

ومن جانب آخر تعاطفت فرنسا مع مخاوف جيبوتي من انعكاسات الأزمة الصومالية على صيغة الدولة الجيبوتية التي تقوم منذ الاستقلال على أساس عرقي وتعطي سيطرة سياسية لقبائل «العيسى» (المنتشرة في شمال الصومال) على قبائل «العفر» التي تمتد فروعها في كل من إريتريا وأثيوبيا فرئيس الجمهورية من العيسى ورئيس الوزراء من العفر لكن سلطاته محدودة ويخشى النظام في جيبوتي على ذلك التوازن من تطورات الأحداث في كل من أثيوبيا والصومال فمطالب العفر في التمثيل المتساوي في الجيش والحكومة وتعديل الدستور على نحو يجعل لرئيس الوزراء العفري سلطات حقيقية قد تجد فرصة مواتية للتحقق بدعم كل عفر أثيوبيا وإريتريا لا قرانهم وتزداد هذه المخاوف بمطالبة العفر في كل من أثيوبيا وإريتريا بالحكم الذاتي واحتمالات انتشار تلك العدوى الى عفر جيبوتي ومن ناحية أخرى تخشى جيبوتي أن يؤدي استقرار الأوضاع في شمال الصومال ذات العلاقة المميزة بأثيوبيا الى ازدهار كل من ميناء بربرا الأمر الذي ينعكس سلبا على أهمية ميناء جيبوتي الحيوية والاقتصادية. وذلك نتيجة انتقال مسار التجارة الأثيوبية الى تلك الموانئ، وفي هذا السياق يمكن فهم سعي جيبوتي لدعم ومساندة قبائل العيسى في شمال الصومال، ودفعهم لعدم التعاون والارتباط بالحركة الوطنية الصومالية ولعل ذلك ما يفسر الصراع بين جمهورية أرض الصومال وجيبوتي حول مناطق الشمال الصومالي حيث الاحتمالات القوية باكتشاف النفط فيها لذلك تتعاطف فرنسا مع مخاوف جيبوتي خوفا من احتمالات تدهور الوضع الداخلي فيها الأمر الذي قد يؤثر على مصالحها الاستراتيجية في استمرار القاعدة العسكرية الفرنسية الوحيدة بالمنطقة وزادت فرنسا من مساعداتها اقتصاديا، ودعمت جهودها سياسيا وماليا لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية.

وقد تحالفت عدة عوامل داخلية وخارجية بعد عملية عاصفة الصحراء في حرب الخليج في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ قرار التدخل العسكري في ١٩٩٢/١٢/٩ ، والذي يمثل تحولا تاما في التوجهات الأمريكية حيال الأزمة الصومالية وسرعان ما أسفرت المواجهات بين قوات المارينز وقوات التحالف الوطني الصومالي

بزعامة الجنرال عيديد في أكتوبر ١٩٩٣ ، عن مقتل العديد من الجنود الأمريكيين وشكلت تلك المواجهات نقطة تحول أخرى في الموقف الأمريكي من الأزمة الصومالية، إذ إنها قد أوضحت بأن العملية الأمريكية في الصومال لن تكون عملية قصيرة مشابهة لعملية عاصفة الصحراء بل أنها يمكن أن تتحول الى حرب عصابات ممتدة لا ترغب الولايات المتحدة في التورط في رمالها المتحركة، لذا كان القرار الأمريكي بإكمال انسحاب قواتها من الصومال في مارس ١٩٩٤ ، وركزت تصريحات المسؤولين الأمريكيين على تحول السياسة الأمريكية من المواجهة المسلحة الى المصالحة السياسية.

وبعد اشتعال المعارك بين الفصائل الصومالية عقب انسحاب القوات الدولية من الصومال قامت الولايات المتحدة بإجلاء موظفيها المدنيين والعسكريين من الصومال ونقلتهم الى العاصمة الكينية نيروبي في إشارة واضحة تعبر عن عدم رغبتها في الاستمرار في القيام بدور مباشر في الأزمة الصومالية.

عملية التدخل العسكري الدولي:

ربما لم تعرف القارة الإفريقية صراعا قبليا استنفر التدخل الأجنبي على الساحة الإفريقية مثلما فعلت الحرب الأهلية بين الفصائل المتنازعة على السلطة في الصومال، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات ، بعضها يتعلق بالموقع الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي الذي كان دوما محطاً لأطماع القوى الفاعلة في النظام الدولي، ويرتبط البعض الآخر بالطبيعة الهيكلية للأزمة الصومالية ذاتها، كذلك تزامنت الأزمة الصومالية مع التحولات الجوهرية في النظام الدولي والتي أفضت إلى انفراد الولايات المتحدة بمقاليد قيادته ، ومن جانب آخر قد أدى انشغال النظام العربي بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ وتداعياتها بالإضافة الى بروز عملية السلام في الشرق الأوسط وبدء المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل الى تراجع الاهتمام العربي بمنطقة القرن الإفريقي وجنوب البحر الأحمر الى العزوف عن المحاولات الجادة لوقف تدهور

الاستقرار السياسي في تلك المنطقة في ذلك الوقت .

وقد أثرت الاعتبارات السابقة ، وساهمت في استدعاء التدخل العسكري من جانب القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة وتحت مظلة الأمم المتحدة ، إعمالا للفصل السابع من ميثاقها في ديسمبر عام ١٩٩٢ ، وبفشل هذا التدخل فتح النظام الدولي الباب أمام الحل الإفريقي للأزمة وهو الأمر الذي فتح المجال أمام المبادرات الإقليمية للمصالحة في الصومال. (٤٨)

عملية الأمم المتحدة في الصومال.

مرت عملية الأمم المتحدة في الصومال بمرحلتين:

الأولى: عرفت باسم يونيصوم(١) وبدأت في ديسمبر ١٩٩٢ وركزت على توفير المساعدات الإنسانية ، وكانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، وحققت الكثير من النجاحات الملموسة في ميدان الإغاثة، والمعونات الإنسانية ومكافحة المجاعة على وجه العموم ، وذلك بمساعدة بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال ، إلا أنها أثارت حساسيات الصوماليين والدول الكبرى نظرا لانفراد الولايات المتحدة بالقيادة .

الثانية: عرفت باسم يونيصوم (٢) وفيها تسلمت الأمم المتحدة قيادة العملية رسميا، ففي ٢٦ مارس ١٩٩٣ حدد مجلس الأمن قراره ٨١٤ ترتيبات الانتقال الى عملية جديدة للأمم المتحدة في الصومال مخولا إياها مهاما مختلفة لاستعادة السلم والاستقرار، شاركت في العملية قوات نحو ٣٠ دولة بلغ عددها ٣٢ ألف جندي ، وخلال هذه المرحلة أرسلت العديد من الدول قوات الى الصومال ، وبدأ بشكل واضح مدى التباين والعجز في سياسات المنظمة الدولية ، والذي تمثل في أزمة التنظيم والإدارة والاتصال في عملية القيادة ، كما أكدت الممارسات وجود ضعف وتشققات في المهام الموكلة الى أفراد قواتها، وهو ما

تبلور بوضوح في المصاعب التي واجهتها يونيصوم (٢) عقب حدوث بعض الصدامات العسكرية بين القوات الدولية ، وعدد من الفصائل الصومالية. (٥٠)

أسباب إخفاق الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي للأزمة الصومالية

أ - عدم الإدراك الحقيقي لطبيعة التركيبة القبلية والهيكل الاجتماعي في الصومال، والتعامل مع قادة الفصائل وحدهم - في مرحلة - على أنهم خير ممثل للشعب الصومالي دون الالتفاف كثيرا لوضع هؤلاء في سياج التركيب القبلي في مختلف أنحاء الصومال، وفي مرحلة أخرى قامت الأمم بحملة اتصالات مكثفة ومباشرة مع زعماء القبائل والشيوخ ورجال الدين في مختلف الأقاليم الصومالية وتجاهلت زعماء الفصائل العسكرية ومرة أخرى لم تلق هذه السياسة نجاحا إلا في المناطق النائية لتركيزها على زعماء الفصائل التقليدية وإهمال الزعماء العسكريين الذين يسيطرون على الحركة السياسية والعسكرية للمواطنين الصوماليين.

ب - تقديم الأمم المتحدة حلولا جاهزة للازمة ذات طابع نظري سبق أن تبنتها في دول أخرى في القارة الأفريقية أو خارج القارة مثل ناميبيا وموزمبيق وأنجولا وكمبوديا ، وعدم أخذها في الاعتبار للفروق الاجتماعية بين هذه الدول والصومال.

ج - اهتمام الدول المشرفة على عمليات المصالحة - بتخويل من - الأمم المتحدة بمساندة فيصل على أخر وفقا لما يتراءى لها وما يتفق مع مصالحها الذاتية أولا بغض النظر عن أهمية وضع حل جذري للأزمة الصومالية.

د - عدم اتضاح حدود دور كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في حل الأزمة سواء في قيادة العملية أو تنفيذ المهام المختلفة أو تحديد توجهات العملية الكلية.

هـ- وجود خلط بين المهام والأهداف التي تبغى الأمم المتحدة تحقيقها من جراء عملية التدخل.. هل هي الإغاثة أو المساعدة؟ أم حفظ السلام؟ أم فرض السلام أم تحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة؟

و- بروز هيمنة أمريكية واضحة على دور الأمم المتحدة في الصومال، وهو ما اعترضت عليه بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا واستمرارها في فرض سياساتها في حل الأزمة دون مراعاة لرؤى الأطراف الأخرى المشاركة في العملية.

ز- كثرة الحشد العسكري الذي تدخلت به الأمم المتحدة بقيادة أمريكية دون إحداث نوع من التوازن بين أعداد الدول المشتركة ، وإصرار كل دولة على تمركز قواتها في مواقع معينة ، أدى الى تفريغ المهمة من هدفها الإنساني.

ح-وضوح التركيز من البداية على الحل العسكري للأزمة دون المراعاة جيدا لحسابات ومخاطر هذا الحل، وهو ما جعل الصوماليين يعدون أنفسهم للدخول في مواجهة مع القوات الدولية، أكدتها التجاوزات التي ارتكبتها قوات بعض الدول المشاركة في عملية الأمم المتحدة. (٥١)

كذلك كانت الخلافات بين فرنسا وإيطاليا من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر أحد عوامل حدوث الانشقاق داخل العملية الدولية ، حيث اتهمت الدولتان عملية يونصوم (٢) بالانسياق وراء الجانب الأمريكي الذي حوّل العملية لحماية مصالحه في المنطقة. ولقد حمل تقرير لجنة دولية لتقصي الحقائق التي ذهبت الى الصومال بموجب قرار مجلس الأمن - كل من المنظمة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والجنرال عيديد مسؤولية تصاعد عمليات العنف في الصومال. وأوضح التقرير أن كلاً من المنظمة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية قد اتبع سياسة مضللة. ووجه التقرير انتقادات لأمريكا وإيطاليا لانتهاجهما سياسات خاصة بهما في الصومال. (٥٢)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٤/٥٤ بشأن الصومال:

يشكل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٤/٥٤ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤ بشأن الصومال نقطة تحول خطيرة في مسار الأزمة الصومالية الراهنة وذلك للأسباب التالية:

أ - إن القرار يعلن فشل عملية الأمم المتحدة في الصومال، ويشير الى عجز الأمم المتحدة في إحراز تقدم في عملية السلام في الصومال، وفي تحقيق المصالحة الوطنية، وخصوصا عدم تعاون الأطراف الصومالية تعاونا كافيا في القضايا الأمنية قد قوّض بشكل أساسي أهداف الأمم المتحدة في الصومال.

ب - بتخلي الأمم المتحدة ممثلة في «عملية الأمم المتحدة في الصومال» عن إدارة الأزمة الصومالية ، وخاصة بسحب جميع القوات العسكرية الدولية في أجل أقصاه نهاية مارس ١٩٩٥ ، يكون قد حدث فراغ أمني وعسكري وسياسي على الساحة الصومالية ، ودفع بالفصائل الصومالية الى استثمار هذا الوضع للسيطرة على المسرح السياسي والعسكري في الصومال.

ج - بالرغم من أن القرار المذكور قد طلب من الدول الأعضاء توفير المساعدة في انسحاب جميع القوات العسكرية والموجودات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال إلا أن القرار لم يشر الى خطة معينة لذلك الانسحاب مما يعرض القوات الدولية أثناء انسحابها الى هجمات الفصائل الصومالية بهدف نهب الأسلحة والمعدات التابعة للأمم المتحدة .

د - إن انسحاب القوات الدولية من الصومال ، يعني كارثة غذائية أخرى أضيفت الى الأخطار الأمنية حيث انه من الطبيعي - في غياب الحماية الأمنية الدولية - أن تتراجع بصورة خطيرة كافة أنشطة المنظمات غير الحكومية التي لا تخلو منها أية منطقة من مناطق الصومال حيث تكفل هذه الأنشطة استمرار تدفق المواد الغذائية والرعاية الصحية، وإذا كان الإنجاز الرئيسي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هو محاصرة المجاعة التي ضربت أجزاء كبيرة من البلاد عام

٩٣/٩٢ ، وتحسين الأوضاع الصحية ومكافحة وباء الكوليرا الذي ضرب أجزاء من الصومال في عام ١٩٩٤ فإن ذلك بات مهددا مع انسحاب القوات الدولية من الصومال .

وبالرغم من أن أول قرار لمجلس الأمن بشأن الصومال رقم ٧٣٣ قد طلب من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية التعاون الوثيق لأجل إحلال السلم في الصومال غير أن قرار مجلس الأمن الأخير قد صدر دونما تشاور مع تلك المنظمات وربما يكون فشل عملية الأمم المتحدة في الصومال يعود في جانب منه الى عدم الحرص على هذا التعاون الوثيق من قبل المنظمة الدولية إضافة طبعا الى سوء الإعداد وتضارب مصالح الدول المساهمة في الجانب العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال . (٥٣)

المحاولات الإقليمية لحل الأزمة الصومالية.

منذ اندلاع الأزمة وحتى مايو ٢٠٠٠ شهد الصراع الصومالي العديد من المبادرات التي استهدفت وقف نزيف الدم في الإقليم الجنوبي ، وإعادة الوحدة بين الشمال والجنوب ، غير أن جلّ هذه المبادرات قد فشلت في إحلال السلام والمصالحة الوطنية في ربوع الصومال.

ويعد «بيان مقديشو» أبرز المحالاوت المبكرة للمصالحة الوطنية الصومالية على الصعيد المحلي ، فقبل سقوط نظام سياد بري بنحو ستة أشهر وقعت البيان ١١٤ شخصية وطنية من كبار الزعماء السياسيين في حكومات ما قبل انقلاب ١٩٦٩ ، وعلماء دين ومثقفين وزعماء قبائل من مختلف المحافظات ، وصدر البيان في شكل رسالة مفتوحة موجهة الى رئيس الدولة ، تعرض لحال الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعية نتيجة لمساوئ النظام الدكتاتوري ، وتطالب بالتخلي عن احتكار السلطة ، كما دعا البيان الى مؤتمر للإنقاذ والمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة مؤقتة تقود البلاد الى حين إجراء انتخابات حرة ، وجاء ردّ «سياد بري» باعتقال خمسين شخصية من أبرز الموقعين على البيان بتهمة الخيانة الوطنية ، وعبرت القطاعات الشعبية بأشكال مختلفة عن تعاطفها واستجابتها للبيان ، لكن زعماء مقديشو لم يكن لديهم

التنظيم الذي يمكن عبره مواجهة التحديات ، والتأثير الفعلي على مجريات الأحداث المتلاحقة التي تطورت بسرعة الى أن سقط النظام ، وسرعان ما عاد زعماء البيان الى ارتباطاتهم القبلية وتنظيماتها المسلحة. (٥٤)

أما فيما يتصل بتلك الجهود الإقليمية من اجل مواجهة الأزمة الصومالية فقد تمخضت عن ١٢ مبادرة للمصالحة الصومالية ، وكانت البداية بدعوة الرئيس الجيبوتي السابق (حسن جوليد) للفصائل الصومالية في مؤتمر للمصالحة عقد في يونيو ١٩٩١ ، أي بعد شهور قليلة من سقوط نظام سياد بري ، وكان اختيار علي مهدي محمد رئيسا مؤقتا للصومال لمدة عام في هذا المؤتمر هو الذي أطلق الخلافات العشائرية حول توزيع المناصب الوزارية فانسحب الجنرال عيديد - زعيم فصيل التحالف - مطالبا بأحقيته في رئاسة البلاد بدعوى دوره المحوري في إسقاط سياد بري، ومن هنا انفجرت المواجهة المسلحة بين الفصائل ، أو بقول أدق بين العشائر الصومالية وما تنطوي عليه من انقسامات قبلية.

ومن بعد ذلك شهدت الساحة الصومالية عددا من المبادرات من جانب عدد من المنظمات والدول المانحة للمعونات الى جانب دول الجوار الجغرافي، وكانت مصر وأثيوبيا صاحبتا أكبر عدد من المبادرات للمصالحة الصومالية، وذلك بحكم موقعهما الجغرافي والاستراتيجي كدول كبرى إقليميا، وكذلك بحكم تفويض المنظمات الدولية والإقليمية لأثيوبيا ، وبخاصة في أعقاب فشل عملية التدخل الدولي ، ولكن هذه المبادرات واجهت عقبات عدة ، نبع بعضها من التنافس بين الدولتين في القرن الأفريقي ، ثم تأثرت هذه المفاوضات بالعزوف الدولي عن دعمها ، ولكن أكثر من هذه العقبات وعورة كانت تتمثل في التشاحن والتنازع بين زعماء الفصائل الصومالية من أجل الاستحواذ على السلطة، حيث اختلطت هنا نزعات إعلاء المصلحة الفردية مع الرغبة في هيمنة ما يمثلونه من قبائل على من سواها ، ولعل من أبرز المبادرات الأثيوبية «اتفاقية سودرى» في ديسمبر ١٩٩٦، والتي انتهت الى تشكيل«مجلس الإنقاذ الصومالي» برئاسة خماسية ، تكون مهمته الإعداد لمؤتمر للسلام في بوصاصو لإعلان شكل من أشكال الحكومة الانتقالية ، ولكن كل من حسين عيديد (الابن) وإبراهيم عقال (رئيس جمهورية أرض الصومال) رفضا مقررات سودرى ليكونا من جديد سببا

في إفشال المصالحة السلمية في الصومال.

ولقد كانت اتفاقية سودرى هي الأساس الذي انبنت عليه آخر المبادرات المصرية المعروفة باسم «إعلان القاهرة» وفي هذه المبادرة استوعبت مصر الحقيقة القبلية التي أضحت تسيطر على حركة الأحداث في الصومال، فعملت على بناء الاتصالات مع زعماء كافة الفصائل الصومالية بالإضافة الى الزعامات التقليدية، واستغرقت المفاوضات ٤٠ يوما، حتى تم توقيع إعلان القاهرة في ديسمبر ١٩٩٧ ، وذلك بين مجموعة «سودرى» أو مجموعة على مهدي محمد (٢٦ فصيلا) ومجموعة التحالف أو مجموعة حسين عيديد (٢٢ فصيلا) وحاولت مصر أن تضمن لهذه الاتفاقية تأييدا دوليا وإقليميا بتمثيل المنظمات المعنية والاتحاد الأوروبي في حفل التوقيع عليها ، وتم بناء محتوى الاتفاقية ليتلاءم والواقع القبلي القائم فنصت على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا في فبراير ١٩٩٨ ويتألف من ٤٦٥ عضوا يمثلون كافة شرائح المجتمع الصومالي بصورة متوازنة وتكون مهمة المؤتمر انتخاب مجلس رئاسي من ١٣ عضوا يمثلون كافة العشائر الصومالية.

وخلال فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم انتخاب جمعية تأسيسية تقوم أيضا على التوازن القبلي ، وفي نهايتها يجرى استفتاء على دستور دائم ، وتجرى انتخابات الحكومة الفيدرالية ، مع قيام حكم ذاتي إقليمي ، ولكن على الرغم من تعبير إعلان القاهرة عن الواقع القبلي في جنوب الصومال، واستيعابه لما تمخض عنه في الآونة الأخيرة من مواجهة واضحة بين عشيرتي (الهوية) و(الدارود) ذاتا التاريخ الطويل من التنافس على السلطة، فإن هذا الاتفاق لاقى مصير ما سبقه من مبادرات ، فقد انسحب فصيلان من الدارود احتجاجا على ما أسمياه بالمساس بالتوازن القبلي مع الهوية ، كما تأجل عقد مؤتمر بيدوا عدة مرات إلى أن أعلن عن تأجيله الى أجل غير مسمى بسبب تراجع قيادات الفصائل عن التزاماتها وصراعها على الحكم، وانهارت «إدارة بناد» التي أقيمت في العاصمة في أغسطس ١٩٩٨ كسلطة مركزية موحدة بين عيديد وعلي مهدي بناء على مقررات «إعلان القاهرة» وذلك إثر تفجر الصراعات المسلحة بينهما من جديد في بداية ١٩٩٩ ، وهكذا فإن مصير المبادرة المصرية لم يكن بأفضل من سابقاتها.(٥٥)

الصومال والجامعة العربية

أولا : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي.

تمثل منطقة القرن الأفريقي -وفي القلب منها الصومال- واحدة من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في العالم المعاصر ، فهي تضم مساحة كبيرة تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي ، الى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وإذا كانت المنطقة تضم فقط على الصعيد الجغرافي كل من الصومال وأثيوبيا وإريتريا وجيبوتي فإن تأثيرها الجيوبوليتيكي يتجاوز ذلك بكثير لتشمل دول وقوى أخرى تدخل في عمق المنطقتين العربية والأفريقية. (٥٦)

فمنطقة القرن الأفريقي تستمد قدرا مهما من قيمتها الاستراتيجية من ارتباطها الوثيق بالبحر من هذه الأهمية الاستراتيجية أن كل من البحر الأحمر والقرن الأفريقي ويشكلان معا حلقة محورية للتحكم في حركة المواصلات البترولية ، وحركة المرور البحري والعسكري ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي ، وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي.

والقرن الأفريقي يشكل أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي ، ليس فقط لتأثيره الدائم والمستمر في العلاقات الدولية بل أيضا لتأثر المصالح العربية اقتصاديا وأمنيا تأثرا مباشرا بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة. (٥٧)

ويمثل الصومال في هذا الشأن بسواحله الممتدة على المحيط الهندي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عمقا استراتيجيا شديد الأهمية لكل من مصر والسودان والسعودية واليمن وجيبوتي.

ويمثل البحر الأحمر شريانا حيويا ، وممرا ملاحيا لا غنى عنه لنقل إمدادات النفط المتجه من الخليج إلى أوروبا ، وإذا كان أمن الخليج يعني أولا حماية المصالح النفطية تنقيبا واستخراجا وملاحة وتسويقا فإنه من المنطقي أن يتسع أمن الخليج ليشمل

حوض البحر الأحمر ، أو أن يصبح الخليج والبحر نطاقا أمنيا واحدا ، فإمدادات النفط تمر من الخليج عبر مضيق هرمز الى خليج عمان ومنه الى خليج عدن ثم من مضيق باب المندب الى البحر الأحمر فقناة السويس الى البحر المتوسط، وهذا الممر الملاحي يوفر كثير من الوقت والجهد والنفقات ، لذلك فإن نسبة كبيرة من إنتاج منطقة الخليج تمر عبر هذا الطريق ، ولا يشكل طريق رأس الرجاء الصالح الا بعض الناقلات العملاقة التي لا تستطيع عبور قناة السويس.

ولا شك أن الملاحة في كل من الخليج والبحر الأحمر محكومة بمبدأ متفق عليه عالميا، ولا يمكن لأي طرف تحديه علانية، وهو مبدأ حرية الملاحة الدولية لكل الدول الأطراف في البحر والخليج، كما أن الدول العظمى أثناء فترة الحرب الباردة لم تعمل على عرقلة حركة الملاحة فيهما بل على العكس كانت تعمل على حماية وتأمين مصالحها في إمدادات النفط ويمكن القول أيضا أن السيطرة الإسرائيلية على جزر في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والسيطرة الإيرانية على الجزر العربية في مدخل الخليج لا تمثل تهديدا وتحديا مباشرا لمصالح القوى الكبرى في المنطقة وخاصة مصالح النفط وإمداداته وطرق مروره في البحر والخليج، بقدر ما تستهدف السيطرة لتأمين مصالح اقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية للدولتين ، وزيادة قدرتها على ممارسة التأثير والنفوذ على الخصوم العرب في الصراعات الإقليمية الدائرة ، وبالرغم مما تقدم فإنه بمقدور أطراف إقليمية أن تسيطر على مدخل البحر الأحمر أو الخليج في ظروف أزمة إقليمية ، فقد استطاعت مصر إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن تخطط وتنفذ بإحكام، وبالتنسيق مع اليمن والصومال عملية إغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية.

وإذا كانت ثروة الخليج قد ولدت أزماته فإن حوض البحر الأحمر والقرن الأفريقي يعج بالصراعات والأزمات التي لا يرتبط الكثير منها بالبحر ذاته كمياه وممر ملاحي ، بقدر ارتباطه بمصادر واختلالات هيكلية في البنية الداخلية لمجتمعات دوله الأكثر فقرا في المنطقة. (٥٨)

فشهدت منطقة القرن الأفريقي صراعات دامية على المستوى الوطني كما على المستوى

الإقليمي والتي لم تحسم بعد ، وإنما ازدادت حدتها مع الأوضاع الدولية الجديدة، وقد تقضى إحداها الى أزمة إقليمية تزيد من انعكاسات الأزمات الراهنة على أمن المنطقة العربية، والذي يهم القوى الغربية في إداراتها لأزمات القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر هو توظيف تلك الأزمات لتحقيق هدفين أو وظيفتين الأولى تمثل في الحيلولة دون انفجار الموقف الإقليمي حول حوض البحر الأحمر برمته في موجة عدم استقرار تهدد المصالح الغربية، وأما الثانية فهي أن تجد موطئ قدم راسخا يمكنها من مراقبة وحماية وتأمين طرق ملاحة وإمدادات النفط ، ولقد صرح «اسبنسر كروكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشئون الأفريقية» أن مصالحنا في القرن الأفريقي وثيقة الصلة بمصالحنا في جنوب غرب آسيا والمحيط الهندي وان النشاط العسكري في القرن بما فيه كينيا والصومال يهدف مباشرة الى حماية هذه المصالح ، وهذه المصالح تشمل أساسا الوصول الى مصادر البترول في الخليج «الفارسي» (العربي) وتأمين الطرق البحرية في المنطقة.

وإزاء دقة العلاقة بين البحر الأحمر ومضيقه (باب المندب) وحيوية وأهمية الملاحة الحرة فيه حاولت إسرائيل تسويق اقتراح يقضي بتدويل المضيق وإخضاعه لإدارة دولية ، لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا حيث رأت الدول الكبرى أنها ليست في حاجة الى وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ طالما أنها تضمن حرية الملاحة دون تنفيذ هذا الاقتراح الذي يمثل افتئاتا على كرامة وسيادة الدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر الجنوبية، ومن ثم فإنه يثير حفيظتها ومعارضتها حيث بدا أن تعقيدات الأزمة الصومالية وتأثيراتها كان من الممكن أن تمتد الى الدول الجنوبية للبحر الأحمر بحيث يمكن أن تشكل إخلال بالمصالح الغربية في المنطقة ومن الممكن أيضا أن تدفع القوى الكبرى الى إعادة التفكير في الاقتراح الإسرائيلي الأمر الذي يمس مباشرة الأمن القومي العربي والأمن القُطري لكل الدول العربية المطلة على ساحل البحر الأحمر .

فضلا عن أن منطقة القرن الأفريقي تضم عدة دول عربية من بينها الصومال فإنها تضم أيضا دولا إفريقية «وخاصة أثيوبيا» يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مصادر المياه في الوطن العربي وخاصة بالنسبة لمصر والسودان، والمياه تشكل عامل مؤثر

وفعال في الأمن القومي العربي عامة ، ولقد تعاظمت أهمية إدارة الموارد الاستراتيجية في الآونة الأخيرة ، وعلى رأس هذه الموارد الأنهار الدولية، والخطورة في هذا الأمر أن إدارة الأنهار الدولية لا تمس فقط الجوانب الاقتصادية ولكنها تمتد بالضرورة الى السيادة الوطنية للدول المشتركة في النهر ، وحيث أن ٨٤٪ من مياه نهر النيل ينبع من جبال وهضاب أثيوبيا فمن مصلحة كل من مصر والسودان والمصلحة العربية عموما تقضي الحرص على سلامة واستقرار أثيوبيا وعدم انتقال عدوى انهيار الدولة في الصومال إليها، كما أن توازن القوى الإقليمي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي بين الصومال وجارتها يمكن أن ينعكس إيجابا على المصلحة العربية ومياه النيل وخاصة بالنسبة لمصر والسودان. (٥٩)

ثانيا: الدور الإسرائيلي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

وتشكل منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي حلقة مهمة في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ولقد سعت المحاولات الإسرائيلية للتغلغل في المنطقة الى تحقيق أهداف محددة تتمثل في فك العزلة الدولية حولها والحصول على تسهيلات عسكرية في بعض دول القرن الأفريقي وتأمين الطرق البحرية الى إسرائيل من خلال السيطرة على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، ولقد احتلت كل من العلاقة الإسرائيلية - الأثيوبية والعلاقة الإريترية - الإسرائيلية موقعا خاصا في سلم الأولوية الإسرائيلية حيث اعتبرت أثيوبيا ثم إريتريا رأس جسر إسرائيل في أفريقيا، وموطئ قدم لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر، ولقد لعبت الصراعات الإقليمية دورا مهما في تمكين إسرائيل من النفاذ إلى مخططاتها في منطقة القرن الأفريقي ، فقد استغلت إسرائيل دعم وتأييد الدول العربية للثورة الإريترية إلى كسب ود أثيوبيا، وقد نتج عن ذلك معارضة أثيوبيا لأية ترتيبات عربية جماعية في البحر الأحمر كما استغلت إسرائيل الصراع الصومالي - الأثيوبي في القرن الأفريقي حول الاوجادين وكذلك النزاع الصومالي الكيني حول إقليم N.F.D والنزاع الأثيوبي - السوداني حول قضية جنوب السودان من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية في البحر الأحمر حيث

قامت إسرائيل بتوظيف التناقضات العربية - الإفريقية في تلك المنطقة وكثفت وعمقت تواجدها الاقتصادي والدبلوماسي في أثيوبيا وفي إريتريا وكينيا.

بدا الاهتمام الإسرائيلي بالبحر الأحمر بدعاوى تاريخية لاعتبارات تأمين الكيان الصهيوني الوليد على أرض فلسطين ثم تطور في مرحلة تالية وارتبط بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان آسيا وأفريقيا، ويركز الاهتمام الإسرائيلي على التعاون الاقتصادي الإقليمي مع دول حوض البحر الأحمر في إطار المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، غير أن إسرائيل تسعى بالأساس إلى توكيد علاقات مع البلدان الإفريقية القريبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أو الحيلولة دون بروز أي توجه عربي لدى إريتريا حتى لا ترتكز فكرة «البحر الأحمر بحيرة عربية» على حقيقة جغرافية، وفي هذا الإطار حاولت إسرائيل تكثيف علاقتها التعاونية مع النظام الإريتري.

ولا شك أن هناك العديد من الخلافات وربما الصراعات العربية - العربية والعربية - غير العربية في منطقة البحر الأحمر تشكل مناخا يعد نموذجيا لكي تتمكن إسرائيل من إقامة علاقات مع دول تطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر إضافة إلى إحكام شبكة علاقاتها مع بلدان القارة الإفريقية لاسيما القريبة من البحر الأحمر ، وهو الأمر الذي يسهل لإسرائيل تكريس تصورها النافي لعروبة البحر الأحمر.

وبعكس معظم دول القرن الإفريقي، لم تستطع إسرائيل أن تجد منفذا لاختراق الصومال طول السنوات الماضية ولكن مع تصاعد الصراع الداخلي بين الأطراف الصومالية، وما أفضت إليه من حرب أهلية، استدعت التدخل الدولي فإن إسرائيل استغلت جيدا هذا الظرف وتحركت تجاه الصومال تحت غطاء إنساني، فقد أقامت عدة مراكز في العاصمة مقديشو، وبعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات الى الصوماليين والتي يتولاها صندوق إغاثة الصومال وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي، ومنظمة بني بريث، ومنظمة جونيت اليهودية وعدة منظمات وجمعيات صهيونية يهودية في الولايات المتحدة، وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال في أواخر

عام ١٩٩٢ وبلغ عددهم ٢٥٠ شخصا.

وقد حاولت إسرائيل ربط علاقات مع قادة الفصائل الصومالية ، ولوحت بمساعدات عسكرية واقتصادية وصحية مباشرة وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال بأديس أبابا في ديسمبر ١٩٩٢.

ولا شك أن الجهود الإسرائيلية تستهدف التوظيف الإيجابي للبحر الأحمر وفقا للمصلحة الإسرائيلية على الأصعدة الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية بعد أن كانت جهودها منصبة على تلافي الآثار المترتبة على توظيف العرب للبحر الأحمر لصالح قضايا الصراع مع إسرائيل في مرحلة سابقة . (٦٠)

ثالثا: عضوية الصومال في الجامعة العربية.

نظم ميثاق الجامعة قواعد الانضمام الى عضويتها فتنص المادة الأولى على التالي: «تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب» وبذلك يحدد النص خاصتين تتميز بهما العضوية في هذه المنظمة ، وهما: الحق في العضوية، وقصر الحق على الدول العربية المستقلة، ولقد سكت الميثاق عن توضيح من العروبة أو المقصود بالدول العربية فلم يحدد لها سمات أو شروط تتوفر في الدولة العضو حتى يمكن القول بأنها عربية ، وبذلك ترك الأمر لمجلس الجامعة.

واللغة العربية تمثل مناط الأصالة في الثقافة العربية، بل أنها تعد توأم الشخصية العربية، وتمثل قضية اللغة العربية في الصومال قضية هامة، فمنذ الصلات الأولى بشبه الجزيرة العربية تأثر الصوماليون بالعديد من الظواهر الحضارية الهامة، من أبرزها أن اللغة الصومالية والتي تميزت بكونها مزيج من العربية واللهجات الإفريقية

قد كتبت وظلت آدابها تكتب لقرون عديدة بالحروف العربية ، وحاول الاستعمار أثناء فرض سيطرته على الصومال أن يطمس معالم اللغة العربية، وأن يجعل اللغة السواحلية هي لهجة السكان غير الرسمية على أن تكتب باللاتينية إلا أن الصوماليين قد اهتموا باللغة العربية وبضرورة جعلها لغة رسمية، فعند تكوين أول حزب صومالي، وهو حزب وحدة الشباب عام ١٩٤٧ كانت من بين مبادئه ضرورة إيجاد لغة رسمية للصومال وتوحدت الآراء تجاه العربية ، ثم أعلن نفس الحزب في عام ١٩٥٦ برنامجه الانتخابي مؤكدا في سالف بنوده أن اللغة العربية لغة رسمية للصومال. (٦١)

وبعد أن حصل الصومال على استقلاله نص دستوره على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة مع اللغة الصومالية ، كما قرر قانون التعليم الصادر في ١٩٧٧ أن اللغة العربية مادة دراسية في كل المراحل التعليمية، وأن النجاح فيها شرط في الانتقال من مرحلة الى أخرى، وأصبحت اللغة العربية لغة للمكاتبات الرسمية بالإضافة إلى تمتعها بالقداسة لدى الصوماليين باعتبارها لغة القرآن الكريم.

ومن جانب آخر فإن انتقال العرب من شبه الجزيرة العربية الى الساحل الشرقي لإفريقيا وخاصة إلى الصومال في صورة أفراد أو جماعات (هجرت) منذ عصور ما قبل التاريخ وعلى مرّ الأجيال تزايد المؤثرات العربية في تلك المناطق التي سكنها العرب وعلى وجه الخصوص في منطقة القرن الإفريقي، حتى أنه ما أن ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية حتى أصبحت تلك المناطق شبه عربية، وبانتشار الإسلام في المنطقة أضفى عليها مظاهر الحضارة العربية الإسلامية من علوم دينية، ولغة عربية ومن هذا الترابط فضلا عن تأصيل اللغة العربية يمكن القول إن الروابط بين الصومال والبلاد العربية روابط قومية حضارية فضلا عن التجاور الجغرافي، ومن ثم فإن دخول الصومال جامعة الدول العربية أمر يتسق مع عقلانية هذا الترابط ، فدخلت الصومال عضوا جديدا في جامعة الدول العربية في ١٩٧٤/١٢/١٤ لتصبح الدولة العشرون ، وسعت الصومال لأن تأخذ دورا داخل الجامعة العربية تأكيدا لسياستها الخارجية، والتزاماتها بالانتماء العربي ومحاولة أن يكون هذا الانتماء فعالا ومؤكدا، ولقد اشتركت الصومال في لجنة ال- ١٢ العربية التي شكلها مجلس الجامعة في إبريل

١٩٧٥ لتماثل لجنة ١٢ الإفريقية ، لتعمل اللجنتين معا لتنسيق مجالات التعاون العربي الإفريقي، كما رأس وزير خارجية الصومال مجلس الجامعة في دورته العادية السبعين في ١٢/٩/١٩٧٨ نظرا لغياب سوريا، كما عقد اجتماع مجلس الجامعة في دورته الحادية والسبعين في مقديشو عاصمة الصومال في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ مارس ١٩٧٩.(٦٢)

رابعاً: أداء الجامعة العربية تجاه الأزمة الصومالية.

١- الجانب السياسي.

بذلت جامعة الدول العربية جهودا مكثفة لتحقيق السلام في الصومال، وشاركت في جميع الجهود التي بذلتها الجامعة على أهمية عودة الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية بين الصوماليين وتمكينهم من اختيار سلطة وطنية ذات قاعدة عريضة تعيد بناء الصومال، الدولة العضو في الجامعة ، لتلعب دورها المأمور على الساحات العربية والإفريقية والدولية.

وانطلاقا مما تقدم، فقد بادرت الجامعة العربية بمناقشة الوضع في الصومال وأصدر مجلس الجامعة قراره رقم (٥٠٩٧) في سبتمبر ١٩٩١ ليشكل أول قرار على الصعيدين الدولي والإقليمي بهذا الشأن ، ورحبت بهذا القرار جميع الفصائل الصومالية آنذاك، كما اتخذته المنظمات الإقليمية والدولية أساسا مرشدا لها في تعطفها مع الوضع في الصومال.

ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود كبيرة من جانب الجامعة العربية والمجتمع الدولي لأجل إيجاد مخرج للأزمة الراهنة في الصومال، ولكن هذه الجهود لم تفلح حتى في مساعدة الصوماليين للخروج من أزمتهم كما أن الفصائل الصومالية المتصارعة لم تمكن المجتمع الدولي من مساعدتهم في هذا الشأن.

ولقد رحب مجلس وزراء جامعة الدول العربية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣٣ ،

واعتبره يشكل خطوة ضرورية على طريق تكامل الجهود الدولية لتسوية الأزمة الصومالية وأكدت الجامعة استعدادها الكامل للتعاون المشترك تحت رعاية الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية والدول المجاورة.

ويمكن القول إن الجامعة العربية قد ساهمت بشكل ملموس في تقديم الدعم الدبلوماسي والتنفيذي لقرارات مجلس الأمن المعنية بالصومال بالإضافة إلى عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال حيث شاركت العديد من الدول الأعضاء بالجامعة في قوات حفظ السلام في الصومال وقد أشادت مختلف الأطراف بأداء القوات العربية هناك.

وقد أرسلت الجامعة العربية وفدا رفيع المستوى الى الصومال خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ ، وذلك قبل إكمال الأمم المتحدة انسحابها من الصومال وبذل الوفد جهدا وفيرا لمنع تدهور الأوضاع على الساحة الصومالية عقب انسحاب الأمم المتحدة، وقد حاول الوفد التوصل الى اتفاق بين مختلف الفصائل الصومالية في مقديشو بشأن إبقاء ميناء ومطار مقديشو مفتوحا للملاحة البحرية والجوية، غير أن طبيعة وحجم الخلافات بين طرفي الصراع (فارح عيديد وعلي مهدي) قد حال دون ذلك ، وقد حرصت الجامعة العربية على إبقاء قنوات الاتصال مع جميع الفصائل والفعاليات الصومالية، فاستقبلت في هذا الشأن بالقاهرة العديد من الوفود من جميع الفصائل والكيانات الصومالية، ودون اعتراف بأية حكومة جرى الإعلان عنها سواء في شمال الصومال أو جنوبه.

ومن جانبها فإن الجامعة العربية قد واصلت تأكيد استعدادها الدائم لتقديم كل المساعدة الممكنة للأطراف الصومالية لأجل تحقيق المصالحة وتشكيل السلطة الوطنية الصومالية، كما حاولت تنسيق مختلف المواقف الدولية الإقليمية لمساعدة الأطراف للتوصل الى حل نهائي للأزمة الصومالية.

وفي هذا الشأن فقط استضافت الجامعة العربية في مقرها الدائم بالقاهرة اجتماعا مشتركا ضم ممثلين عن كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة

المؤتمر الإسلامي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وبالرغم من توصل المشاركين الى ضرورة مواصلة الجهود المشتركة وتكثيفها لأجل مساعدة الصوماليين للتوصل للحل السياسي في اقرب الآجال إلا أن ممثلي المنظمات المشاركة لم يكن لديهم التفويض اللازم لاتخاذ خطوة عملية في هذا الاتجاه رغم استعداد الجامعة العربية لذلك.

وعلى الصعيد الدولي اقترح الأمين العام للجامعة العربية إنشاء آلية تنسيق دولة إقليمية، تضم كل المنظمات الدولية والإقليمية وتحت الإقليمية والدول المعنية بالأزمة، وهدفت هذه الآلية الى مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة، وضمان تنفيذ اتفاقاتهم ، ودرء التضارب بين الجهود الإقليمية والدولية ، كما أن من شأن هذه الآلية أن تضع جميع الفصائل والفعاليات الصومالية أمام جبهة واحدة تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم تجاه تعهداتهم ، وقد قرر الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى شركاء الإيجاد (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) المنعقد في روما في ١٩٩٨/١/١٩ إنشاء لجنة لمنتدى شركاء الإيجاد لدعم عملية إقرار السلام في الصومال وقد جرى لاحقاً تشكيل اللجنة الدائمة.

وفي الفترة من ١ إلى ٥ ديسمبر ١٩٩٨ أوفدت اللجنة الدائمة بعثة لتقصي الحقائق الى الصومال (شاركت الجامعة العربية فيها) زارت مناطق هرجسيا وجاروى وبصاصو ، في كل من الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد ، ولم تتمكن البعثة من زيارة مقديشو لاختلاف التقديرات بين أعضائها حول الوضع الأمني في العاصمة الصومالية.

ورحب مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في بيروت (مارس/٢٠٠٠) بالمبادرة الجيبوتية تجاه الصومال باعتبارها مبادرة تهدف الى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية على أساس شامل يصون وحدة الصومال وسلامة أراضيه.

وسعت الجامعة العربية، على الصعيد الإقليمي والدولي ، أثناء اجتماعات اللجنة الدولية الدائمة حول الصومال، وخلال مداولات مجلس الأمن بشأن الصومال على

قيام جميع الدول وخاصة دول الجوار الجغرافي للصومال بالالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٢/٧٣٣ بشأن حظر تصدير الأسلحة إلى الأراضي الصومالية ، والالتزام بحرمة التراب الوطني الصومالي، وعدم انتهاكه ، وتحميل القيادات الصومالية مسئولية أن تنأى ببلدها عن الصراعات بين الدول المجاورة وخاصة الصراع القائم بين أثيوبيا وإريتريا.

شاركت الجامعة العربية في افتتاح مؤتمر عرتا بجيبوتي للسلام في الصومال في ٢٠٠٠/٥/٢ ، وقد أكد الأمين العام المساعد للشئون العربية ورئيس وفد الجامعة في كلمة الافتتاح على تأييد الدول العربية جميعاً للمبادرة الجيبوتية ، وناشد مختلف الفصائل والفعاليات الصومالية انتهاز هذه الفرصة لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية.

وقد ناشدت الجامعة العربية المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي لجمهورية جيبوتي لتمكينها من مواصلة عملية المصالحة وتوصيلها إلى النتائج المنشودة.

قدمت الأمانة العامة دعماً مالياً من صندوق دعم الصومال لجمهورية جيبوتي لتمكينها من مواصلة انعقاد المؤتمر قيمته ٢٢٠ ألف دولار (مائتين وعشرون ألف دولار أمريكي).

ورحب الأمين العام للجامعة بانتخاب الرئيس الصومالي والبرلمان المؤقت في مؤتمر عرتا للمصالحة عبر عملية انتخابية اتسمت بالنزاهة والحيدة والشفافية، واعتبر هاتين الخطوتين ركيزتين هامتين في بناء مؤسسات الدولة الصومالية.

واستقبل وزراء خارجية جامعة الدول العربية ، بحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الرئيس عبد القاسم صلاد حسن الذي حضر أعمال «دورة القدس» الرابعة عشرة بعد المائة لمجلس الجامعة يومي ٣ ، ٤ سبتمبر ٢٠٠٠م بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة وألقى خطاباً في الجلسة الافتتاحية أكد فيه على المضي قدماً في مسيرة المصالحة الوحدة والسلام في كافة ربوع الصومال، ويعد استقبال مجلس الجامعة للرئيس الصومالي المنتخب نقلة مهمة للقضية الصومالية على المستوى

العربي، وتأكيداً لشرعية انتخابه في العالم العربي بأكمله، وقد أعربت العديد من الدول الأعضاء بالجامعة العربية عن ترحيبها بنتائج مؤتمر عرتا وتأييدها للرئيس الصومالي - كما حضر كل من الرئيس السوداني والرئيس اليمني مراسم تنصيبه ، ومن ناحية أخرى فقد اصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢٠٠٠/٤ أعرب فيه عن ترحيبه بنتائج مؤتمر عرتا ، واعتبر البرلمان المؤقت والرئيس المنتخب ركيزتين أساسيتين لاستعادة مؤسسات الدولة الصومالية وناشد المجلس الدول الأعضاء والهيئات والمنظمات العربية والدولية تقديم الدعم للحكومة الانتقالية من اجل تنفيذ مقررات مؤتمر المصالحة وتمكين الشرعية الصومالية من نزع سلاح المليشيات والمضي في مسيرة إعادة بناء وإعمار الصومال.

٢- الجانب الإنساني.

أ) جدير بالذكر انه منذ اندلاع الأزمة الصومالية وحتى الآن تبوأت الدول العربية مكانة مرموقة بين الدول التي قدمت العون الإنساني للشعب الصومالي وتجاوز جملة ما قدمته الدول العربية في هذا المجال ما يزيد على المائة وخمسين مليون دولار وذلك لمذكرات رسمية من الدول الأعضاء للجامعة

وحرصت الدول العربية المشاركة بقوات عسكرية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الأداء الإنساني في مهمتها وتمثل ذلك في توزيعها للمعونات الغذائية أو حرصها على تقديم خدمة طبية متميزة عبر مستشفياتها الميدانية ، وقد حظي أداؤها بثقة وتقدير الشعب الصومالي.

ب) رغم الموازنة المحددة للأمانة العامة للجامعة، فقد واصلت إرسال الفرق الطبية المزودة بالأدوية وبالأجهزة الطبية في عامي ٩٢، ٩٣ وكانت الأمانة العامة تنوي الاستمرار في تقديم هذه الخدمة ، غير أن تدهور الوضع الأمني في الصومال وضعفه لم يمكن الأمانة العامة من ذلك وتمكيناً للطلبة الصوماليين من مواصلة

دراساتهم في المعاهد والجامعات تواصل الأمانة العامة منحهم معونة مالية شهرياً.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن افتقاد الجامعة العربية الى جهاز غوثي يتولى توزيع وتنسيق المعونات الإنسانية ، قد أدى الى أن تذهب غالبية المعونات العربية سواء بشكل مباشر الى الصومال أو عن طريق الأجهزة الدولية المتخصصة لهذا الغرض وأدى ذلك بالضرورة الى التعتيم الإعلامي على المعونات العربية القيمة التي قدمت الى الشعب الصومالي.

ج) ساهمت الجامعة العربية في مواجهة الكارثة الطبيعية التي ضربت الصومال جراء الفيضانات عام ١٩٩٧ حيث قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بتقديم منحة عاجلة من التمور قيمتها (مائة ألف دولار أمريكي) ، لتوزيعها جوا عن طريق منسق عمليات الإغاثة للأمم المتحدة بنيروبي في المناطق الصومالية المتأثرة بالفيضانات.

د) تتركز الجهود الإنسانية للأمانة العامة حالياً على تقديم المنح الدراسية للطلبة الصوماليين الدارسين في الجامعات والمعاهد العليا.

المبادرة الجيبوتية تجاه الصومال

عرض الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة معالم مبادرة بلاده تجاه الأزمة الصومالية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٩/٩/٢٢، وتضمنت المبادرة ما يلي:

أ - أن يقوم المجتمع الدولي بإقامة سلطة تملأ الفراغ الذي يستغله زعماء الفصائل الصومالية باستمرار، الأمر الذي أدى بملايين الصوماليين الى العيش عقدا كاملا يواجهون العديد من المخاطر في الحصول على الغذاء والمأوى ، والى تفشى اللاشرعية والجمود السياسي والمستقبل القاتم.

ب - رفض تأييد أي مؤتمر للمصالحة يعقد فقط وحصرا بين زعماء الفصائل (أمراء الحروب) ، الذين فقدوا ثقة شعبهم ، وقد حان الوقت لان يتحمل المجتمع المدني الصومالي بما فيه من مثقفين وفنانين وأمهات المسؤولية . وهذا يدعو الى اتخاذ تدابير تؤدي الى إيجاد توافق وتفاهم بين العناصر الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية لاستعادة الحياة الطبيعية بتصميم وعدالة.

ج - يتعين على ممثلي المجتمع المدني ، علاوة على زعماء الفصائل المتحاربة أن يتوصلوا معا الى اتفاق بعبارات واضحة وحاسمة بشأن الطريق المؤدي الى السلام والمصالحة الوطنية ، وفي هذا الإطار بات من الضروري أن يتعهد الجميع في مؤتمر المصالحة وبخاصة زعماء الفصائل بما يلي:-

أولا: الاعتراف والقبول الكامل بالمبدأ الذي يقضي بأن الشعب الصومالي حرّ في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني وفقا لإطار زمني يتفق عليه.

ثانيا: يتعين على زعماء الفصائل الأعمال التالية:

١- تحويل فصائلهم الى أحزاب سياسية تتنافس في الانتخابات إذا ما اختاروا ذلك.

٢- الالتزام بالسلام الكامل والقابل للتحقق منه.

٣- اقتراح آلية قوة شرطة صومالية تشمل عناصر مختلف المليشيات.

٤- يتعين على المجتمع الصومالي أن يوافق على طلب المجتمع الدولي بالمساعدة في استعادة الحياة الطبيعية والقانون والنظام ووضع إطار للحكم.

ثالثا: الدعوة الى اتخاذ إجراءات عقابية في حالة رفض أو عدم التزام «أمراء الحروب» بالمقترحات السابقة، التي تشمل مطالب المجتمع الدولي لاستعادة السلام ووضع إطار للحكم، وهذه الإجراءات العقابية تتضمن حصرهم في مناطق منعزلة ومنعهم من السفر بحرية الى الخارج وحظر تقديم الدعم الأجنبي أو أي نوع من المساعدة لهم بما في ذلك الأموال والموارد، وتجميد جميع أموالهم في أي شكل كانت وفي أي مكان. (٦٤)

ومن جانب أخر تقدمت جيبوتي الى مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه بسبتمبر ١٩٩٩ ، بالخطوط العريضة لمبادرتها تجاه الصومال، والهادفة الى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية على أساس شامل يصون وحدة الصومال وسلامة أراضيه.

وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الجامعة اجتمعت اللجنة السباعية المكلفة بمتابعة الوضع في الصومال في ١٩٩٩/١١/٢٢ برئاسة الأمين العام للجامعة ومشاركة السادة المندوبين الدائمين لكل من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وجمهورية السودان والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والصومال والأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة الدكتور كامل الشريف.

ناقشت اللجنة تقارير الأمين العام الذي تناول الوضع الراهن على الساحة الصومالية وجهود الأمانة العامة بشان تنسيق الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق المصالحة الصومالية وإعادة الاستقرار والسلام في الصومال والحرص على وحدته وهويته العربية وسلامة أراضيه الإقليمية.

وفي هذا الإطار أيدت اللجنة المبادرة الجيبوتية تجاه الصومال ، وقررت بذل المزيد من الجهود بقصد توفير فرص النجاح للمبادرة الجيبوتية، وعبرت اللجنة عن آمالها في

أن يستفيد الاخوة الصوماليون من الجهود المخلصة التي تستهدف مساعدتهم ، وناشدت مختلف القبائل والفعاليات الصومالية وضع مصلحة الصومال فوق كل الاعتبار والتعامل الإيجابي مع المبادرة الجيبوتية من اجل تحقيق المصالحة المنشودة.

ومثلما بادرت جيبوتي بطرح الموضوع في جامعة الدول العربية عرضته أيضا في كافة المحافل والمنظمات الدولية وقد لاقت المبادرة الترحيب والإقرار من جانب كافة المنظمات المعنية ، الأمر الذي عبر عن حدوث تغيير في توجهات تلك المنظمات نحو الأزمة الصومالية ، من حيث ضرورة وضع حد للوضع المتدني القائم هناك لما يقرب من عقد كامل .

١. تنسيق الجهود الدولية والإقليمية

كشفت الأزمة الصومالية عن مدى الاحتياج الى جهد متكامل ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي بشكل منسق، وانطلاقا من أهمية تكامل الجهود الدولية والإقليمية ، اقترح الأمين العام للجامعة إنشاء آلية تنسيق دولية إقليمية ، تضم كل المنظمات الدولية والإقليمية وتحت الإقليمية والدول المعنية بالأزمة الصومالية (الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة الإيجاد ، الاتحاد الأوروبي ، مصر ، أثيوبيا ، كينيا، إيطاليا) ، وتهدف هذه الآلية الى مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة، وضمان تنفيذ اتفاقاتهم، ودرء التضارب بين الجهود الإقليمية والدولية. كما أن من شأن هذه الآلية أن تضع جميع الفصائل والفعاليات الصومالية أمام جبهة واحدة تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم تجاه تعهداتهم. وانطلاقا من هذا الاقتراح شكل منتدى شركاء الإيجاد برئاسة إيطاليا في ١٩٩٨/١١/٥، اللجنة الدائمة باعتبارها هيئة استشارية دولية تضم جميع الدول والمنظمات المعنية بالوضع في الصومال، باعتبارها منتدى لتبادل المعلومات والتقويمات بشأن الوضع في الصومال أو تلقت اللجنة في بادئ الأمر بحماس شديد المبادرة الجيبوتية تجاه الصومال. وأمكن لها أيضا أن تقلل من خطر تفشي المبادرات الموازية

واستفادة قيادات الفصائل الصومالية من الاختلافات والتناقضات بينها . وقد شهدت اجتماعات اللجنة الدولية الدائمة خلافا بين منظورين للتعامل مع الأزمة الصومالية ، حيث ترى أثيوبيا ضرورة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي .. الى الكيانات السياسية القائمة (صومالي لاند وبونت لاند) باعتبارهما اللبنات التي يجرى تعميمها وصولا الى الدولة الصومالية، وفي المقابل تخشى مصر أسلوب اللبنات باعتبارها كيانات يمكن أن تقوى وتتحول الى الانفصال الشامل، مؤكدة على أن الحل الشامل لن يتأتى إلا من خلال مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية، حيث يتم دعم المشاركين فيه استعدادا لبناء الصومال الموحد، كما حظي موضوعا (المجتمع المدني) و (أمراء الحرب) بمناقشة خلافية واسعة ، فيرى البعض إن مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته لا يزال هشا في البلدان النامية عموما وفي الصومال خصوصا، وانه لا يمكن التعامل مع فعاليات المجتمع المدني (تجار ممثلو الجمعيات – جمعيات المرأة – الحكماء التقليديون) ، إلا عن طريق قيادات الفصائل (أمراء الحرب) التي هي التعبير السياسي والعسكري عن مختلف القبائل . وان الخبرة السابقة في هذا الموضوع سواء خبرة بعثات الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية الدائمة قد أكدت على هذا الأمر ، حيث لم يكن يتم الالتقاء بفعاليات المجتمع المدني الصومالي إلا عن طريق أمراء الحرب. (٦٠)

غير أن جيبوتي قد أرسلت العديد من الوفود الشعبية الى كافة المناطق الصومالية، وأمكن لهذه الوفود أن تحصل على تأييد ومشاركة قيادتها التقليدية القبلية سواء وافقت قيادات الفصائل المسيطرة على المنطقة أم لا. واضطرت قيادات الفصائل العسكرية لاحقا المشاركة في مداولات المؤتمر أو أن ترسل الوفود المعبرة عنها ، وبذلك جمعت جيبوتي بين القيادتين القبلية والعسكرية باستثناء بعض المليشيات.

التحرك الجيبوتي على الساحة الصومالية:

وواقع الأمر أن التحرك الجيبوتي قد جاء في توقيت ملائم تماما ، فالمناخ العام ، وميزان علاقات القوى على الساحة الصومالية آنذاك كان بدفع أكثر من أي وقت مضى الى المضي قدما على طريق المصالحة والحل السياسي ، فغالبية الفصائل الصومالية كانت تعاني أوجه مختلفة من الضعف في بعضها يواجه عزلة كاملة والبعض الأخر يواجه نقص في مصادر التمويل والتسليح والبعض الآخر تلقى هزائم عسكرية جعلته اكثر مرونة الأمر الذي هيأ الساحة السياسية وجعلها اكثر قابلية ومرونة في التعامل السياسي مع الحل السياسي بالأزمة ويمكن رصد التطورات التي طرأت على الساحة الصومالية على النحو التالي:

١- اتسم الوضع في جنوب الصومال عامة بالسيولة السياسية والعسكرية وعدم الاستقرار وفقدان الأمن اللازم لكي تمارس هيئات الإغاثة الدولية عملياتها الإنسانية، وخاصة بعد اغتيال طبيب تابع لهيئة اليونيسيف في ١٩٩٩/٩/١٣، الأمر الذي أدى إلى أزمة غذاء حادة في المنطقة بعدما انسحبت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الغذاء والعون الإنساني احتجاجا على هذا الاغتيال .

ولقد عانى جنوب الصومال عموما، وبصفة خاصة منطقتي مقديشو وكسمايو وما حولهما من أزمة في القيادة التقليدية للفصائل المسيطرة هناك. فبعد هزيمة فصيل حسين عيديد في «بيدوا» في شهر يونيو الماضي بفعل تدخل القوات الإثيوبية ضده ، شهدت منطقة جنوب مقديشو صراعا داخل قبيلة الهبر جدر بهدف إقصاء عيديد عن زعامة وتمثيل القبيلة ، بعدما فقد الكثير من مصادر القوة والزعامة وخاصة بعد أن لجأ إلى إريتريا وحصل منها حسب بعض المعلومات على دعم عسكري وبشري . الأمر الذي هدد بإدخال القضية الصومالية في أتون الصراع الأثيوبي- الإريتري.

وبالمقابل فان شمال مقديشو شهد بدوره صراعا على الزعامة داخل قبيلة الابجال

في مواجهة علي مهدي محمد ، وفشلت محاولة كل من حسين بود وموسى صودي الى احتلال مكانة علي مهدي القبلية ولقد تم تشكيل الإدارة المدنية الموحدة للعاصمة الصومالية في ١٩٩٨/٨/٣ ، بقيادة كل من علي مهدي وحسين عيديد. وتم لاحقا الإعلان عن إعادة افتتاح ميناء مقديشو البحري ، غير أن عثمان عاتو وموسى صودي وحسين بود قد شكلوا معارضة مسلحة لهذه الإدارة، وتمكنوا من شل الإدارة المدنية وإغلاق الميناء بعدما أطلقت جماعاتهم النار على أول سفينة حاولت الاقتراب منه .

وبالرغم من أن الإدارة قد أشاعت بعض الأمل إلا أن الحالة السياسية سرعان ما تدهورت بفعل الصراع المسلح داخل العشائر القبلية التي ينتمي إليها سواء علي مهدي أو حسين عيديد أو معارضيهم.

ولقد ملأت المحاكم الشرعية الإسلامية، والتي نشأت مؤخرا الفراغ الناشئ عن انهيار إدارة العاصمة، وبدأت هذه المحاكم وتطورت بمساندة رجال الأعمال والتجار في رفع مختلف حواجز الطرق التي وضعها زعماء الفصائل للحصول على الأموال وأدى ذلك الى تحول العديد من أفراد المليشيات التقليدية الخاصة بالفصائل الصومالية الى قوام مليشيات المحاكم الإسلامية التي أعلنت استعدادها لتسليم جهازها وقواتها وأسلحتها إلى أول حكومة يختارها مؤتمر جيبوتي.

٢- في منطقة «جوبا لاند» بجنوب الصومال فانه رغم نجاح قوات قبيلة المريحان المتحالفة مع قوات حسين عيديد في هزيمة مليشيات قبيلة الهارتي بزعامة الجنرال مورجان في يونيو الماضي، إلا أن عدم الاستقرار لا يزال يسود المنطقة برمتها ، بفعل تدفق السلاح والعناصر المسلحة إلى المنطقة، فقد أفادت مصادر صومالية أن القوات الأثيوبية قد عبرت الحدود وقاتلت بالفعل إلى جانب جيش راحنوين في مواجهة عيديد وهي تعد العدة للقتال بجانب قوات مورجان بهدف إخراج قوات عيديد من كيسمايو وما حولها.

٣- حظيت منطقتي الشمال الغربي (صومالي لاند) والشمال الشرقي (بونت لاند) بقدر واضح من الاستقرار والأمن وبوجود سلطة إقليمية تعمل على تحقيق النظام والقانون، غير أن هذا الوضع يمكن أن يتغير في أي لحظة نظرا لوجود معارضة للسلطات القائمة فيهما، والتي يمكن لها أن تتحول إلى معارضة مسلحة نظرا لسهولة الحصول على السلاح سواء من المنطقة أو خارجها. وفي حين تحظى المنطقتان بدعم أثيوبي وأوروبي واضح ، يحتفظ البعض على دعم هذه السلطات الحاكمة في كلا المنطقتين خشية أن يتحول هذا الدعم والتشجيع إلى تكريس للانفصال . وجدير بالملاحظة أن الموقف المتشدد الذي اتخذته زعامة (صومالي لاند) ، وخاصة رئيسها«محمد إبراهيم عقال» بشأن الانفصال قد شهد تغييرا وأصبح اكثر استعداد للحوار مع جنوب الصومال حول الوحدة ، فور تحقيق قدر من الأمن والاستقرار وشكل من أشكال السلطة أو الإدارة في بقية المناطق الصومالية، على أن يكون هذا الحوار على أساس من المساواة والعدالة في توزيع السلطة والثروة.

٤- لقد كشفت المواجهات العسكرية السابقة على انعقاد مؤتمر جيبوتي في جنوب الصومال أن هناك تدفقات كثيرة للأسلحة تصل إلى الصومال، وهناك اتهامات متبادلة لكل من أثيوبيا وإريتريا من قبل الفعاليات الصومالية. فهناك ادعاءات بأن إريتريا تقوم بنقل أسلحة ومقاتلي جبهة تحرير اورمو إلى داخل الصومال للقتال إلى جانب قوات حسين عيديد. وبالمقابل فان أثيوبيا قد صدرت أسلحة إلى داخل منطقة جيدو ، بل أنها تواصل احتلال أراضي صومالية، وطالبت هذه الفاعليات من جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن الدولي أن يضغط على أثيوبيا لكي تسحب جنودها من الصومال.

وبالرغم من أن كل من أثيوبيا وإريتريا قد أنكرتا أي تورط في شحن الأسلحة إلى الصومال ، فانه يصعب التحقق من صحة هذه الاتهامات في ظل غياب آلية دولية لمراقبة تدفقات الأسلحة للصومال . ولقد طالب مجلس جامعة الدول العربية مرارا آخرها في قراره بشأن الصومال في مارس ٢٠٠٠ ، بضرورة التزام جميع الدول

وبخاصة دول الجوار الجغرافي للصومال بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٢/٧٣٣ بشأن حظر تصدير الأسلحة الى الأراضي الصومالية. كما دعت الجامعة الى ضرورة التزام جميع الدول بحرمة التراب الوطني الصومالي ، وعدم انتهاكه ، وحملت الأطراف الصومالية مسؤولية النأي ببلدها عن الصراعات في الدول المجاورة ، وخاصة الصراع القائم بين أثيوبيا وإريتريا.

ورغم وضوح الخريطة السياسية العسكرية الى حد ما في الصومال، والتي تقوم على أساس قبلي ، الا انه من الصعوبة ترسيم أو وضع الفواصل المناطقية بصورة واضحة لكافة القبائل الصومالية، أو حتى القطع بأن هذه المنطقة أو تلك تقطنها قبيلة معينة لوجود تداخل في مناطق الإقامة والرعي لمعظم القبائل. ومع ذلك فانه أمكن للمبادرة الجيبوتية أن تتوصل الى معايير للتمثيل في المؤتمر تأخذ بعين الاعتبار المناطقي والقبلي.

إلا أن العامل الأكثر فاعلية وتأثيرا في خروج هذه المبادرة الى حيز التنفيذ الفعلي كان يتعلق بتوافر المناخ السياسي الداخلي المواتي لمحاولة الاقتراب من إنهاء الصراع الدموي ، والذي عبر عن نفسه في الإرادة السياسية للمصالحة واستعادة حكم الدولة ومؤسساتها من جانب قوى المجتمع المدني (القبلي) الصومالي. وعليه فقد تحقق القبول لمبادرة جيبوتي من كافة الأطراف الداخلية والخارجية ومنذ بداية عام ٢٠٠٠، خرجت جيبوتي في اتخاذ الخطوات الفعلية للتمهيد لعقد المصالحة على أرضها . فتولى رئيس جيبوتي عقد سلسلة لقاءات ومشاورات مع رؤساء دول الجوار الجغرافي ، بالإضافة إلى اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال التابعة للإيجاد . كذلك فقد أجرت جيبوتي سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع مختلف القوى الفاعلة في الصومال. على اثر ذلك انعقد في جيبوتي مؤتمرين في مارس وإبريل ٢٠٠٠ أولهما للمثقفين وثانيهما للحكماء الصوماليين. وكان هدف كل من الاتصالات واللقاءات والاجتماعات توحيد وجهات النظر حول خطوات المبادرة والأهداف الموضوعية لها.

وفي الثاني من مايو افتتح الرئيس جيله المؤتمر الوطني للمصالحة الصومالية في مدينة «عرتا» على بعد ٤٠ كيلو مترا من جيبوتي العاصمة. (٦٦)

وشارك في المؤتمر نحو ألفي مندوب صومالي يمثلون مختلف الفعاليات الصومالية (قبلية وسياسية ودينية ومرأة وفصائل مسلحة)، وحضر الافتتاح ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وممثلو دول الجوار، الذين أكدوا على تأييد المبادرة ومناشدة مختلف القوى الصومالية اغتنام الفرصة لوضع حد للأزمة الصومالية. ولم يجد زعماء الفصائل المتنازعة بدا من اللحاق بالركب، فأعلن بعضهم عن المشاركة في فعالياته، بينما فضل البعض الأخر إرسال مندوبين عنهم . فعلى الرغم من عدم حضور كل من حسين عيديد وعبدالله يوسف إلا انهم قد أرسلوا مندوبين عنهم .كما حضر المؤتمر علي مهدي محمد وعمر حاج مصلي، وكذلك عبد الرحمن علي الرئيس السابق لصومالي لاند. ويمكن القول بأن عدم إعطاء زعماء الفصائل دور قيادي في هذه المبادرة ، كما كان يحدث من قبل ، قد ساهم في تليين موقفهم، وخاصة بعدما لم يعد في مقدورهم منع مختلف الوفود الصومالية من المشاركة في عملية المصالحة التي حظيت بتأييد واسع من قبل المجتمع الدولي.

وقد استمرت فعاليات مؤتمر المصالحة في عرتا ما يقرب من أربعة شهور، تم في نهايتها انتخاب برلمان (جمعية وطنية) انتقالي من ٢٤٥ عضوا، بعد مداولات وعمليات ضغط ومساومات جرت من وراء الستار بين حوالي ٢٠٠٠ من الوفود المشاركة في المؤتمر . وفي النهاية توصل المشاركون الى ضرورة استخدام النظام العشائري كآلية لتقسيم السلطة السياسية، خاصة مع اختفاء أي نظام اجتماعي بديل اثر تحطيم كل رموز وأبنية الدولة الصومالية ومن ثم فقد تم تقسيم مقاعد البرلمان على أربعة من التقسيمات العشائرية الكبرى وهي الدار ود والديجل والدير والهاوية ، فكان نصيب كل منها ٤٤ نائبا، بينما توزع ٢٤ مقعدا على بعض التركيبات العشائرية الأخرى ، إلى جانب ٢٠ نائبا من حق الرئيس اختيارهم . وفرضت النساء المبعدات عن العمل السياسي من قبل وجودهن بالحصول على ٢٥ مقعدا في البرلمان. وقد تم في العشرين من أغسطس ٢٠٠٠ انتخاب رئيس البرلمان وثلاثة من نوابه على هذا الأساس، حيث كان يتم تنحية القبيلة التي يفوز مرشحها من المناصب المتبقية ، وهي حادثة انتخابية تعد الأولى في التاريخ السياسي الصومالي.

وفي اليوم التالي أقسم عبد الرحمن ديرو اسحق (السكرتير العام السابق لجيش مقاومة الرحانوين من الديجل) اليمين كرئيس للبرلمان المؤقت. ويلاحظ هنا أن إجراء عملية انتخاب البرلمان من جانب القوى المدنية الفعالة قد أتاح الفرصة لانتخاب العناصر ذات المصداقية والقدرة السياسية. إلا انه تحول الى مقبرة لبعض الشخصيات التي فقدت تلك الخصائص ، أو تلوثت يداها بارتكاب جرائم منافية لحقوق الإنسان. ومع ذلك فإن الدار ود نجحوا في ضم ستة جنرالات من العهد البائد الى الجمعية الوطنية المؤقتة، ومن بينهم محمد حاشي ومحمد سعيد حرسي ، وذلك بدعوى انه من الأفضل احتوائهم داخل المجلس، بدلا من إعطائهم الفرصة للعمل ضده .

ومن خلال هذا البرلمان المؤقت رشح ٤٧ عضوا أنفسهم لمنصب رئيس الدولة، وهو المنصب الذي ظل خاليا منذ فرار سياد بري : وقد اتجهت النية داخل المجلس الى إعطاء هذا المنصب «للهوية» وبدعوة انهم أقدر على التعامل مع زعماء الفصائل المتحاربة وخاصة في مقديشو . وانحصرت الترشيحات ليلة إجراء التصويت في ثلاث شخصيات: عبدالله أحمد عدو وكان يشغل منصب وزير المالية ثم سفيرا لدى الولايات المتحدة في النظام السابق، وعبد القاسم صلاد حسن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق ، وعلي مهدي محمد زعيم فصيل المؤتمر الصومالي الموحد والمسيطر على شمال مقديشو. وفي الخامس والعشرين من أغسطس تم انتخاب عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للبلاد لفترة انتقالية حددت بثلاث سنوات على أن يتولى تشكيل الحكومة المؤقتة التي سيقع عليها عبء استعادة كيان الدولة لإعادة اعمار الصومال.

وهكذا نجحت المبادرة رقم (١٣) التي قادتها جيبوتي في تحقيق ما عجزت عنه المبادرات السابقة من حيث الوصول – تدريجيا وعبر ما يقرب من أربعة شهور – الى سلطة مدنية مركزية تحاول أن تعيد النظام وحكم القانون الى المجتمع الصومالي.

لعل من اكثر عوامل نجاح مبادرة جيبوتي في الوصول الى ما أنجزته من إقامة سلطة تشريعية والبدء في مرحلة إقامة السلطة التنفيذية كان التأييد والمساندة الدولية والإقليمية لها، وهو الأمر الذي عبر عنه عودة الصومال لشغل مقعدها في المحافل

العربية والدولية فور انتخاب الرئيس عبد القاسم، وبذلك انتهت عزلتها عن العالم لما يقرب من عشر سنوات. وقد بادرت دول الجوار الجغرافي، والدول والهيئات أعضاء اللجنة الدولية للصومال المنبثقة عن الإيجاد ، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية الى إعلان اعترافها بنتائج مؤتمر عرتا. وظهرت المساندة الدولية الإقليمية في الحضور المكثف من جانب تلك الأطراف في حفل تنصيب الرئيس الصومالي المنتخب.(٦٧)

العوامل التي ساهمت في إنجاح مؤتمر عرتا للمصالحة الصومالية:

أ – الاتفاق على معايير المساواة بين مختلف القبائل والعشائر الكبرى الصومالية في المشاركة في مؤتمر المصالحة أو المؤتمرات التمهيدية التحضيرية السابقة عليه ، سواء مؤتمر المثقفين أو مؤتمر رجال الدين والعلماء ، وهما المؤتمران اللذان وضعا الإجراءات ، والاقتراحات لسير عملية المصالحة.

ب – الاتفاق على مفهوم عام لتقاسم السلطة على أساس قبلي عشائري وبالتساوي ، وبلا تمييز بين قبيلة وأخرى، مع الحرص على تمثيل ومشاركة الأقليات الاثنية غير الصومالية ، وحضور مستقل للمرأة بعيدا عن الاختيارات القبلية.

ج- حجم المشاركة الصومالية الواسع كما وكيفا في عملية المصالحة. فهذا العدد الكبير والذي تجاوز عدة آلاف سمح بمشاركة ليس فقط مختلف أفرع القبيلة الواحدة ، بل تنوع هذا التمثيل ليشمل قطاعا المثقفين ورجال الدين ورجال الأعمال والمرأة .. الخ ، وهذا الشمول بدوره قلل الى حد كبير من فرص المناورات والتحالفات خارج إطار المؤتمر. بل إن الأفراد الذين انسحبوا من المؤتمر احتجاجا على عدم تسمية رئيس الوزراء من بينهم لم يستطيعوا إنشاء تحالف مناوئ سواء من داخل المؤتمر أو من خارجه.

خ – حرص القيادة الجيبوتية على تهيئة البيئة الدولية والإقليمية الملائمة لنجاح ودعم المبادرة ، وذلك من خلال قيام الرئيس الجيبوتي بنفسه بالاتصال المستمر

بقيادات دول الجوار ، وقيادات الدول الأخرى المعنية بالأزمة الصومالية، وقام بزيارات لمقرات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وعمل على استصدار بيانات رئاسية من مجلس الأمن دعمت خطواته وحذرت قيادات الفصائل الصومالية من القيام بأية أعمال معادية أو معرقلة لجهود المصالحة الجيبوتية.

وأمكن لكل هذه الجهود أن تشل فعلا أية تحركات استهدفت إفشال مبادرة جيبوتي سواء على الصعيد المحلي الصومالي أو الصعيد الإقليمي والدولي.

هـ- تجيش الدولة الجيبوتية بوضع كافة مقدراتها في حالة تحدي واستنفار من اجل تفعيل المبادرة وانجاحها ، فبالرغم من الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به جيبوتي إلا أنها أنفقت ولا تزال تنفق مبالغ طائلة ، ولم تسع أو تحصل على أموال تذكر سواء من دول الجوار أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية أو المنظمات الدولية والإقليمية سوى مبلغ بسيط من الجامعة العربية . وهذا الاستقلال في التمويل سمح لجيبوتي بالاستقلال أيضا في قيادة المبادرة دون أن تتعرض لشروط من قبل المولين، الأمر الذي ساهم أيضا في تجنيب المؤتمر نفسه التدخلات المتعارضة لدول الجوار ومختلف القوى الإقليمية الدولية ، وأن ذلك فرصة كبيرة لنجاح المؤتمر.

و- لا شك إن توقيت إطلاق المبادرة كان له ابلغ الأثر في تمكين رئيس جيبوتي من تقديم نصائحه المستمرة ، وممارسة الضغوط الأدبية على الفرقاء الصوماليين لأجل التوصل إلى الاتفاق.

تحديات بناء الدولة الصومالية (٦٨)

توصل ممثلوا الشعب الصومالي أخيرا ، عبر مؤتمر جيبوتي للمصالحة ، الى اختيار البرلمان المؤقت ، وانتخاب عبد القاسم صلاد رئيسا للجمهورية. وبقدر ما يشكل ذلك استعادة لركيزتين أساسيتين في كيان الدولة الصومالية فانه يمثل أيضا بعثا جديدا للشرعية الصومالية الغائبة منذ ما يزيد على السنوات العشر وبالرغم من ترحيب كل

من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهذه الشرعية، فان أمامها العديد من التحديات لكي تصير سلطة حاكمة بالفعل ، تنفذ القانون والنظام وتسيطر على الأوضاع في كافة ربوع البلاد. ويجدر التأكيد أن المنظور العشائري الشامل لا يزال يتمتع بأهمية كبرى، فيعود الفضل له في تحقيق المصالحة الصومالية أخيراً ، وسيكون هو نفسه نقطة الانطلاق لاستعادة الوحدة والاستقرار ، كما انه سيكون عماد أي تصور لأية حكومة فعالة تجعل الجميع يشعرون بالانتماء للوطن، عن طريق التوزيع العادل للسلطة ، لذا ينبغي الحرص البالغ على التمثيل النزيه والعادل لجميع العشائر في كافة أجهزة الدولة التي يجري إنشاؤها الآن . وفي هذا الإطار فان التحدي الأول على الصعيد الداخلي يتمثل في جانبين:

أولهما يتجه الى ضرورة إنجاز عملية المصالحة في «مقديشو» وما حولها، وتهيئتها سياسيا كعاصمة للدولة الصومالية. وذلك يتطلب إجراء حوار مع قيادات الفصائل المعارضة بالمدينة (عيديد ، عاتو ، صودي ، حسن بود) على أساس قاعدة تقاسم السلطة وضمان مشاركتهم في تكوين أجهزة إدارة العاصمة بما فيها قوات الشرطة والجيش ، وذلك يتطلب أيضا وضع القواعد والآليات التي تمكن من أن تصبح العاصمة لجميع القبائل والعشائر وليس لقبيلة الهوية فقط، وذلك لن يتأتى ذلك الا بالشروع برد الممتلكات المنهوبة من قبل قبيلة الهوية بفروعها المختلفة الى القبائل الأخرى. والجانب الثاني ينصرف على عملية جمع سلاح المليشيات ، وتدريبها وتأهيلها في تكوين قوى الشرطة والجيش والمبادرة بحل مليشيات المحاكم الإسلامية ، لتكون نواة قوة الشرطة، وهي المليشيات التي أعلنت تأييدها وارتباطها بالرئيس الصومالي المنتخب ووفرت له الحماية عند عودته الى مقديشو، مما جعل البعض يتحدث عن التوجهات الإسلامية المتشددة للرئيس عبد القاسم صلاد، فالمبادرة بحل هذه المليشيات بقدر ما يشجع باقي الفصائل على الانضمام لقوى الشرطة والجيش ، فانه سوف يطمئن أيضا دول الجوار والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه التوجهات الحقيقية للرئيس الجديد، ويرتبط هذا الأمر بالسعي الحثيث لأجل استعادة النظام القضائي المدني والقانوني الصومالي من دون الدخول في معارك سياسية أو عسكرية مع قوى المحاكم الإسلامية. فهي محاكم عرفية ملأت الفراغ القانوني والقضائي

الناشئ عن غياب مؤسسات الدولة واعتمدت المذهب الشافعي في إصدار أحكامها ما يجعلها بعيدة في مرجعيتها عن مصادر التطرف في الفقه الإسلامي.

أما التحدي الثاني يتمثل في انضمام «بونت لاند» و «صومالي لاند» الى الشرعية الصومالية ، فلم تطرح وثائق إنشاء «بونت لاند» في الشمال الشرقي للصومال الانفصال عن الدولة الصومالية المقبلة ، بل إنها أكدت مرارا على الوحدة الصومالية، وهذا التأكيد يجعل الحوار المرتقب بين الشرعية الصومالية الجديدة وإدارة «(بونت لاند» أسهل كثيرا من الحوار المستقبل مع «صومالي لاند»، وفي كلتا الحالتين ينبغي التأكيد على ضرورة أن ينطلق الحوار من أهمية استمرار الأمن والاستقرار في كل من «صومالي لاند» «وبنت لاند» . ويمكن القول أن انضمام «بونت لاند» إلى الشرعية الصومالية بجانب الفصائل المسلحة في العاصمة مقديشو يشكل تمثيلا للسلطة الفعلية والحقيقية في جنوب الصومال ومن شأن ذلك إذ تحقق أن يسهل كثيرا عملية الحوار مع «صومالي لاند» ، التي طالما أعلنت استعدادها للدخول في حوار مع سلطة الجنوب على أسس من العدل والمساواة ، شريطة أن يتمتع طرفي الحوار بذهن مفتوح إزاء دولة الوحدة الصومالية المقبلة فأي بعث واقعي لهذه الوحدة قد ينطوي على التفاوض من جديد على جميع رموز ومؤسسات وهياكل وطبيعة الوحدة في الدولة المقبلة .

والواقع أن هناك إنجازا هاما قد تحقق في صومالي لاند تمثل في حل المليشيات المسلحة، ونزع سلاحها، ودمجها في المجتمع (شرطة - سجون - مرور) وتكوين جيش نظامي قوامه ٢٥ ألف جندي وبناء قدر هام من المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، الأمر الذي أوجد سلاما واستقرارا وأمنا ملحوظا في الإقليم ، بالإضافة إلى توفير قدر متواضع من خدمات الصحة، وتنقية المياه والصحة والتعليم .

والجدير بالملاحظة أن للسلطة القائمة في صومالي لاند بزعامة محمد ابراهيم عقال قد تم تتويجها كسلطة عبر مؤتمر شاركت فيه الزعامات القبلية والتقليدية والدينية والذي استمر من يناير ١٩٩٣ ، الى مايو من نفس العام حيث تم انتخاب محمد ابراهيم عقال رئيسا وتشكيل برلمان ثنائي (مجلس شيوخ ونواب) لمدة ثلاث سنوات ثم عقد المؤتمر الوطني الثالث في هجرسيا فتمت المصادقة من المجلسين على تمديد فترة

الرئاسة لمدة سنة ونصف وكان انعقاده في الفترة من ١٩٩٦/١٠/١٥ ، وحتى ١٩٩٧/٣/١٢ ، حيث أعاد المؤتمر انتخابه لفترة ثانية مدتها ٥ سنوات بأغلبية ٢٢٣ من مجموع ٣١٥ صوتا.

وبالنسبة الى «بونت لاند» فقد جرى إعلانها بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ ، في مؤتمر «جروا» عاصمة الولاية، وهذا المؤتمر جرى تنظيمه وتمويله ، وشارك فيه ممثلين للمجتمعات المحلية من خمسة أقاليم هي «نوجال» و«باري» و«سناج الغربي» و«صول» و«سناج» و«مدوج»، وأقر المؤتمر ميثاق انتقال ، وانتخب عبد الله يوسف رئيسا للولاية ، كما جرى تشكيل حكومة ومجلسا تشريعيا وآخر قضائيا.

وعبر رئيس الولاية ومختلف الأجهزة التي جرى تشكيلها فإن بونت لاند هي جزء لا يتجزأ من الصومال ، وتقف بشدة ضد التجزئة والانفصال ، وتعمل على بعث الصومال من جديد على أسس من الحكم الذاتي الإقليمي .

ومن جانب آخر فقد ثار تنافس بين كل من صومالي لاند وبونت لاند حول انتماء إقليمي صول وسناج ، وواقع الأمر أن أغلبية سكان الإقليميين ينتمون إلى عشيرتي الدوبلهنتي والورسنجلي وكلاهما من فروع قبلية الدارود غير أن الإقليميين يقعان ضمن الخريطة السياسية للصومال البريطاني ، وهذا ما دعا (ابراهيم عقال) الى الإصرار على التمسك بالحدود السياسية الموروثة منذ عهد المحمية البريطانية ولكن القياديين السياسيين من كل بونت لاند وصومالي لاند قد أكدتا بأنهما لن يستخدما العنف في هذه الأزمة .

وعلى الصعيد الإقليمي تشكل أول زيارة خارجية للرئيس الصومالي المنتخب علامة بارزة على صعيد صياغة علاقات وثيقة مع المنطقة العربية غير أن التحدي الرئيسي إقليمياً يتمثل في التعامل مع دول الجوار الإقليمي للصومال ، فيعود اهتمام دول الجوار وخاصة أثيوبيا وكينيا بالأزمة الصومالية لعدة أسباب تكمن أساساً في محاصرة انتقال عوامل الأزمة إلى بعض أقاليمها التي تعيش نسبياً نفس ظروف الصومال ، وضمان عدم طرح موضوع الأوجادين الصومالي الذي تسيطر عليه أثيوبيا وإقليم

NFD الصومالي الذي تسيطر عليه كينيا ، بالإضافة إلى تأكيد الدور الإقليمي لهما في ظل احتمال تنامي الدورين السوداني والإريتري ومحاولة استيعاب الدور العربي والإسلامي في حل الأزمة ٠

بالرغم من حضور رئيس الوزراء الأثيوبي مراسم تنصيب الرئيس الصومالي إلا أن الموقف الأثيوبي من الشرعية الصومالية تراوح بين الحيرة والشك في توجهات الرئيس الجديد العربية والإسلامية وعدم إغضاب جيبوتي التي يستقبل ميناؤها جل البضائع الأثيوبية لذلك اتجهت أثيوبيا الى التنسيق والتفاهم الكامل مع حكومة صومالي لاند في شأن تعزيز العلاقات الثنائية وخصوصاً في شأن استخدام أديس أبابا ميناء بربرا المطل على خليج عدن حسب ما صرح بذلك السيد محمود نور صالح وزير خارجية صومالي لاند في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١١، وقد ربط الوزير بين هذا التفاهم الكامل وبين رفض بلاده للرئيس صلاد واعتبره لا يمثل كل الصوماليين وهذا الموقف الأخير يماثل الموقف الأثيوبي الراهن في مداولات منظمة الوحدة الأفريقية ٠

وبالرغم من ذلك فإن تجاهل المخاوف الأثيوبية والكينية في سياق تثبيت الشرعية الصومالية يظل أمراً غير واقعي ، إذ سرعان ما يصطدم مثل هذا السعي بالمحاولات الأثيوبية والكينية الرامية الى تحقيق مصالحهما الأمنية ، فأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار والحيلولة دون انتقال نشاط جماعات الإسلام السياسي وبخاصة حزب الاتحاد الإسلامي الى أراضيهما ، وانتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وخلق المصالح المشتركة في إطار من الحرص على تحقيق الاستقرار في المنطقة باعتباره هدفاً مشتركاً ، ومما لا شك فيه أن انتهاج مثل هذه السياسات من شأنه أن يصوغ طبيعة العلاقات في منطقة القرن الأفريقي على أسس جديدة طالما افتقدتها المنطقة خلال فترة الحرب الباردة ٠

وعلى الصعيد الدولي فقد بادر الرئيس الصومالي المنتخب بالمشاركة في قمة الألفية بالجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠ وقدم خطاباً متوازناً ومسؤولاً احتوى اعتذاراً من رمز الدولة الصومالية على ما تعرض له جنود الأمم المتحدة في الصومال

عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، غير أن هذا الاعتذار يهدف بالمقابل الى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الشعب الصومالي في مساعدته وتمكينه من إعادة اعمار وبناء بلاده ، وبات من الضروري أن تعمد المنظمة الدولية الى عقد مؤتمر دولي لتنسيق المعونات الدولية من أجل إعادة اعمار وبناء الصومال تشارك فيه الدول والمنظمات المانحة لمناقشة برنامج عملي لإعادة اعمار الصومال وضمان تمويله .

لقد قرر مجلس وزراء خارجية الدول العربية في سبتمبر ٢٠٠٠ الإسراع في تقديم مختلف أشكال الدعم للرئيس الصومالي ، وحكومته الانتقالية المقبلة ، ومساعدتها على تحقيق المصالحة الشاملة والوحدة الوطنية ، وتمكينها من إعادة بناء الصومال ، كما قرر تقديم المساعدات الفورية اللازمة لاستيعاب قوى الميليشيات في الحياة المدنية وإعادة تأهيلهم وتكوينهم في إطار الجيش النظامي الصومالي ، وبالرغم من حرص الأمين العام للجامعة العربية على وضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها التاريخية نحو مساعدة الصومال ، إلا أن محصلة أداء النظام العربي تجاه الأزمة الصومالية قد كشف عن اتساع الفجوة بين اتخاذ القرار ، وبين تنفيذه عملياً فقد أصدر مجلس الجامعة عدة قرارات بشأن الصومال غير أن تنفيذ هذا القرار كان هزيلاً ، ولا يرقى الى تطلعات وآمال الشعب الصومالي ، إن رأب الصدع يحتاج الى مساعدة مكثفة سياسية ومالية وتنموية من الدول العربية لتفعيل وتنفيذ مقررات مؤتمر المصالحة ودعم الشرعية الصومالية ، كما أن هذا التحرك يظل واجباً قومياً لتأمين المصالح العربية العليا في منطقة القرن الأفريقي ، ولن يأتي ذلك إلا باحتضان الشرعية الصومالية الوليدة والإسراع في تقديم العون لها ، وتمكينها من مواصلة مسيرة الوفاق الوطني ونشر الأمن والاستقرار وتحقيق وحدة الصومال وسلامته الإقليمية ، ذلك أن التراخي في تقديم هذا الدعم على نحو عاجل ربما يحول دون انتقال هذه الشرعية الوليدة الى سلطة حاكمة لتصير طرفاً من الأطراف المتصارعة في الصومال ، وبذلك نكون قد أهدرنا فرصة تاريخية أمام العرب لإنقاذ عضو بالجامعة العربية ، وممارسة دبلوماسية وقائية لحماية الأمن القومي العربي .

الهوامش

١ - عبد المنعم عبد الحليم: الجمهورية الصومالية- الإقليم الجنوبي أو صوماليا مكتبة الشرق بالفجالة-القاهرة ١٩٦٠ ص ٢١٦

٢ - زين العابدين عبد الحميد السراح: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدن السحل الصومالي/ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦٤.

٣ - المرجع نفسه ص ١٦٥.

٤ - عبدالمنعم عبد الحليم - مرجع سابق ص ٢٨٨ .

5. Issa, Salwe Abdi Salam m / The Collapse of Coll of the Somali state, London Haan Associate, 1994,P.5.

٦ - على شيخ أبو بكر : الدعم الإسلامية في القرن الأفريقي - الرياض - المملكة العربية السعودية - دار أمية للنشر والتوزيع عام ١٤٠٥ هـ- ص ٢٢٨ .

7. Lewis, I.M - Amodern History of Somalia - West view press: Boulder and Color 1987 p.9

٨ - المصدر السابق ص ١١ .

٩ - د. نجوى أمين الفوال إشكالية الدولة في الصومال - العامل القبلي ورقة مقدمة الى مؤتمر أفريقيا اليوم - مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠ ص ٤ .

10. Hussein Duleh - from Barre to Aideed to Aideed Somalia: the Agony of a Nation: Stelle graphices Nairobi Kenya 1992 - p8-13

١١ - تم الاعتماد في النظر لتقسيمه القبائل الصومالية على عدة مصادر أبرزها مصدر سبق ذكره M Lewis A Modern History of Somalia .

١٢ - د٠محمود توورباري - الديمقراطية وتجربة الصومال - بحث مقدم الى ندوة العلاقات العربية الأفريقية - مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٢ من ص ٥ الى ص ٩

١٣ - أحمد برخت ماح - وثائق من الصومال والحبشة مصدر سابق ص ٢٤٠ ٠

14. M Lewisdkdd Lewis A Modern History of Somalia ibid p 52

١٥ - نقلاً عن د٠محمد عبد الغني سعودي - أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة جامعة القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٨٩ ٠

١٦ - د٠محمود علي توورياري - قضية القرن الأفريقي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة ١٩٧٩ من ص ٩ الى ص ١٨ ٠

17. Sylvia Pankhurst / Ext Italian Somaliland, Watle and Co: London 1951 - p. 169

١٨ - النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي ٠ عاطف صقر، إصدار خاص - القاهرة ١٩٩٦ ص ٨٤ ٠

Ahmed Samatar / International struggles in Somalia : paper presented to the Regional Security Conference: Cairo 27 - 30/5/1990 p. 13 - 17

19. M. Lewis / A Modern history of Somalia ibid, p. 117

٢٠ - دستور حزب وحدة الشباب الصومالي - مطبعة الحكومة الصومالية ٠

21. M. Lewis / A Modern history of Somalia ibid, p.119

22. The Fate of Somalia Territory under Ethiopian Colonzation- Mogadishu, 1974 p.4 - 13

٢٣ - محمود علي توورياري - الحياد الإيجابي وسياسة الصومال الخارجية ، مقديشو ١٩٧٠ من ص ١٢ الى ص ١٧ ٠

٢٤ - علي شيخ أبو بكر - الصومال وجذور المأساة الراهنة - دار ابن حزم - بيروت ١٩٩٢ ص ١٧ ٠

٢٥ - د٠محمود توورياري - ندوة العلاقات العربية الأفريقية مركز الدراسات السياسية

بجامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ٢٩٦ ·

٢٦ – د·حمدي الطاهر – قصة الصومال – إصدار خاص ١٩٧٧ ص ٨٧ ·

٢٧ – حسام مكي محمد – السياسة الثقافية في الصومال الكبير – الخرطوم المركز الإسلامي ١٩٩٠ ص ١٦٥ ·

٢٨ – د·محمود علي تورياري – الحياد الإيجابي وسياسة الصومال الخارجية – مرجع سابق ص ٢٩٣ ·

٢٩ – محمد فريد السيد حجاج – صفحات من تاريخ الصومال دار المعارف القاهرة عام ١٩٨٣ ص ٧٩ ·

٣٠ – د·نجوى أمين الفوال – اشكالية الدولة في الصومال – مصدر سبق ذكره ص ١٠.

٣١ – د·نجوى أمين الفوال – انهيار الدولة الصومالية – مجلة السياسة الدولية العدد ١١٢ ص ٢٢ ·

32. Laitin, D and Samatar, S/Somalia: Nation in search of a state west View Press: Boulder Colorado, Vs, 1987 - p. 21

٣٣ – د·نجوى أمين الفوال : انهيار الدولة في الصومال مصدر سابق من ص ١١ الى ص ١٨·

٣٤ – المصدر السابق ·

٣٥ – سمير حسني : التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها – بحث مقدم الى ندوة العلاقات العربية الأفريقية – مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة نوفمبر ١٩٩٢ من ص ٤ الى ص ٦ ·

٣٦ – سمير حسني : طبيعة الأزمة الصومالية – مجلة شؤون عربية العدد ٨١ – القاهرة – مارس ١٩٩٥ ص ٢٧٩ ·

٣٧ - المصدر السابق ص ٢٨٠ وانظر أيضاً

Ahmed Samatar / International Struggles in Somalia. ibid. p. 21

٣٨ - سمير حسني : العلاقات العربية - الأفريقية مصدر سابق ص ٢٣٠ الى ص ٢٣٤.

٣٩ - د٠اجلال رأفت : الأزمة الصومالية الراهنة - طبيعتها وأسبابها ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٣ ٠

٤٠ - عراقي عبدالعزيز مصطفى - المسح الشامل لجمهورية الصومال مرجع سابق من ص ٣٥٥ الى ص ٣٥٦ ٠

٤١ - حلمي شعراوي : الصومال الى أين ، بحث غير منشور القاهرة ١٩٩١ ص ٩

٤٢ - عراقي عبدالعزيز مصطفى - المسح الشامل لجمهورية مرجع سابق عن ص ٣٥٨ ٠

٤٣ - سمير حسني : طبيعة الأزمة الصومالية الراهنة مصدر سابق ص ٢٨٢ ٠

٤٤ - سمير حسني : العلاقات العربية الأفريقية مصدر سابق ص ٢٤٠ ٠

٤٥ - المصدر السابق : ص ٢٤١ و ص ٢٤٢ ٠

٤٦ - عمر محمد شيغو : مفهوم التدخل الإنساني بعد الحرب الباردة دراسة النموذج الصومالي بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم من معهد البحوث العربية - القاهرة مايو ١٩٩٥ ، ص ٣٨ ٠

٤٧ - المصدر السابق ص ٤٠ ٠

٤٨ - د٠نجوى أمين الفوال : دولة الصومال ولادة جديدة ، بحث مقدم الى مركز دراسات التنمية والمستقبل - القاهرة سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٦ وص٧

٤٩ - سمير حسني : الصومال العرب ، أضاعوا فرصة تاريخية لإنقاذ الوسط -

إنجلترا ١٩٩٣/١/٤ ·

٥٠ – تفكك الدولة في الصومال – ملف الأهرام الإستراتيجي – مارس ١٩٩٥ ص ٣٠·

٥١ – سمير حسني – طبيعة الأزمة الصومالية – مصدر سابق ص ٢٨٤ و ص٢٨٥ وانظر أيضاً التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام إصدار ١٩٩٤ ص ١٢٤ الى ص ١٢٧ ·

٥٢ – د·نجوى أمين الفوال : دولة الصومال ولادة جديدة – مصدر سابق ص ٨ ·

٥٣ – سمير حسني : طبيعة الأزمة الصومالية مصدر سابق ص ٢٨٥ ·

54. Africa Watch, New vo 14, no. 2, 1992 p. 13

٥٥ – الجهود الإقليمية نقلاً عن د·نجوى أمين الفوال في دولة الصومال ولادة جديدة – مصدر سابق ص ٩ و ١٠ ·

٥٦ – د· إجلال رأفت : الصومال والأمن القومي العربي – أوراق الشرق الأوسط – القاهرة العدد ٨ مارس ١٩٩٣ ص ٨٧ ·

٥٧ – د·مصطفى علوي هلال – الثورة وقوس الأزمة – أوراق الشرق الأوسط – القاهرة العدد ٩ يوليو ١٩٩٣ ص ٤٥ ·

٥٨ – المصدر السابق ص ٤٨ ·

٥٩ – لمزيد من التفصيل انظر المصدر السابق ص ٤٢ الى ص ٥٠ ·

٦٠ – سمير حسني : القضايا المثارة في القرن الأفريقي – مجلة المستقبل العربي – العدد ٤ بيروت ١٩٩٧ ، ص ٨٧ .

٦١ – د·عبد الرحمن الصالحي – الصومال في المنظمة الدولية المسح الشامل لجمهورية الصومال – مصدر سابق ص ٧٠٤ ·

٦٢ – المصدر السابق ص ٧٠٧ ·

٦٣ – تقرير للباحث من واقع متابعته ملف الصومال في الجامعة العربية منذ اندلاع الأزمة الصومالية وحتى مؤتمر عرتا عام ٢٠٠٠م ٠

٦٤ – خطاب الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ١٩٩٩ ٠

٦٥ – من واقع مشاركة الباحث في اجتماعات اللجنة الدولية ممثلاً لجامعة الدول العربية ٠

٦٦ – – شارك الباحث ممثلاً للجامعة العربية في أعمال مؤتمر عرتا بجيبوتي ٠

٦٧ – د٠نجوى أمين الفوالي – دولة الصومال ولادة جديدة – مصدر سابق ص ١٣ ٠

٦٨ – انظر في هذا الصدد سمير حسني جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٠/١٠/٣٠م

إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

ص.ب : ٥٧٢٧ - تلفون : ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس : ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)